

جامعة محمد بوضياف-المسيلة
كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علوم الإعلام والاتصال



المعالجة الإعلامية لجرائم المرأة

دراسة تحليلية جريدة النهار اليومية في الفترة الممتدة من 01 سبتمبر الي 30 نوفمبر 2018

مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال

تخصص : إتصال و علاقات عامة

إشراف الأستاذة:

براردي نعيمة

إعداد الطالبة:

بوطبيق مريم

الموسم الجامعي: 2019/2018

المعالجة الإعلامية لجرائم المرأة

دراسة تحليلية جريدة النهار اليومية في الفترة الممتدة من 01 سبتمبر الي 30 نوفمبر 2018

إعداد الطالب

بوطبيق مريم

الشهادة ليسانس في علوم الاعلام و الاتصال، إتصال و علاقات عامة ،جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

2009

تُقدم هذ المذكرة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال تخصص إتثال و علاقات عامة بجامعة المسيلة .

أشرف على مناقشة المذكرة:

- | | | |
|---------|-------|---------------------------------------|
| الصفة | الصفة | اسم رئيس لجنة المناقشة: بوبعزير بوبكر |
| التوقيع | | |
| الصفة | الصفة | اسم المشرف: براردي نعيمة |
| التوقيع | | |
| الصفة | الصفة | اسم الممتحن: طيبي رابح |
| التوقيع | | |

تاريخ المناقشة (الاربعاء 19 جوان 2019)

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



شكر وعرفان:

بدأية أشكر المولى عز وجل على توفيقه لي في إتمام هذا العمل الذي أرجو أن أكون قد وفقت فيه، فيا ربّي لك الحمد حتى ترضى و لك الحمد إذا رضيت و لك الحمد حين الرضا فما كان شيء أن يجرى في ملكه ا لا بمشيئته عز شأنه وجل ثناؤه.

وفي الأخير يسعدني أن أتقدم بخالص عبارات الشكر والامتنان إلى أستاذتي الفاضلة

"براردي نعيمة"

لما قدمته من توجيهات ونصائح وإرشادات بالإضافة إلى الدعم المعنوي حيث كان له الأثر الكبير في إنجاز هذا البحث فجزاها الله خير جزاء

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم علوم الإعلام و الاتصال

كما لا يفوتني أن أتقدم بشكري الخاص إلى مدير عملي

"شامي نور الدين"

وإلى كل من قدم لي يد العون من قريب أو من بعيد لجميع هؤلاء كل الشكر والتحية والامتنان



ملخص الدراسة :

لقد اهتمت دراستنا بالمعالجة الإعلامية في الصحافة المكتوبة الجزائرية الخاصة وتحديدًا صحيفة النهار، من خلال كشف الغموض في العلاقة بين نشر أخبار وموضوعات جرائم المرأة في الواقع ونقل الإعلامي لها، خاصة في ظل وجود اختلاف وتضارب في الاتجاهات والمواقف بين عديد من الدارسين والباحثين حول موضوع معالجة الصحافة المكتوبة الخاصة لموضوع إجرام المرأة.

معتمدين في ذلك على المنهج المسحي والوصف التحليلي باستخدام تحليل المضمون كأداة رئيسية للدراسة، وقد تم اختيار عينة من أعداد صحيفة النهار اليومية مكونة من 12 عددًا، وكانت عملية الاختيار مبنية على أسلوب العينة العشوائية المنظمة بطريقة الأسبوع الصناعي،

كما تم تقديم أو عرض التحليل الكمي والكيفي لفئات الشكل والمضمون للمادة الإعلامية محل الدراسة، وأخيرًا تم التوصل إلى جملة من النتائج نذكر منها:

- عدم اهتمام يومية النهار بأخبار جرائم المرأة، و هذا ما عكسه حجم المساحة المخصصة للموضوع في الصحيفة الواحدة، وكذلك موقع و زاوية النشر له، و أيضا العناصر التيبوغرافية التي تدل على ذلك.
- استخدمت الصحيفة التقرير كنوع صحفي بنسبة كبيرة في تغطيتها الإعلامية للموضوع محل الدراسة.
- ركزت الصحيفة في تناولها لموضوع جرائم المرأة على عرض المشكلة بشكل سطحي فقط دون التعرض إلى مختلف الأسباب الخفية والدافعة بالمرأة لارتكاب جرمها، وكذا مختلف الاستراتيجيات والآليات التي تساهم في التخفيف من حدتها، وهذا ما يؤدي إلى تكوين صورة ضبابية أو مشوهة عن واقع هذه الظاهرة لأن فهمها من طرف الجمهور المستهدف بالمادة الإعلامية لا يتأت إلا من خلال البنية المعرفية المفاهيمية الكلية لها، فيشكل بذلك مدركات كلية ذات دلالات ومعاني واقعية.
- تعتبر المحاكم ومراكز الأمن من أهم مصادر المعلومات حول موضوع الدراسة التي تعتمد عليها يومية النهار.
- كان موقف الجريدة معارض اتجاه الظاهرة.



Resume de l' étude :

Notre étude portait sur le traitement des médias dans la presse écrite privée algérienne, en particulier le journal Al-Nahar, en révélant l'ambiguïté dans la relation entre la diffusion des nouvelles et des sujets des crimes féminins dans la pratique et le transfert d'informations à eux, en particulier en l'absence de différences et d'incohérences dans les attitudes et les positions parmi de nombreux apprenants Et des chercheurs sur la question de la presse écrite spéciale sur le sujet de la criminalité des femmes, où la controverse ne se concentre plus sur la publication ou la non-publication comme avant, mais sur la méthode de traitement et la nature de la présentation et la façon de publier et de son contenu, et de ce point de vue cette étude visait essentiellement à mettre en évidence comment Traitement de la presse écrite pour les crimes féminins, en révélant le degré d'intérêt quotidien dans la journée comme l'un des journaux les plus répandus et la lisibilité au sein de la société algérienne, et l'étendue de son engagement à sa responsabilité et les règles de la pratique des médias, dans le cadre de laquelle nous avons étudié de la question principale: J'ai traité le journal du jour le sujet des crimes féminins du 01 septembre 2018 à 30 vvy 2017 forme et le contenu ?

S'appuyant sur la méthode d'enquête et la description analytique à l'aide de l'analyse de contenu comme principal outil de l'étude, un échantillon de journal quotidien à 12 chiffres a été sélectionné, et le processus de sélection était basé sur la méthode d'échantillonnage aléatoire organisée par la méthode de la semaine industrielle.

L'analyse quantitative et qualitative des catégories de formulaires et de contenus du matériel d'information en question a été présentée ou présentée, et enfin un certain nombre de conclusions ont été adoptées, notamment:

-Le manque quotidien d'intérêt pour les nouvelles des crimes féminins, qui se reflète dans la taille de la zone attribuée au sujet dans un journal, ainsi que l'emplacement et l'angle de publication, ainsi que les éléments

topographiques qui indiquent que.

-Le journal a utilisé le rapport comme un type de presse dans une large proportion dans sa couverture médiatique du sujet à l'étude .

En traitant les crimes des femmes, le journal s'est concentré sur la présentation du problème seulement superficiellement, sans être exposé aux diverses causes cachées et motivantes des femmes à commettre leur crime, ainsi que les différentes stratégies et mécanismes qui contribuent à leur atténuation, ce qui conduit à la formation d'une image floue ou déformée de la réalité de ces Le phénomène, parce qu'il est compris par le public ciblé par le matériel médiatique, ne peut être réalisé par la structure de la connaissance de son importance totale, constituant ainsi des perceptions globales avec des connotations et des significations réelles.

-Les tribunaux et les centres de sécurité sont l'une des sources d'information les plus importantes sur le sujet de l'étude sur laquelle dépend quotidiennement le jour.

-La position du journal était dans la direction du phénomène.

الموضوعات	رقم الصفحة
شكر وتقدير	
ملخص الدراسة باللغة العربية	
ملخص الدراسة باللغة الأجنبية	
فهرس المحتويات	
مقدمة	أ
الإطار المنهجي	
— الإشكالية.	04
— تساؤلات الدراسة.	04
— أسباب اختيار موضوع الدراسة.	05
— أهداف الدراسة.	06
— تحديد مفاهيم و مصطلحات الدراسة.	06
— المدخل النظري للدراسة.	08
— منهج الدراسة و أدوات جمع البيانات.	09
— الصورة الأولية لاستمارة تحليل لمضمون.	13
— تحديد بعض مفاهيم استمارة تحليل المضمون.	17

18	— الصدق والثبات.
20	— دراسات سابقة.
الإطار النظري:	
28	— أنواع جرائم النساء وإحصائياتها في الجزائر.
32	— دلالات احترام المرأة الجزائرية للجريمة والسبل الكفيلة بالمواجهة.
36	— العوامل الدافعة بالمرأة لارتكاب الجريمة.
46	— مظاهره و أسباب اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل.
53	— الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية.
الإطار التطبيقي	
62	— نبذة تاريخية عن جريدة النهار
63	— التحليل الكمي و الكيفي لفئات الشكل (كيف قيل) للعيينة المدروسة.
72	— التحليل الكمي و الكيفي لفئات الموضوع (ماذا قيل) للعيينة المدروسة.
90	— نتائج عامة.
93	الخاتمة
	المراجع
	الملاحق

الصفحة	قائمة الجداول
11	الجدول رقم 01 : يوضح توزيع عينة البحث حسب عدد الصدور و تاريخ الصدور
63	الجدول رقم (02) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة طبيعة الأنواع الصحفية.
65	الجدول رقم (03) يوضح: فئة المساحة بالسلم 2 المخصصة لمادة الموضوع على صفحات الجريدة
66	الجدول رقم (04) يوضح: فئة توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة
67	الجدول رقم (05) يوضح: توزيع فئة موقع النص داخل الصفحة
69	الجدول رقم (06) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة العناصر التيبوغرافية (العنوان)
70	الجدول رقم (07) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة العناصر التيبوغرافية (الصور)
72	الجدول رقم (08) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الحالة الاجتماعية
73	الجدول رقم (09) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الصيغة اللفظية الدالة على المرأة القائمة بالفعل
75	الجدول رقم (10) يوضح : توزيع المرأة المجرمة حسب فئة الحالة المهنية
76	الجدول رقم (11) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الفاعل
78	الجدول رقم (12) يوضح : فئة طبيعة اتجاه الصحيفة الصادر عن الموضوع المعتمد
79	الجدول رقم (13) يوضح : فئة طبيعة الجريمة
81	الجدول رقم (14) يوضح : فئة الأسباب المؤدية لإجرام المرأة
83	الجدول رقم (15) يوضح : فئة أسلوب إجرام المرأة
85	الجدول رقم (16) يوضح : فئة نوع الجريمة
86	الجدول رقم (17) يوضح: أهم مصادر المعلومات التي اعتمدتها جريدة النهار اليومي أثناء معالجتها لموضوع جرائم المرأة
88	الجدول رقم (18) يوضح: فئة التوزيع الجغرافية لجرائم المرأة

الصفحة	قائمة الأشكال
64	الشكل البياني رقم (01) يوضح: توزيع مواضيع العينة حسب فئة طبيعة الأنواع الصحفية
66	الشكل البياني رقم (02) يوضح: فئة توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة
68	الشكل البياني رقم (03) يوضح: توزيع فئة موقع النص داخل الصفحة
69	الشكل البياني رقم (04) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة العناصر التيبوغرافية (العنوان)
72	الشكل البياني رقم (06) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الحالة الاجتماعية
74	الشكل البياني رقم (07) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الصيغة اللفظية الدالة على المرأة القائمة بالفعل
75	الشكل البياني رقم (08) يوضح : توزيع المرأة المجرمة حسب فئة الحالة المهنية
77	الشكل البياني رقم (09) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الفاعل
78	الشكل البياني رقم (10) يوضح : فئة طبيعة اتجاه الصحيفة الصادر عن الموضوع المعتمد
80	الشكل البياني رقم (11) يوضح : فئة طبيعة الجريمة
82	الشكل البياني رقم (12) يوضح : فئة الأسباب المؤدية لإجرام المرأة
84	الشكل البياني رقم (13) يوضح : فئة أسلوب إجرام المرأة
85	الشكل البياني رقم (14) يوضح : فئة أسلوب إجرام المرأة
87	الشكل البياني رقم (15) يوضح: أهم مصادر المعلومات التي اعتمدتها جريدة النهار اليومي أثناء معالجتها لموضوع جرائم المرأة
88	الشكل البياني رقم (16) يوضح: فئة التوزيع الجغرافية لجرائم المرأة

مقدمة

مقدمة:

إن ملاحظة الأدبيات التي أتى بها معظم العلماء في ميدان الجريمة تصب في قوالب مختلفة حيناً، ومتضاربة حيناً أخرى فهي في عمومها تحاول أن تبرز حيثيات الفعل الإجرامي والعوامل الكامنة خلفه من جانب أو للبحث واقتراح طرق للوقاية منه أو علاج مرتكبيه من جانب أخرى، لكن هذه الدراسات كانت تهمل جانباً مهماً في الدراسة ألا وهو مرتكب هذا الفعل الإجرامي بصفته رجلاً أم امرأة، فكثيراً ما تناول الباحثين على مختلف مشاربهم، الجريمة ومرتكبيها بالتحليل والتقصي، مع التركيز على الرجل مرتكب هذا الفعل، لأن القوالب الثقافية والاجتماعية كثيراً ما تعمل على بلورة فكرة أن ينظر للمجرم على أنه ذكر خارج عن القانون، وهو الأقدر على ارتكاب الفعل الإجرامي في مختلف أشكاله، هذا من جهة و من جهة أخرى فإن الإحصائيات التي تستقيها هذه الدراسات من المحاكم أو مصادر الشرطة تشير إلى وجود اختلاف كبير بين إجرام كل من المرأة والرجل سواء من حيث كميته أو جسامته، وترجع هذه الدراسات ذلك إلى وجود فروق جوهرية بين الرجل والمرأة سواء من حيث التكوين العضوي أو النفسي أو من حيث الدور الاجتماعي المفروض على كل منهما.

وترتبط الجريمة ارتباطاً وثيقاً بالمجتمع وعاداته و تقاليده، وتتأثر بالمتغيرات الاقتصادية و السياسية والثقافية التي يمر بها. فارتباط الجريمة بالمجتمع ارتباطاً طبيعياً. فحيثما وجدت حياة اجتماعية، حتى ولو كانت في أبسط صورها.

إن طبيعة المرحلة التي تمر بها حالياً كافة المجتمعات حساسة جداً، و تتطلب الإدراك الواعي لأبعادها على ضوء التحولات السريعة و الجذرية للبنى الاقتصادية و السياسية، التي أفرزت تغيرات اجتماعية و ثقافية هامة لم يكن مخططاً لها، كتغير العلاقات الاجتماعية، النظم التربوية، وحجم العائلة، وعلاقات أفرادها، وأدوارهم، ومراكزهم، ومساهمة المرأة في النشاط الاقتصادي خارج البيت، بالإضافة لاسترداد مفاهيم وأنماط سلوكية لا تتلاءم وطبيعة تلك المجتمعات، تلاشي منظومة القيم، واقتصار وسائل الضبط الاجتماعي على مؤسسات خاصة، لاسيما أن التغيير قد تم بخطى سريعة لم تستطع الأفكار التقاليد السائدة مسايرته، فاختلت القيم و اضطربت الموازين في المجتمع. كل ذلك أدى لظهور العديد من المشكلات الاجتماعية وعلى رأسها جرائم المرأة بكل صورها وأشكالها ومظاهرها، والتي أخذت تثير قلق الإنسان وتؤثر على أمنه استقراره، مما يستدعي إجراء المزيد من البحث العلمي لمواجهتها والتصدي لها وكذا معالجتها.

ومن بين المهتمين نجد الإعلاميين الذين يسعون عبر وسائل الإعلام المختلفة إلى متابعة الظاهرة ومعالجتها وتسخير كل الإمكانيات لتمكين الأفراد من معرفة ما يجري حولهم و إطلاعهم مستجدات الأحداث المختلفة.

المعالجة الإعلامية (وسائل الإعلام) تعتبر وظيفة تنشئية على الفرد والمجتمع إذ صنفها علماء التربية على أنها تحتل مكانة ومرتبة ثانوية كونها إحدى مواضيع الساعة التي تشمل حيزا كبيرا، في عملية التنشئة الاجتماعية إذ نجدها تحتتم بقدرة كبيرة في توجيه سلوك الأفراد داخل النسق الاجتماعي، نظرا لقوة الرسالة الإعلامية وقدرتها على التأثير في تفكير سلوك المتلقي .

إن دور وسائل الإعلام لا يتمثل في نقل أخبار جرائم المرأة فقط بعكس ما يقدمه في دور التربية والتنشئة والتوعية واجتناب أسباب ومسببات الجريمة عند المرأة و إعطاء فرص لفتح النقاشات وأراء بين الخبراء والباحثين في هذا الاختصاص من أطباء وعلماء علم النفس والاجتماع وعلماء الفقه والشرعية، لتجسيدها على أرض الواقع، تعتبر هذه الوسائل الإعلامية (التلفزيون، الإذاعة، جرائد) تؤدي وظائف تنشئية اجتماعية.

رغم اختلاف هذه الوظائف من بلد إلى آخر كما تختلف طبيعة جرائم المرأة وما مدى التنوع والاهتمام في نقلها ونشرها، ولهذا الغرض سنقوم بتحليل مضمون جريدة النهار الجزائرية في الفترة الممتدة ما بين 01 سبتمبر 2018 إلى 30 نوفمبر 2018 ، لمعرفة طريقة معالجتها لموضوع جرائم المرأة في المجتمع الجزائري.

وللمعالجة هذا الموضوع سنتبع خطة تحتوي على ثلاث فصول تجمع بين النظري والتطبيقي بداية بالإطار المنهجي للدراسة فبدأنا بتحديد المشكلة وبعدها قمنا بصياغة الإشكالية، ثم طرحنا التساؤلات الفرعية، حددنا بعدها أسباب اختيار الموضوع وأهداف الدراسة وأهميتها بالإضافة إلى تحديد المفاهيم الخاصة بالدراسة، بالإضافة إلى تسليط الضوء على الدراسات السابقة، كما وضعنا منهج الدراسة المتبع والمتمثل في المنهج المسحي وتليه أدوات جمع البيانات وهي أداة تحليل المضمون كأداة بحثية.

أما الإطار النظري فسنخصصه لأنماط ودوافع الجريمة عند المرأة، بدأ بتحديد جرائم النساء و إحصائياتها في الجزائر، كذلك دلالات اعتراف المرأة الجزائرية للجريمة والسبل الكفيلة بالمواجهة، بالإضافة إلى العوامل الدافعة بالمرأة لارتكاب الجريمة، مظاهر وأسباب اختلاف إجرام المرأة عن إجرام الرجل وأخيرا تناولنا الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية.

ثالثا : الإطار التطبيقي الذي خصصناه لدراسة ما نشرته جريدة النهار اليومية من موضوعات تخص جرائم المرأة من خلال عرض وتحليل بيانات الدراسة، وبعدها نتائج الدراسة وبعدها خاتمة.

الإطار المنهجي:

- الإشكالية.
- تساؤلات الدراسة.
- أسباب اختيار موضوع الدراسة.
- أهداف الدراسة.
- تحديد مفاهيم و مصطلحات الدراسة.
- المدخل النظري للدراسة.
- منهج الدراسة و أدوات جمع البيانات.
- الصورة الأولية لاستمارة تحليل لمضمون.
- تحديد بعض مفاهيم استمارة تحليل المضمون.
- الصدق والثبات.
- دراسات سابقة.



01: إشكالية البحث :

المرأة تلك الهبة التي وهبها الله برقتها وحنانها، فهي الأم و هي الأخت و هي الزوجة و هي البنت، و هي تعتبر مصدر الأمان و الاستقرار العاطفي في محيطها الأسري، غير إن الشعور بالصد و مرارة الظروف القاهرة هي الشرارة القابلة للاشتعال، و هي التي تدفع بالمرأة إلى وضع رقبتها جانبا لتنفيذ ما تمليه عليها عواطفها.

ورغم ازدياد الاهتمام بالمرأة في القرن العشرين، إلا إن مشكلة المرأة و الجريمة لم تنل مثل هذا الاهتمام، فيما عدا بعض البحوث التي لا يزيد عددها على أصابع اليد الواحدة أجرى معظمها في اوروبا و الولايات المتحدة، فان جرائم النساء ظلت من الأمور التي يحيطها ما يحيط بالمرأة أحيانا من غموض أو ما تلقاه من اللامبالاة و الإهمال.

ويعد إجرام النساء احد أبعد الإجرام المعاصر في العلم و قد ازداد في الأونة الأخيرة في البلدان النامية و المتقدمة و حتى الدول السائرة في طريق النمو على حد سواء كنتيجة غير مباشرة لاندماج المرأة تدريجيا في دائرة نشاط أكثر اتساعا في ميادين العمل و منافسة الرجال.

و إذا كان الإجرام سابقا صفة ذكورية و ما ارتكبه النساء يكاد يعتبر استثناء، إلا أن الجزائر تشهد أمرا خطيرا يتمثل في إقبال العنصر النسوي على ارتكاب الجرائم على اختلافها، كما لو أن الأمر يتعلق بالعنف المضاد أو عملية انتقام، حيث لم تعد المرأة ضحية العنف و الجريمة بكل أنواعها بل ممارسة لها. فلا يكاد يمر يوم دون أن تنقل وسائل الإعلام خبرا عن ارتكاب المرأة لجريمة ما.

هذه الظاهرة ليست وليدة هذا العصر فحسب بل تفشت في أوساط المجتمع الجزائري كما ساهمت الصحافة المكتوبة في تسليط الضوء على كل ما يتعلق بهذه الظاهرة و تناولتها من خلال طرحها و معالجتها لها، و هذا ما نسعى إلى تحقيقه من خلال دراستنا في البحث عن طريقة معالجة الصحافة المكتوبة بصفة عامة و جريدة النهار اليومية بصفة خاصة لجرائم المرأة داخل المجتمع الجزائري شكلا و مضمونا، ووفقا لذلك نطرح السؤال العام للإشكالية:

كيف عالجت جريدة النهار اليومية موضوع جرائم المرأة شكلا و مضمونا؟

02 : تساؤلات الدراسة :

بناء على الإشكالية المذكورة سابقا نطرح التساؤلات التالية:



- 1/ ما هي أهم الأسباب المؤدية لإجرام المرأة المعبر عنها في جريدة النهار؟
- 2/ ما هي الأساليب المعبر عنها في إجرام المرأة في جريدة النهار؟
- 3/ ما هي أنواع جرائم المرأة المعبر عنها جريدة النهار اليومية؟
- 4/ ما هي أكثر المناطق التي تنتشر فيها جرائم المرأة حسب جريدة النهار؟
- 5/ ما هي أهم المصادر التي اعتمدت عليها جريدة النهار اليومية في معالجتها لجرائم المرأة؟
- 6/ ما هو الحيز الذي خصصته صحيفة الدراسة لقضية جرائم المرأة؟
- 7/ ما هي أهم و أكثر القوالب الصحفية استعمالا في جريدة الدراسة عند معالجتها لأخبار جرائم المرأة؟
- 8/ ما هو الموقف الذي اتخذته الجريدة من قضية الدراسة؟

03 : أسباب اختيار الموضوع :

اختيارنا لهذا الموضوع كموضوع بحث لاهتمامنا بمجال تخصص علوم الإعلام و الاتصال و كذا ظاهرة إجرام المرأة المنتشرة بكثرة في العالم عامة و المجتمع الجزائري خاصة، و المعانات التي ملأت قلوبنا و الخوف و الرعب الذي افقدنا الثقة في اقرب الناس من أن يتحول إلى مجرم، و كذا الظاهرة الغريبة في تكثيف نشر أخبار الجريمة بكل أنواعها في الصحف الجزائرية إضافة إلى الأسباب التالية :

- 1- اتساع ظاهرة إجرام المرأة بشكل كبير إلى حد إن بعض النسوة أصبحن يزاхمن الرجال في عدة أنواع من الجرائم كالتهريب، المتاجرة بالمخدرات، الانتماء إلى الجماعات الإرهابية، و الاسوء من ذلك صارت تقترب جرائم في غاية البشاعة كقتل الزوج على طريقة الأفلام السينمائية و إلقاء فلذة كبدها في القمامة بعد ذبحها.
- 2- استفحال ظاهرة جرائم المرأة و تنوعها في المجتمع الجزائري رغم الجهود المبذولة من طرف المؤسسات الرسمية و غير الرسمية.
- 3- التعرف على المسؤولية الإعلامية و الاجتماعية للصحافة الجزائرية عند معالجتها للظواهر الاجتماعية الخطيرة و التي تؤثر في استقرار المجتمع و الحفاظ عليه.
- 4- التعرف على كيفية معالجة الصحيفة لظاهرة جرائم المرأة في الجزائر من خلال تحليل مضمونها خصوصا بعدما أصبح الإعلام تجارة تهدف للكسب المادي و الاعتماد على أخبار الإثارة بدون التفكير في مخلفاتها على الفرد و المجتمع.



5- محاولة معرفة صحة الادعاءات الموجهة للإعلام الجزائري من اللامسؤولية اتجاه المجتمع من خلال أساليب المعالجة الإعلامية لمثل هذه المواضيع.

6- قلة الدراسات العلمية المتناولة لهذا الموضوع و كيفية معالجة الصحافة المكتوبة لها، و التي بفعل أصبحت تحتاج إلى دراسة و بحوث ميدانية تقرنا من هذه الظاهرة الخطيرة التي أصبحت تضرب بجميع القيم الأخلاقية و الإسلامية لمجتمعنا عرض الحائط و إلى تفكيك الحياة و الإضرار بالمصلحة الاجتماعية.

04 : أهداف الدراسة :

بالنسبة لأهداف الدراسة فكل دراسة لها أهداف علمية و عملية، فبالنسبة للأهداف العملية تتمثل في: إعداد مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في علوم الإعلام و الاتصال تخصص اتصال و علاقات عامة.

أما عن الأهداف العلمية فتتمثل في النقاط التالية:

1- استنتاج لدور الإعلام عموما و الصحافة المكتوبة خصوصا في طريقة معالجتها لجرائم المرأة في المجتمع الجزائري و دورها في تعزيز السلوك الإجرامي لدى المرأة أو الحد منه.

2- استنتاج العلاقة بين ازدياد نسبة جرائم المرأة في المجتمع الجزائري و طبيعة المعالجات الإعلامية التي تقدمها الجريدة عند نشرها لهذه الظاهرة.

3- معرفة أهم الأسباب المؤدية إلى إجرام المرأة حسب جريدة النهار.

4- التعرف على كيفية معالجة المواضيع الخاصة بجرائم المرأة و أنواعها الصحفية في الجريدة.

5- التعرف على أنواع جرائم المرأة و إذا ما كانت متعمدة أو غير متعمد أو عن طريق سبق الإصرار و التردد في ارتكاب الجرائم.

6- أهم المصادر التي تستنبط منها المعلومات جريدة النهار سواء كانت المصادر مباشرة أو دون ذلك.

7- التعرف على المساحة التي أولتها جريدة النهار لموضوع جرائم المرأة؟.

8- معرفة المناطق التي تكثر فيها جرائم المرأة سواء كانت مناطق داخلية كالأرياف أو حضرية كالمدن.

05 : تحديد مفاهيم و مصطلحات الدراسة:

لكل بحث علمي حقل مفاهيمي خاص به، فوظيفته تتمثل في تحديد مسار البحث منذ بدايته وصولا إلى النتائج، و من خلال بحثنا نحدد المفاهيم التالية:



أولاً : مفهوم المعالجة الإعلامية :

المعالجة لغة: عالج، يعالج، أي عالج الشيء و فسرهُ.

اصطلاحاً: المعالجة في دراسة التحرير الصحفي من المواضيع المهمة لما لهذا الفن من ارتباط وثيق بالحياة البشرية و تصويرها و تقديمها للقارئ عبر أشكال الصحيفة المختلفة و قد مر التحرير الصحفي بمراحل تطور كثيرة، حيث يتبع هذا التطور في ضرورة تقديم المادة الصحفية بشكل جيد يؤدي إلى إشباع رغبات الجمهور. (حضير شعبان، 2001، ص256)

التعريف الإجرائي: المعالجة الإعلامية هي العمل الصحفي الذي قامت به صحيفة النهار في معالجتها لموضوع جرائم المرأة من خلال عملية طرحها لمختلف القضايا و الأحداث و تحليلها إلى نصوص صحفية مكتوبة و بأشكال مختلفة تعطي صورة واضحة عن الموضوع.

ثانياً : مفهوم الجريمة: اختلفت و تعددت تعاريفها فلكل تخصص له تعريف خاص به حسب مجاله و من بين هذه التعاريف ما يلي:

الجريمة لغة: ورد في قاموس المحيط مادة " الجرم " فيقول جرم يجرمه، أي قطعه و جرمه، فلان أذنب، و جرمه لأهله أي كسب (عبد الرحمان العيسوي، ص13)، و الجريمة تعني الجنأيا و الذنب. (محب الدين الفيروز ابادي، 2007، ص88)

اصطلاحاً: مع العلم بان مفهوم الجريمة كظاهرة اجتماعية إلا أن مفاهيمها و أبعادها مختلفة و لا يمكن حصر مفهوم واحد و شامل للجريمة.

فالجريمة في الشريعة الإسلامية : تعني ارتكاب محظورات شرعية زجر الله عنها أو إتيان أفعال نهت عنها أو ترك فعل مأمور به. (محمد شحاتة ربيع، و اخرون، ص 571)

كما عرفها المأوردي بقوله: الجرائم محظورات شرعية جزر الله عنها بجد أو تعزيز.

اما الجريمة عند علماء القانون: هي كل عمل يعاقب عليه بموجب القانون أو ذلك الفعل الذي نص القانون على تجريمه و وضع جزاء على من ارتكبه. (صالح بن سلمان بن عبد الله الشقيير، 2008، ص 51)



في حين عرفها احمد زكي بدوي في معجم العلوم الاجتماعية: الجريمة أو المجرم بأنه كل فعل يعود بالضرر على المجتمع و يعاقب عليه القانون، و الجريمة ظاهرة اجتماعية نشأت عن اتجاهات و ميول و عقد تقنية و عن تأثير البيئة الفاسدة، كما نشأت عن نقص جسمي أو عقلي أو اضطراب انفصالي و تختلف الأفعال التي تجرم من مجتمع إلى آخر . (عبد الرحمان العيسوي، ص 22)

و من جملة المفاهيم السابقة نستنتج أن المجرم يتميز بخصائص هي:

- شخص خارج عن القانون و معاًير المجتمع.
 - عاجز عن التوفيق بينه و بين محيطه الاجتماعي.
- وعليه فالمفهوم الإجرائي الذي تتبناه الدراسة لتعريف المرأة المجرمة هي:
- المرأة المجرمة هي تلك التي تسلك سلوك خارج عن القانون سواء أكان جنأية، جنحة، مخالفة و يعاقب عليه بالسجن أو الغرامة.**

06 : المدخل النظري لدراسة:

تتمحور دراستنا حول جرائم المرأة في الصحافة المكتوبة الخاصة، و كيفية معالجتها لكشف العلاقة بين نشر أخبار جرائم المرأة في الواقع و التصوير الإعلامي لها، بمعنى مدى التزام الصحيفة للموضوعية و كذا تحسيد الواقع.

هذا ما أدي بنا إلى ضرورة تبني المدخل النظري الخاص بالدراسة لنعتمد عليه في الوصول إلى نتائجها، فوقع اختيارنا بما تفرضه علينا خصائص بحثنا العلمي على إحدى نظريات الصحافة و هي نظرية " الإطار الإعلامي أو التأطير الإعلامي"

و من اجل الوصول إلى أهداف الدراسة و التي أولها التعرف على نوع المعالجة الصحفية لجرائم المرأة في جريدة النهار على ضوء نظرية الإطار الإعلامي لما لها دور مهم في الدراسات التحليلية، لأنها تحدد ملامح الأطر التي يتم من خلالها تغطية الأحداث و القضايا و كذا الشخصيات المختلفة.

و ملخص نظرية تحليل الإطار الإعلامي هي نظرية تدرس ظروف تأثير الرسالة، و تقوم هذه النظرية على أساس أن أحداث ومضامين وسائل الإعلام لا يكون لها مغزى في حد ذاتها ألا إذا وضعت في تنظيم و سياق وأطر إعلامية هذه الأطر تنظم الألفاظ والنصوص والمعاني وتستخدم الخبرات والقيم الاجتماعية السائدة.



تأطير الرسالة الإعلامية يوفر القدرة على قياس محتوى الرسالة ويفسر دورها في التأثير على الآراء والاتجاهات، يعني عندما يقع حادث معين فالحدث قد لا تكون له دلالة كبرى عند الناس ولكن وسائل الإعلام تصفه في إطار إعلامي من حيث اللغة والصياغة والتركيز على عنصر معين حتى يصبح هاماً في قلب الإطار الاجتماعي كله.

ويعرف الإطار الإعلامي بأنه: بناء محدد للتوقعات التي تستخدمها وسائل الإعلام لتجعل الناس أكثر إدراكاً للمواقف الاجتماعية في وقت ما، فهي إذن عملية هادفة من القائم بالاتصال عندما يعيد تنظيم الرسالة حتى تصب في خانة ادراكات الناس ومؤثراتهم الإقناعية.

والإطار الإعلامي يحاول أن يشابه ويمثل بين ما يدركه الناس في حياتهم اليومية وبين بناء الرسالة وتشكيلها كما تفعل الوسيلة الإعلامية بمعنى أن الوسيلة الإعلامية لا تهدف إلى التغيير أو بناء قيم جديدة ولكنها تهدف أكثر إلى الاستفادة من الفهم العام الموجود.

07 : منهج الدراسة و أدوات جمع البيانات :

01 : منهج الدراسة :

للإجابة على أسئلة البحث و التوصل إلى النتائج المرجوة علينا باستخدام المنهج المناسب، و يمكن تحديد مجتمع أي دراسة أو بحث علمي انطلاقاً من طبيعة الموضوع المدروس و نوع الدراسة.

إما عن دراستنا هذه فتندرج ضمن الأبحاث الوصفية و هي البحوث و الدراسات التي تهدف للكشف عن الوقائع و وصف الظواهر و صفاً دقيقاً و تحديد خصائصها تحديداً كيفياً، من خلال تجميع البيانات و تنظيمها و تحليلها للوصول لأسباب الظاهرة و العوامل التي تتحكم فيها، و استخلاص النتائج و معرفة كيفية الضبط و التحكم في هذه العوامل و التنبؤ بسلوك الظاهرة في المستقبل. (مروان عبد المجيد ابراهيم، ص40)

و من خلال ما سبق ذكره ارتأينا في دراستنا هذه إلى استخدام المنهج الوصفي لتحليل عينة من الصحف الجزائرية اليومية في الدور الذي تقوم به في مواضيع جرائم المرأة تحديداً، باستعمال أسلوب تحليل المحتوى لجمع البيانات و الذي سنحاول من خلاله تحليل المضامين المقدمة على صفحات جريدة النهار اليومية.

02 : مجتمع البحث :

أما عن مجتمع بحث فيتمثل في مجموعة المصادر التي تنشر أو تداع فيها الدراسة خلال الإطار الزمني المحدد للبحث. (محمد عبد المجيد، ص53)



و تتمثل مجتمع البحث في هذه الدراسة جميع المواضيع التي تم تحريرها في جريدة النهار اليومية حول جرائم المرأة من الفترة الممتدة بين 01 سبتمبر 2018 إلى غاية 30 نوفمبر 2018.

03 : عينة البحث :

لقد أصبح استخدام العينات لدراسة ظاهرة ما دراسة علمية أمرا شائعا في مجال البحث العلمي (فضيل دليو، علي عزلي، ص141)، حيث يعتمد الباحث على اختيار عينة المجتمع المدروس فهي جزء من المجتمع الكلي المراد تحديد سماته ممثلة بنسب مئوية، يتم حسابها طبقا لمعايير إحصائية و طبيعة مشكلة البحث و مصادر بياناته. (عبد الله العمالي، ص153)

و من خلال دراستنا فان مجتمع البحث يتمثل في كل الأعداد الصادرة عن جريدة النهار اليومية ابتداء من 01 سبتمبر 2018 إلى غاية 30 نوفمبر 2018، و يقدر عدد الأعداد 12 عدد عن طريق الأسبوع الصناعي.

بمعنى تم تعيين عينة الدراسة بطريقة العينة العشوائية المنتظمة باستخدام الأسبوع الصناعي و ذلك لأنه يعطي فرصا متساوية لجميع أيام الصدور لان تكون ممثلة في العينة.

ترتيب افراد العينة	رقم عدد الصدور	تاريخ الصدور
01	3332	2018/09/01
02	3339	2018/09/09
03	3346	2018/09/17
04	3352	2018/09/25
05	3359	2018/10/03
06	3366	2018/10/11
07	3373	2018/10/20
08	3380	2018/10/28
09	3386	2018/11/05
10	3393	2018/11/13



2018/11/21	3399	11
2018/11/29	3406	12

الجدول رقم 01 : توزيع عينة البحث حسب عدد الصدور و تاريخ الصدور

ملاحظة: استثنينا عددين من الأسبوع الصناعي، لأن جريدة النهار اليومي لا تصدر يوم الجمعة.

04 : حدود الدراسة :

تتبع دراستنا إلى الدراسات الوصفية من خلال جمع أكبر قدر من المعلومات حول موضوع الدراسة بدءا بصياغة الإشكالية و وصف الظاهرة و تحليلها و تفسيرها وصولا إلى نتائج نهائية و تتحدد الدراسة من خلال:

أ/ الحدود الزمنية: لقد بدأت الدراسة منذ شهر نوفمبر 2018 انطلاقا بجمع المعلومات حول موضوع الدراسة مع العلم انه هناك ندرة في الكتب و المراجع الخاصة بجرائم المرأة، و قد أجريت الدراسة في الفترة الممتدة من 01 سبتمبر 2018 إلى غاية 30 نوفمبر 2018 حيث تمت عملية تحليل المحتوى على المواضيع المنشورة في جريدة النهار اليومية.

ب/ الحدود المكانية: تدور الدراسة حول جرائم المرأة في الصحافة المكتوبة الجزائرية من خلال تحليل جريدة وطنية متخذين جريدة النهار اليومية كعينة مكانية لمضمون الدراسة.

05 : أدوات الدراسة :

لقد اعتمدنا على أداة تحليل المضمون لأنه يعتبر الأنسب للمحتويات الإعلامية، فيعرفه **بيرلون Berleson**: بأنه احد أساليب البحث العلمي التي تهدف الوصف الموضوعي و المنظم و الكمي لمضمون الظاهرة لمادة من مواد الاتصال.

أما **موريس انجرز Mouris Angers** : فهو يرى أن تحليل محتوى تقنية غير مباشرة تستعمل في منتجات مكتوبة أو سمعية أو بصرية التي يظهر محتواها في الشكل المرقم. (يوسف اعمار، ص09، ص10) و قد استخدمنا هذه الأداة بشقيها الكمي و الكيفي :

أ/ التحليل الكمي: هو التحليل الذي يفسر البيانات من الناحية الكمية و ذلك عن طريق حساب درجات تكرارها في الإشكال المختلفة (المساحة، الزمن، الكلمة، الجملة، الموضوع) التي تستخدم كمواضع مملوكة في القياس العددي بظهورها في المادة المدروسة. (فاطمة عوض صابر، ص285)



ب/ التحليل الكيفي: هو التحليل الذي يركز على إبراز ما تتميز به الأشياء من خصائص و صفات تميز عن بعضها البعض، و يستخدم هذا النوع من التحليل في تفسير النتائج الرقمية التي يتم التوصل إليها.

ج/ فئات التحليل: وهي العناصر الأساسية أو الثانوية التي يمكن وضع كل صفة من صفات المحتوى فيها، و هي تنقسم إلى قسمين فئات الشكل و فئات المضمون.

و فئات التحليل هي التقسيمات و التوزيعات و الأركان التي يعتمدها الباحث في توزيع وحدات التحليل المتوصل إليها في المادة المدروسة، و هذا بناء على ما تتخذ فيه من صفات أو تختلف فيه من صفات. (أحمد بن مرسل، ص265)

1- فئات الشكل: تقوم هذه الفئات بوصف الشكل الذي تقدمت فيه المادة الإعلامية محل الدراسة، و هي مجموعة الفئات التي تجيب على السؤال ماذا قيل؟ أي ما هو شكل المحتوى؟ و كيف قدم؟ و توجد العديد من فئات الشكل التي حددها المختصون في مجال تحليل المضمون تتمثل في:

أ/ فئة المساحة: تتمثل في الحيز المكاني الذي خصص للموضوع و هي الفئة التي تقيس الحجم من الجريدة أو المجلة أو النشرة، و عن طريقها يمكن للقارئ أن يدرك الفرق بين المواضيع التي احتلت مساحة كبيرة و المواضيع الأخرى، فكلما كانت مساحة الموضوع كبير كلما زادت أهميته.

ب/ فئة الموقع: هي الفئة التي تهتم بموقع الموضوع أو الفكرة محل المادة المدروسة فموقعها له دلالة مقصودة لوضعها في مكان دون آخر.

ج/ فئة طبيعة المادة المستعملة (فنون الكتابة الصحفية) هذه الفئة تعنى بأنواع الكتابات الصحفية و تختلف الكتابات الأخرى، و هي تسعى إلى تقسيم المحتوى المراد تحليله إلى أنواع كتابية مثل: الخبر، المقال، الحديث الصحفي، التحقيق، الربورتاج، العمود، التعليق، التقرير... الخ

د/ العناصر البيوغرافية: يقصد بها الكيفية التي يتم بها إخراج المادة الإعلامية و يعد هذا الجانب ذو أهمية كبيرة في التأثير علة نفسية القراء أو المستمعين أو المتفرجين، و يمكن تقسيم هذه الفئة إلى فئات فرعية أهمها:

1-العناوين: هي تلك الكلمات المختصرة التي تعبر عن محتوى النوع الصحفي و يعتبر أهم عمل لجذب القراء، منها العناوين الرئيسية و الفرعية و عنوان الإثارة.

2-الألوان: تستخدم الألوان لإبراز المادة الصحفية عن طريق استخدام الألوان الأصلية للطباعة مثل الأسود و الأبيض و ألوان أخرى لزيادة انتباه القارئ و جلبه لما له من تأثير على نفسية الفرد و إدراكه. (فاطمة عوض صابر، ص285)



3- الصور و الرسومات: و هي تلك الصور الفوتوغرافية التي تستخدمها الصحيفة لتوضيح المعنى و إبرازه.
(فاطمة عوض صابر، 290)

2- فئات المضمون: تتمثل في تقسيم أجزاء المضمون المراد تحليله إلى أجزاء ذات سمات و صفات مشتركة و هذه الأجزاء هي:

أ/ فئة الموضوع: و هي أكثر الفئات استعمالاً في بحوث الإعلام و الاتصال و ذلك لسهولة النسبية التي تتطلبها إذ أنها تحاول الإجابة على السؤال على ما يدور المحتوى؟ أي ماهية أكثر المواضيع الأكثر بروزاً في المحتوى؟ بمعنى المواضيع التي تناولتها جريدة النهار اليومية في معالجة جرائم المرأة.

ب/ فئة الفاعل: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في الموضوع، أي مجموعة الأشخاص أو الأحزاب أو الهيئات التي تصنع الحدث في المضمون محل التحليل. (يوسف تمار، ص9، ص10)

ج/ فئة الاتجاه: يختارها الباحث عادة لمعرفة الاتجاه الذي يأخذه المضمون محل الدراسة و التحليل، و هي أكثر الفئات استعمالاً في دراسة محتوى وسائل الإعلام و في الكثير من الدراسات التي اعتمدت هذه الفئة، فقد قسم الاتجاه إلى مؤيد، معارض، محايد.

د/ فئة القيم الإخبارية: هي الأركان التي تحدد جودة الأخبار الصحفية نذكر منها: الجدة، الحداثة، الصراع، الآنية، الإثارة، الضخامة، الأهمية.... الخ

هـ/ فئة المصدر: و هي التي تجيب على سؤال: إلى من تنسب الأقوال أو التصريحات ؟ أو ما هو المرجع أو المصدر الذي تنسب إليه مادة المحتوى.

أو ما هي تلك المصادر التي تعنى بالمعنى الشامل: الأشخاص، المؤسسات، ووسائل الإعلام المختلفة التي تحصل الوسيلة الإعلامية على الأخبار منها. (نصر حسني، عبد الرحمان سناء، ص91)

06 : الصورة الأولية لاستمارة تحليل المضمون :

إن وضع فئات التحليل في البحث يخضع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الأهداف المسطرة لأنه انطلاقاً منها يتم تحديد الفئات المعمول بها، و التي يتضمن الباحث من خلالها العرض الموضوعي و الشامل للعناصر محل البحث من خلال المادة المنشورة حول موضوع الدراسة في جريدة النهار اليومية، حيث اعتمدت الدراسة على فئات التحليل التي تجيب على السؤال كيف قيل و ماذا قيل؟



I. فئات الشكل (كيف قيل) و تحتوي على:

1: فئة أهم الأنواع الصحفية:

- 1-خبر
- 2-تقرير
- 3-تحقيق
- 4-روبورتاج
- 5-تعليق
- 6-أخرى

2: فئة المساحة:

1-فئة المساحة بالسّم

3: فئة الموقع (زوايا النشر)

4: فئة العناصر التبيوغرافية:

- 1-فئة العناوين
- 2-فئة الصور

II. فئات المضمون (ماذا قيل) و تحتوي على:

تهدف للإجابة على السؤال حول ماذا يدور موضوع المحتوى

1: فئة البيانات الشخصية:

1-1/ فئة الحالة الاجتماعية:

- 1-عزباء
- 2-متزوجة
- 3-مطلقة
- 4-أرملة
- 5-غير محدد

2/ فئة الصيغة اللفظية الدالة على المرأة القائمة بالفعل:



1- طفلة

2- امرأة

3- سيّدة

4- فتاة

5- نساء

6- غير محدد

3/ فئة الوظيفة:

1- أستاذة

2- محامية

3- طالبة

4- ممرضة

5- مأكثة بالبيت

6- موظفة

7- لم يحدد

4: فئة الفاعل:

1- فاعل رئيسي

2- فاعل ثانوي

3- فاعل مساعد

5: فئة الاتجاه:

1- اتجاه إيجابي

2- اتجاه سلبي

3- محايد

4- اتجاه غير واضح

6: فئة طبيعة الجريمة:



1- القتل

2- التهريب

3- الإجهاض

4- المتاجرة بالمخدرات

5- السرقة

6- الاختطاف

7- الدعارة

8- النصب و الاحتيال

9- التزوير

10- أخرى

7: فئة الأسباب المؤدية لإجرام المرأة:

1- الانتقام

2- قضايا الشرف

3- الميراث

4- المؤثرات العقلية (تعاطي المخدرات و الادمان)

5- الأمراض النفسية و العقلية

6- قضايا الطلاق و الأحوال الشخصية

7- خلافات زوجية

8- أسباب أخرى

9- اسباب مجهولة

8: فئة أسلوب اجرم المرأة:

1- الأسلوب العمدي

2- الأسلوب الغير عمدي

4- غير محدد



9: فئة نوع الجريمة:

- 1- جناية
- 2- جنحة
- 3- مخالفة
- 4- غير محدد

10: فئة أهم المصادر:

- 1- وكالة أنباء
- 2- مراكز الأمن
- 3- وسائل الإعلام
- 4- شهود عيان
- 5- المحاكم
- 6- غير محدد

11: فئة أهم المناطق الجغرافية:

- 1- المدن (داخل المدينة)
- 2- القرى و الأرياف (خارج المدينة)
- 3- أخرى

07 : تحديد بعض مفاهيم فئات استمارة تحليل المحتوى :

1/ فئة الوظيفة: المقصود بها هو تحديد و ضبط الوظيفة التي تشغلها القائمة بالفعل الإجرامي و مدى تسليط الضوء على هذه الفئة وتبليها.

2/ فئة الفاعل: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في الموضوع، أي اذا ما كانت المرأة هي القائمة بالفعل الإجرامي أو هي عضو ثانوي و مساعد لهذا الفعل.

3/ فئة الاتجاه: بمعنى تحديد اتجاه الجريدة نحو القضية محل الدراسة هل هي مؤيدة أو معارضة أو محايدة لها، من خلال طريقة عرضها و سردها للإحداث و كذا المساحة و المكان التي خصصتها لها.



4/ فئة أسلوب إجرام المرأة: و المقصود هنا هو إذ ما كانت المرأة المجرمة أثناء قيامها بالفعل كانت متعمدة مع سبق الإصرار و الترصد، أو أن إجرامها كان غير عمدي أو عن طريق الخطأ.

5/ فئة الأسباب المؤدية لإجرام المرأة: يقصد بها دوافع ارتكاب المرأة لجرائمها و إلحاق الضرر بالغير و حتى بنفسها مهما كان نوع الجرم.

6/ فئة أهم المصادر: و هي تلك المصادر التي تستقي منها الجريدة أخبارها و تتمثل في: وكالة الأنباء، مراكز الأمن، وسائل الإعلام، شهود عيان.

7/ فئة العناصر التيبوغرافية:

1-7 العناوين: و هي تلك الكلمات المختصرة و التي تعبر عن محتوى النوع الصحفي ويعتبر أهم عامل لجذب القراء نجد: عنوان المانشيت، العنوان المفرد، العنوان المركب.

2-7 الصور: هي العناصر التيبوغرافية التي تستخدمها الصحيفة لتوضيح المعنى و إبرازه.

• **8/ فئة المساحة:** و هي المساحة التي خصصتها الصحيفة للموضوع.

9/ فئة موقع النشر: أو الزاوية التي نشرت فيها موضوعات الدراسة في الصحيفة و تتمثل في:

-الصفحة الأولى: و هي الصفحة الرئيسية لكل جريدة.

-الصفحات الداخلية: و هي تلك الصفحات التي تبدأ بعد الصفحة الثانية و قبل الأخيرة.

-الصفحة الأخيرة: و هي من بين أهم الصفحات بحيث تعتبر مدخل للجريدة.

08 : اختبار الصدق و الثبات:

يتطلب تحليل المضمون عند استخدامه لدراسة المشكلة العلمية، الأخذ بعين الاعتبار بعض الإجراءات المنهجية التي تساهم في التحقق من مدى مساهمة الأدوات و طرق القياس المعتمدة من قبل الباحث، و لدراسة المشكلة و مدى خدمة فئات التحليل المحددة سالفاً لأهداف و تساؤلات البحث، ارتأينا تطبيق اختبار الصدق و الثبات و ذلك لتحقيق من مدى استقلالية المعلومات أو النتائج المتوصل إليها في حالة إجراء الدراسة من طرف عدة باحثين.



8-1 صدق التحليل:

هو صلاحية الأسلوب أو الأداة لقياس ما هو مراد قياسه، وهو صلاحية أداة البحث في تحقيق أهداف الدراسة. (الأساتذة هم: ولد جاب الله سعاد، بوقرة رضوان، غزال عبد الرزاق، أساتذة محاضرين بقسم علوم الإعلام والاتصال)

و لتحقيق هذا الهدف قمنا بدراسة و تحليل عينة صغيرة من المجتمع المبحوث، بحيث تم الإطلاع على موضوعات هذه العينة وتم تصميم استمارة تحليل المضمون مرفقة بدليلها قدمناها لأساتذة مختصين لإعطائنا رأيهم في مدى توفيقنا في تصميم الاستمارة و التأكد منها إن كانت فعلا تقيس ما هو مراد قياسه. و بعد ذلك قمنا بإجراء بعض التعديلات على استمارة تحليل المضمون حسب ما قدمه لنا الأساتذة من ملاحظات لتشمل استمارة تحليل المضمون الفئات التالية:

فئة المساحة، فئة الأنواع الصحفية، فئة الموقع، فئة زاوية النشر، فئة العناصر التيبوغرافية، فئة الحالة الاجتماعية، فئة المصادر، فئة الاتجاه، فئة الفاعل، فئة الصيغة اللفظية الدالة على المرأة المجرمة، فئة الوظيفة، فئة الأسباب المؤدية لإجرام المرأة، فئة طبيعة الجريمة، فئة أسلوب إجرام المرأة، فئة نوع الجريمة، فئة أهم المناطق الجغرافية. أما فيما يخص ثبات التحليل: و المقصود به "الحصول على نسبة اتفاق عالية في النتائج لعدد من الباحثين الذين يستخدمون نفس الأسس في تحليل نفس المادة الإعلامية".

و لأجل تحقيق هذه الخطوة قمنا بالاستعانة بثلاث أساتذة قاموا بعملية الترميز، و ذلك حتى يتم التأكد من مدى توافقهم حول نتائج تحليل نتائج تحليل المضمون و مقارنة النتائج التي توصلنا، فإذا كانت نسبة الاتفاق ضعيفة أو قليلة فإنه يجب إعادة النظر في فئات و وحدات التحليل المستخدمة في الدراسة حتى تصبح أكثر عملية في التطبيق، أما إذا كانت نسبة التوافق كبيرة فإن هذا يعني أن الثبات قد تحقق.

و بعد عملية الترميز من قبل الأساتذة قمنا بحساب مستوى الثبات و ذلك بتطبيق معادلة هولسي. (رشدي طعيمة، 1998، ص181)

معامل الثبات = $\frac{1 + (1 - N)}{N}$ (متوسط الاتفاق بين المحكمين)

ن : عدد الرمز

الاتفاق بين "أ" و "ب" و "ج"

- من بين 85 وحدة قام المحكمين بالاتفاق على 83 وحدة إذن نسبة الاتفاق بين "أ" و "ب"

83 85



م1 100

$$م1 = 97.64\%$$

الأساتذة الرمزين:

الرمز "أ": الأستاذة ولد جاب الله سعاد

الرمز "ب": الأستاذ بوقرة رضوان

الرمز "ج": الأستاذ غزال عبد الرزاق

الرمز "د": الباحثة

-من بين 85 وحدة قام المحكمات "أ" و "د" بترميزها، تم الاتفاق على ترميز 84 وحدة إذن نسبة الاتفاق بين

$$م1 و "د" بنفس الطريقة هي م2 = 98.82\%$$

-من بين 85 وحدة قام المحكمات "ب" و "د" بترميزها، تم الاتفاق على ترميز 85 وحدة إذن نسبة الاتفاق

$$م1 و "د" بنفس الطريقة هي م3 = 100\%$$

-من بين 85 وحدة قام المحكمات "ج" و "د" بترميزها، تم الاتفاق على ترميز 84 وحدة إذن نسبة الاتفاق

$$م1 و "د" بنفس الطريقة هي م4 = 98.82\%$$

متوسط الاتفاق بين المحكمين (م)

$$م = (م1 + م2 + م3 + م4) \div 4 = 98.82\%$$

$$معامل الثبات = 4(0.98) \div 1 + (3)(0.98) = 3.92 \div 3.94 = 0.99$$

معامل الثبات = 99% و هي نسبة جد عالية و بالتالي تحقق لدينا التحليل و هو ما يسمح لنا بمواصلة

العمل.

09 : الدراسات السابقة :

يستند العلم على المعرفة و بتراكماتها، و التأمل فيها يتطور العلم، لذلك فالعلم له بداية و ليس له نهاية، فما

يبدأ به الباحث مبني على نتائج ما سبقوه، و ما توصل إليه يكون قاعدة لمن يليه، و هكذا فالدراسات

السابقة هي بمثابة مصباح إنارة للباحث لمعرفة الحدود التي وصل إليها سابقوه، لكي يكمل ما بدؤوا بها و

يضيف إليه إبداعات أفكاره، و لذلك من خلال بحثه و سعيه وراء الحقيقة.



و للدراسات السابقة فوائد يجنيها الباحث، فهي تعتبر المفاتيح التي تفتح للباحث الباب لمعرفة المنهج العلمي، و الأسس النظرية، و كذا ها أهمية كبيرة في المساعدة على التحكم في موضوع البحث من حيث المنهجية المتبعة و الأدوات التي يجب أن يستخدمها، وصولا الى النتائج التي يريد الحصول و الصعوبات التي واجهها.

1-8 : الدراسة الأولى :

دور الصحف الفلسطينية اليومية في معالجة قضايا الجريمة، إعداد الطالبة رنا صالح حسين جودة، تحت إشراف الدكتور جواد راغب الدلو، رسالة ماجستير دفعة 2016 بكلية الآداب بالجامعة الإسلامية بغزة.

تتمثل إشكالية الدراسة في : ما هو دور الصحف الفلسطينية في معالجة قضايا الجريمة ؟
و تسعى الباحثة من خلال الدراسة لتعرف على طبيعة المعالجة الصحفية لقضايا الجريمة في الصحف الفلسطينية، و العوامل المؤثرة عليها، و يندرج ضمن هذا الهدف عدد من الأهداف الفرعية أهداف خاصة بتحليل المضمون، و أهداف خاصة بالقائم بالاتصال
أما عن الإجراءات المنهجية فكانت كالتالي:

منهج الدراسة: تنتمي هذه الدراسة للبحوث الوصفية معتمدة منهج الدراسات المسحية و منهج العلاقات المتبادلة.

اداة الدراسة: استمارة تحليل المضمون و المقابلة.

عينة الدراسة: يتكون مجتمع الدراسة من الصحف اليومية الفلسطينية، و امتدت العينة الزمنية من 1 نوفمبر 2014 حتى 30 أغسطس 2015، معتمدة العينة العشوائية المنتظمة، بأسلوب الأسبوع الصناعي.

خطوة البحث:

تضمنت الدراسة أربع فصول فالفصل الأول تضمن الإجراءات المنهجية، أما الفصل الثاني خصص للجريمة و الصحافة، في حين تضمن الفصل الثالث نتائج الدراسة التحليلية و الميدانية أما الرابع فتناول مناقشة نتائج الدراسة التحليلية و الميدانية و التوصيات ثم تلاها فهرس للمصادر و المراجع.
و قد توصلت الباحثة إلى عدة نتائج أهمها:

1- بلغ إجمالي قضايا الجريمة في صحف الدراسة 632 جريمة، و قد اتفقت صحف الدراسة على ارتفاع نسب قضايا جرائم الأفراد و الممتلكات و الأخلاق و جرائم ضد النظام العام، و على النشر المتواضع للجرائم



الاقتصادية و المعلوماتية و جرائم ضد المصادر الحيوية و جرائم ضد الدين و جرائم ضد الأسرة، و جرائم الخطأ و الإهمال الوظيفي.

2- تصدر هدف الإعلام على نشر الإعلام و الإخبار أهداف النشر في صحف الدراسة مقابل الاهتمام المتدني بأهداف الوقاية و العلاج، و جاءت النسبة الأعلى من الجرائم المنشورة بدون حكم قضائي، كما اتسمت المعالجة بالمعالجة الخبرية دون التفسير و التحليل، و جاءت الصفحات الداخلية الموقع الأبرز لنشر قضايا الجريمة.

3- اتفق القائمين بالاتصال على نشر قضايا الجريمة في صحف الدراسة وفقاً لشروط و مبادئ أساسية تقوم على المسؤولية الاجتماعية، و جاءت ابرز الوظائف التي يسعى لتحقيقها من النشر وظيفة الإعلام و الإخبار و توعية المجتمع بأضرارها و الحد منها.

نقد الدراسة:

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي و كذا منهج العلاقات التبادلية، و تتفق الدراسة الحالية معها في الشطر الأول بحكم انتمائهما للبحوث الوصفية واستخدام المنهج الوصفي في ذلك، كما اعتمدت الباحثة في دراستها على أداة المقابلة و تحليل المضمون و هذا الأخير الذي تتفق معه دراستنا، لكنهما تختلفان من حيث التخصص في تناول الجريمة، فالدراسة تناولت قضايا الجريمة عموماً دون تخصيص لجرائم محددة، في حين تم تحديد جرم المرأة موضوعاً لدراستنا.

2-8 : الدراسة الثانية :

التغطية الصحفية لموضوعات المرأة في الصحافة العراقية بعد أحداث 2003، دراسة تحليلية في عينة من صحف بغداد، الدكتورة شكرية كوكز خضر السراج ، كلية الإعلام قسم الصحافة.

و يتعرض هذا البحث لمشكلة إعلامية ذات أهمية كبيرة لها تأثير في المجتمع، يتمثل في موضوعات المرأة في عينة من صحف بغداد و الصادرة بعد أحداث 2003، و التي تناولت موضوعات تهم شرائح من المجتمع و منها ما يخص المرأة التي تمثل قطاعاً بشرياً له دوره المؤثر في الحياة، و كونها محور الأسرة وصانعة الأجيال و إحدى الأركان الأساسية لاستمرار وديمومة الحياة فيها.

وحددت الباحثة مجموعة تساؤلات يطمح البحث الإجابة عنها و هي:



1- ما الموضوعات التي تناولتها الصحف العراقية الصادرة بعد أحداث 2003 و المتمثلة في الصباح و الزمان و العدالة و الخاصة بالمرأة؟

2- ما ابرز الفنون الصحفية الأكثر تناولاً لموضوعات المرأة؟

3- هل حققت الصحف العراقية اليومية وظائف الإعلام في تناولها لموضوعات المرأة؟

و لكل بحث أهداف محددة يطمح في الوصول إليها في ضوء مراحله و إجراءات معالجته و قد وضعت الباحثة عدة أهداف على وفق السياق الآتي يُطمح في تحقيقها و هي:

❖ الكشف عن حجم التغطية الصحفية لموضوعات المرأة حسب الموقع الجغرافي (محلي، عربي، دولي).

❖ ما الموضوعات التي ركزت عليها التغطية الصحفية التي تناولت موضوعات المرأة؟

❖ التعرف على أهم الفنون الصحفية التي تناولت موضوعات المرأة.

❖ التعرف على جنس كتاب أي محرري موضوعات المرأة.

أما عن الإجراءات المنهجية فكانت كالتالي:

منهج الدراسة: هو المنهج الوصفي التحليلي لأنه يساهم في الحصول على أوصاف دقيقة للظاهرة المدروسة، و ذلك للإجابة عن الأسئلة التي يقدمها البحث للمشكلة التي يطرحها. التحليل.

اداة الدراسة: لقد حددت وحدة التحليل و هي وحدة الموضوع كوحدة للتحليل كونها وحدة طبيعية كاملة في مادة الاتصال، و هي تحدد معنى الفئة التي ربما تكون جملة أو عبارة أو فكرة يدور حولها موضوع.

عينة الدراسة: اختارة الباحثة عينة عشوائية منتظمة و التي امتازت بسعة الانتشار و بساطة الإجراء و قلة التكاليف فضلاً عن قلة التعرض للأخطاء، و المتمثلة بصحف الصباح و الزمان و العدالة و البالغة 26 عددا لكل جريدة أي 168 لكل عام و ثلاث صحف و بنسبة 185% من المجموع الكلي البالغ 964 أي إن الباحثة قامت باختيار دورة صناعية إذ تم تقسيم أيام السنة البالغة 365 يوماً على أعداد العينة البالغة 56.

كما حددت المدة الزمنية في الفترة الممتدة من 2006/06/01 إلى غاية 2008/08/03.

خطة البحث: صمم البحث وفق الأهداف المرسومة له من مقدمة و ثلاث فصول و خاتمة، حيث تناول الفصل الأول الإطار المنهجي للبحث، فيما جاء الفصل الثاني تحت عنوان الصحافة النسوية (صحافة المرأة) بعد أحداث 2003، أما الفصل الثالث فقد خصص للدراسة التحليلية للصحف الثلاث (الصباح، الزمان، العدالة).



وقد اسفرت الدراسة عن نتائج عدة منها ان موضوع العنف و المرأة من اكثر الموضوعات التي تناولتها الصحف اليومية العامة، فضلا عن احرار الخبر المرتبة الأولى من بين الفنون الصحفية التي تناولت موضوعات المرأة، فيما سجلت موضوعات المرأة على الصعيد المحلي المرتبة الأولى ضمن الموضوعات الصحفية و بحسب الموقع الجغرافي لها.

كما اسفرت النتائج أيضا ان الرجل اكثر من المرأة في كتاباته الصحفية للمرأة العراقية الامر الذي يدل على اهتمامه الجاد بها و بموضوعاتها كونها تمثل نصف المجتمع و مساعدته القوية في قيادة دفة الحياة و استمرارها.

نقد الدراسة:

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في انتمائهما للبحوث الوصفية واستخدام المنهج الوصفي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون، كما تتفقان في بعض الأهداف المسطرة، لكنهما تختلفان من حيث التخصص في تناول الموضوع، فالدراسة تناولت مواضيع المرأة المختلفة في عينة من الصحف الفلسطينية عموماً دون تخصيص محددة، في حين تم تحديد موضوع إجرام المرأة موضوعاً لدراستنا.

3-8 : الدراسة الثالثة :

مظاهر الاجرام في المجتمع الجزائري في الفترة الممتدة من 2005 حتى 2008 - دراسة انتروبولوجية من خلال اسبوعية الخبر حوادث - من اعداد الطالب عبد الباقي غفور، تحت اشراف الدكتور رمضان محمد، للسنة الجامعية 2014/2015 من جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان. وجاءت تحت اشكالية: ما هي مظاهر التي تميز ظاهرة الجريمة في المجتمع الجزائري؟ و ما هي العوامل الداخلية و الخارجية المرتبطة بذلك؟

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد مظاهر الاجرام في المجتمع الجزائري من خلال تحليل مضمون ما ينشر في اسبوعية " الخبر حوادث" الجريدة الوطنية المتخصصة في اخبار الجريمة، وذلك برسم اطار شامل لأنواع الجرائم التي سادت في الفترة الممتدة من 2005 إلى 2008، و التي فرضت نفسها على صفحات الجريدة، و رسم الخريطة الواقعية للجريمة و رصد اكثر المناطق التي ترتكب فيها الجرائم. و معرفة مدى وجود تفاوت في معدلات هذه الجرائم ما بين الريف و الحضر، و ما بين الذكور و الاناث، و ما بين الاصول و الفروع، و حسب فصول السنة و اشهرها و تعاقب ليلها و نهارها، زكدا تقسيم حجم الجريمة و اتجاهاتها، و تحري عواملها و اسبابها، و صلتها بمختلف المتغيرات من خلال ما توفر من بيانات خلال الفترة المذكورة، مع ابراز علاقة ذلك بالتغير



الاجتماعي المفاجئ و السريع للمجتمع الجزائري، و بالواقع التاريخي و الثقافي و الاجتماعي و السياسي و الاقتصادي السائد.

كما ان حصر الجرائم و تصنيفها و تحديد انماطها على خريطة الجزائر يهيئ للقائمين على معالجتها ادوات العمل و اليات المواجهة، و استشراف حركة الجريمة و اتجاهاتها في المجتمع الجزائري خلال السنوات المقبلة. ثم ان غاية كل باحث يتناول موضوع الجريمة كمشكلة لم تعد لها حدود و لا لغة و لا جنسية، هي الوصول إلى نتائج تعزز وقاية المجتمع و تحصينه منها من خلال التحليل و التشخيص للمظاهر و العوامل المؤثرة و الدافعة و المشجعة على ارتكاب الجريمة.

باختصار شديد، ان الهدف الرئيسي لهذه الدراسة يكمن في محاولة الاجابة عن تساؤل مؤداه: ما هي مظاهر الاجرام في المجتمع الجزائري؟ و ما هي العوامل المؤدية لها؟ اما عن الاجراءات المنهجية فكانت كالتالي:

منهج الدراسة: استخدم المنهج الوصفي، لأنه يعتمد على دراسة الواقع أو ظاهرة كما توجد في الواقع، و يهتم بوصفها وصفا دقيقا و يعبر عنها تعبيراً كمياً و كيفياً.

كما يقتضي المنهج الوصفي اللجوء إلى المنهج الاحصائي الذي يوفر ارقاما تعين الباحث على تحديد حجم المشكلة بالطرق العلمية الدقيقة.

اداة الدراسة: تحليل المضمون لأسبوعية الخبر حوادث المتخصصة في مجال الجريمة.

و لدراسة هذا الموضوع تم تقسيم الدراسة إلى ستة فصول . جاء الفصل الأول منه في شكل مدخل، صيغت فيه الإشكالية، و سطرّت الفرضيات، و حدّدت المفاهيم، و تمّ الوقوف من خلاله على أهمّ الدراسات السابقة ذات العلاقة بموضوع دراسة، كما حدّد فيه المنهج المتّبع في الدراسة و أدواتها، و أهمّ الأسباب التي دعت إلى اختيار مثل هكذا موضوع، دون نسيان أهمية الدراسة و الأهداف المتوخّاة منها . أمّا الفصل الثاني فقد جاء على ذكر مفهوم الجريمة في كلّ أبعاده، اللّغوية و المعرفية و كذا في الشريعة الإسلامية بصفتها الثقافة العامّة لمجتمع الدراسة أمّا الفصل الثالث، فقد تمّ تخصيصه للوقوف على أهمّ النظريات التي عنيت بتفسير السلوك الإجرامي، و الكشف عن أسبابها . و لقد تكفّل الفصل الرابع بالوقوف على أهمّ التحدّيات و أهمّ التحوّلات التي خضع و لازال يخضع لها المجتمع الجزائري و تشخيص البنية الاجتماعية و الاقتصادية و السياسية له، لإبراز أهمّ الأطر التفسيرية التي يمكن أن تساهم في تدعيم فهمنا للعوامل التي تكمن وراء الظاهرة الإجرامية، و بصفة أدق، مظاهر الإجرام في المجتمع الجزائري . على اعتبار أنّ المجتمع هو الوعاء الذي تنشأ فيه



جرثومة الجريمة و تتشكّل في مظاهر مختلفة، تخضع لعوامل و أسباب متغيّرة سواء كانت اجتماعية، أو اقتصادية، أو سياسية، أو ثقافية. أما الفصل الخامس فقد تمّ من خلاله عرض نتائج الدراسة الميدانية المتحصّل عليها من تحليل مضمون ما جاء في الجريدة المتخصصة في الجريمة، أسبوعية " الخبر حوادث " و انتهى الفصل السادس و الأخير من الدراسة إلى تحليل النتائج في ضوء فروضها، و الوقوف على أهم مظاهر الإجرام في المجتمع الجزائري، و أهم العوامل التي ساهمت في ذلك. أما الخاتمة فتعتبر كنتيجة لبحثنا المتواضع

أهم نتائج الدراسة:

لقد خلصت هذه الدراسة إلى أنّ الجريمة كظاهرة اجتماعية في المجتمع الجزائري، قد اعتراها الكثير من التغيّر. فالإجرام اتخذ مظاهر جديدة لم نعهدها من قبل، بحكم ثقافتنا العربية و الإسلامية. فالجريمة في حقيقة الأمر ما هي إلاّ تعبير عن فشل المجرم في التكيف مع مجتمعه، و تعبير في الوقت ذاته عن فشل المجتمع في تهيئته و إعطائه المجرم القدرة على الاندماج فيه. كما أنّ الجريمة تقع عندما يفقد الشخص توازنه في بيئته، و لا يستطيع الانسجام مع محيطه. و تقع أيضا عندما يعجز المحيط عن تلبية رغباته.

نقد الدراسة:

تتفق الدراسة مع الدراسة الحالية في انتمائهما للبحوث الوصفية واستخدام المنهج الوصفي وفي إطاره أسلوب تحليل المضمون، لكنهما تختلفان من حيث التخصص في تناول الجريمة، فالدراسة تناولت قضايا الجريمة عموماً دون تخصيص لجرائم محددة، في حين تم تحديد جرام المرأة موضوعا لدراستنا.

الإطار النظري:

- أنواع جرائم النساء وإحصائياتها في الجزائر.
- دلالات احتراف المرأة الجزائرية للجريمة والسبل الكفيلة بالمواجهة.
- العوامل الدافعة بالمرأة لارتكاب الجريمة.
- مظاهره و اسباب اختلاف اجرام المرأة عن اجرام الرجل.
- الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية.



1- أنواع جرائم النساء وإحصائياتها في الجزائر:

على غرار الدراسات السابقة التي تقوم على أن الانحراف ظاهرة ذكورية، أثبتت الدراسات الحديثة أن الانحراف تسلسل كذلك إلى الإناث، بل إن الأمر تطور إلى وجود مؤسسات منظمة للانحراف النسائي خاصة ذلك المرتبط بالبغاء. وبناءً على الفروق المتعددة بين الرجل والمرأة عضوياً ونفسياً واجتماعياً؛ اكتسبت جرائم النساء أنماطاً تختلف بنسب متفاوتة عن الجرائم التي يرتكبها الرجال، منها:

- الخداع والمكر في ارتكاب الجرائم للنساء أكثر مما يستخدمه الرجال.
- التمثيل، حيث تقوم المرأة بدور الزوجة المهذبة أو الأخت الرقيقة ولكن الاحتيال هو خاصية المرأة .
- استخدام السم في القتل.
- قتل المواليد بحجة اختطافهن أو أنهن هوجمن.
- السطو والسرقة باعتبارها جرائم ذكورية إلا أنها ترتكب وبأعداد كبيرة من الخادومات.
- الإجهاض الذي يعد من أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث.

وهذه الأبعاد (جرائم النساء) لاشك تختلف من مجتمع لآخر حيث اختلاف التشريعات والأنظمة والقوانين ورؤية المجتمع لنوع الجريمة وكيفية معاقبة مرتكبها. ويمكن القول بأن ما تتمتع به المرأة في الحضر من حرية يرفع نسبة الجرائم النسائية أعلى مما هي في الريف أو القرى ومن الأمثلة الحية جرائم التهريب للمخدرات، الذهب، النقود.

ويذكر الباحثون أن إجرام النساء خفي ومقنع إلى درجة كبيرة، لأن أدوار النساء كربات بيوت ومربيات للأطفال وممرضات وزوجات تسمح لهن أن يرتكبن الجرائم في خفاء عن السلطات العامة كاللسمم البطيء للزوج. وفي الماضي القريب كان عدد من الأطفال الذين يوضعون تحت رعاية النساء يتعرضون للقتل نتيجة للإهمال الإجرامي، والتجويد دون أن يكون اكتشاف ذلك ممكناً.

ويرى فريق من المتخصصين في علم الأجرام إن الإجهاض هو أكثر الجرائم التي ترتكبها الإناث من حيث عدم الظهور في الإحصاءات ومن حيث الوقوع. (محمد شفيق، د.س، ص 223)

وتؤكد الإحصائيات الجنائية أن إجرام النساء يقل كثيراً عن إجرام الرجال. وقد اختلفت التفسيرات حول هذا الموضوع والتفاوت، ومنها أن ظاهرة انخفاض إجرام النساء ترجع إلى عوامل بيولوجية سواء عضوية أو نفسية متعددة وإلى عوامل اجتماعية. وللعوامل الاجتماعية الأثر الأكبر في ذلك. أما الناحية البيولوجية فقد



قدر بعض العلماء القوة العضوية للمرأة بنصف القوة عند الرجل وهذا ما يفسر كون إجرام النساء لا ينصب أساساً على حوادث العنف كالضرب والجرح وانتهاك المنازل والسرقة بالإكراه والتخريب والإتلاف.

أما فيما يتعلق بجرائم القتل فلا يعدها علم النفس الجنائي دوماً من جرائم العنف بالنظر إلى تنوع الوسائل التي تستخدم في ارتكابها. فالمرأة قادرة على ارتكاب جرائم القتل ولكن قلما ترتكبها بالسكين أو القبضة الحديدية التي تتطلب قوة جسدية أو تشابكاً مع الجاني عليه، فهي تفضل ارتكابها عن طريق استخدام السم أو بالسلاح الناري الذي لا يمكن أن يصيب الهدف عن بُعد.

بالإضافة إلى دور العوامل العضوية في تغلب الرجال على النساء في الجريمة. نلاحظ دور التقاليد والعادات والأعراف الاجتماعية التي لها الدور المهم في انخفاض نسبة الجريمة عند النساء. وتشير أغلب الدراسات التي أجريت داخل سجن النساء قديماً وحديثاً تم التوصل إلى النتائج التالية:

- أغلب جرائم النساء هي الاحتيال وحياسة الأموال المسروقة والبغاء.
- أن جرائم القتل كانت تقترب بحق الأزواج أغلب الأحيان.

ونلاحظ هنا وبشكل واضح مدى تأثير الجوانب العضوية والاجتماعية في أنواع جرائم النساء. فالاحتيال والحياسة والتزوير والبغاء ناتجة من التركيب العضوي للمرأة، فهذه الجرائم لا تحتاج إلى قوة عضلية أو مجاهدة بقدر ما تحتاج رقة في الكلام وأسلوب الخفاء وغيرهما لا سيما في جرائم الاحتيال..

وتبقى أعلى نسبة إجرام هي قتل الأزواج، حيث لوحظ انه لو كانت هناك عشر نساء اقترفن جرائم قتل تكون ثمان منهن قتلاً لأزواجهن. ويمكن التمييز في إطار أنواع جرائم النساء بين الجرائم الخاصة وهي تلك الجرائم التي يشيع ارتكابها من طرفهن، و الجرائم العامة وهي الجرائم التي يستوي في ارتكابها بين الرجل والمرأة.

• (ولي جليل الخفاجي، www.alsabaah.com)

وفي هذا الصدد فقد أحصت مصالح الدرك الوطني لوحدها 1585 امرأة و فتاة متورطة في جرائم مختلفة، وجاءت الأرقام المتعلقة بالفترة الممتدة بين شهر جانفي إلى غاية أوت 2008 كما يلي:

- 201 موقوفة في جرائم تكوين والانضمام لجماعة أشرار.
- 191 موقوفة في جرائم الضرب والجرح العمدي.
- 141 موقوفة لتورطها في جرائم الهجرة السرية اللاشرعية.
- 40 موقوفة في قضايا تزوير وثائق إدارية.
- 26 موقوفة في قضايا قتل عمدي.



- 26 موقوفة في قضايا مخدرات.

كما سجلت ذات المصالح تورط 648 امرأة في جرائم أخرى مختلفة. هذا وكشفت مصادر قضائية عن تورط أكثر من 644 امرأة في حوالي 119 نوع من الجريمة وذلك منذ بداية العام الجاري. فيما أوقفت وحدات الدرك الوطني في سنة 2008 عبر كامل التراب الوطني، 2169 امرأة مجرمة، اقترفت مختلف أنواع وأصناف الجريمة، ولعل أبرز ما يثير في هذا الملف هو تورط المرأة في أخطر وأكبر 10 جرائم، كانت في السابق من اختصاص الرجل دون غيره، وهذا ما يوضح جليا دخول المرأة الجزائرية عالم الإجرام، لا سيما المنظم منه، بكل احترافية وقوة!

وقد أبرزت دراسة أعدتها خلية الاتصال بقيادة الدرك الوطني حول الجريمة المرتكبة من طرف المرأة في الجزائر خلال سنة 2008، تحت عنوان: المرأة تواصل ارتكاب الجريمة، من خلال تحليلها للإحصائيات حول تورط النساء في مختلف الجرائم هذه السنة. وأهم الجرائم التي سُجل فيها أكبر عدد من النساء، جريمة التهريب التي تصدرت قائمة الإجرام المنظم من طرف المرأة، بتسجيل وحدات الدرك الوطني 307 امرأة مهربة لمختلف أنواع السلع، وذلك من أصل 2941 شخص مهرب موقوف عبر كل من الشريطيين الحدوديين الشرقي والغربي للبلاد، والأخطر هنا هو إقحام المرأة في شبكات التهريب، كمحاولة من الشبكات المهربة لمخادعة أفراد الدرك، الذين بفتنتهم وخبرتهم تمكنوا من إجهاض محاولات التهريب، باستغلال المرأة من طرف شبكات التهريب، وسجلت الدراسة أن جرائم الضرب والجرح العمدى احتلت المرتبة الثانية من مجموع الجرائم، وأحصت وحدات الدرك الوطني السنة المنقضية 241 امرأة مجرمة، اقترفت جريمة الضرب والجرح العمدى، بينما بلغ العدد الإجمالي بالنسبة للجنسين 7135 شخص موقوف، مما أصبح يعني أن المرأة ليست دائما جنسا لطيفا، نظرا لاقترافها الفعل الإجرامي العنيف، وبخصوص المهجرة غير الشرعية فقد تم توقيف 192 امرأة. وأجهضت وحدات الدرك في هذه السنة عدة محاولات للهجرة غير الشرعية للمرأة.

ومن جهة ثانية، ذكرت الدراسة أنه في ما يتعلق بجريمة السرقة، تم توقيف 77 امرأة متورطة في مختلف أصناف وأنواع السرقات بنسبة 1,25 بالمائة من أصل 6168 شخص متورطين في مختلف السرقات. (سامية س، رشيدة د، 10 مارس 2009، العدد 597)

ولا تزال جريمة الدعارة المقررة في المادة 343 من قانون العقوبات، والتي تقر أنه يعاقب بالحبس من سنتين إلى خمس سنوات وبغرامة من 500 إلى 20,000 دينار، وما لم يكن الفعل المقترف جريمة أشد كل من ارتكب عمدا أحد الأفعال الآتية (•••)، منتشرة في مختلف مناطق الوطن رغم تفأوتها من ولاية لأخرى،



وأصبحت تُتخذ مهنة ودخلا فرديا، وأحيانا تمارس بشكل جماعي في مجموعة تديرها امرأة أو رجل. وقد أوقفت بشأن هذه الجريمة السنة الماضية، 57 امرأة تمارس جريمة الدعارة، وهذا من أصل 122 شخص متورطين في ذات الجريمة، أي نسبة النساء بـ 46,72 %، وقد ذكرت الدراسة أبرز قضية سجلتها فصيلة الأبحاث للمجموعة الولائية للدرك الوطني بتيبازة سنة 2008، تتعلق بالدعارة الجماعية لمجموعة من النساء يديرها رجل، تعود إلى تاريخ 8 مارس 2008 بمخيم السلام بشنوة، حيث أُلقي القبض على 30 شخصا من بينهم 15 رجل و15 امرأة معهم مسير المخيم وقاصرة لم تتجاوز سن الـ 19 صاحبها لا يراقب الوثائق الشخصية للزبائن أو تسجيلهم بالسجل الذي هو منعدم تماما، إضافة إلى ضبط المسير وهو في حالة تلبس مع القاصرة. ثم تلي هذه الجريمة جريمة التحريض على ممارسة الدعارة في مكان عمومي على قارعة الطريق. وقد أوقفت بهذا الخصوص 52 امرأة.

وأصبح تزوير الوثائق الإدارية وجها جديدا للإجرام المنظم الذي تمارسه المرأة، حيث أوقفت 50 امرأة من مجموع 930 شخص. وقد مارست المرأة أيضا القتل العمدي بكثرة، وسُجلت 47 حالة قتل عمدي من طرفها. ولم يتوقف إجرام المرأة عند هذا الحد، بل انتقل إلى أبشع وأخطر جريمة هي الاختطاف، ويكون ضحاياها غالبا من الأطفال القصر. وهنا أوقفت 22 امرأة خاطفة من مجموع 275 شخص متورطين في هذه الجريمة. وقد أشارت الدراسة إلى أن المرأة الجزائرية في سنة 2008 اقترفت أكبر وأخطر 10 جرائم من اختصاص الرجال في السابق، إلا أن قائمة جرائمها طويلة.

ويفسر علماء الاجتماع إقبال النساء الجزائريات على الجريمة بقولهم إن لذلك علاقة وطيدة بتطور المجتمعات البشرية وتحولها إلى مجتمعات معاصرة. الأمر الذي فرض أنماطا جديدة من المعيشة على الجنسين، وتورط المرأة في الإجرام هو نتيجة للتحويل من المجتمع القديم المحافظ على القيم والأخلاق إلى مجتمع معاصر يبيع كل شيء بالإضافة لتكاليف الحياة الصعبة خاصة الاقتصادية. إضافة إلى دفاعها الشرعي عن نفسها جراء العنف الممارس ضدها في مختلف المشاهد الحياتية. كلها ظروف ساعدت على انحراف المرأة عن وظيفتها

الطبيعية. (مروة شاكر الشربيني، 2005، ص 126-129)



2- دلالات احترام المرأة الجزائرية للجريمة والسبل الكفيلة بالمواجهة:

1-2- الدلالات والأبعاد:

تفشيت في المجتمع الجزائري في الآونة الأخيرة، آفات متنوعة وخطيرة، منها آفة احترام المرأة الجزائرية للإجرام، وظهور تلك الآفات وانتشارها على نطاق واسع في المجتمع الجزائري، ليس بالأمر العجيب بالنظر للمؤثرات التي أثرت ولا زالت تؤثر عليه، كاضطراب الوضع السياسي والاقتصادي اللذان حالا دون وجود نظرة إستراتيجية لحاضر ومستقبل الجزائر، مما جعل الإنسان الجزائري، يفتقر إلى المرتكزات التي تعينه على ضبط اختياراته في الحياة، والتخطيط لها، من حيث أن اتزان الفرد ووضوح الرؤية عنده، إنما يترتب على اتزان المجتمع ذاته، وهذا الأخير لا يتحقق له ذلك الاتزان، إلا بوجود نظام يمتلك القدرة وضع تصور للحياة مقنع للجميع، تصور يستجيب لتطلعات كل الأفراد والفئات، وإن انعدم ذلك النظام أو قصر دون ذلك، اضطربت أحوال المجتمع، وفقد أفرادهم ثقتهم في نظامهم الاجتماعي على تأمين أسباب العيش لهم، واندفعوا يبحثون عنها بأنفسهم، وبالنظر إلى تفاوت القدرات الفكرية، والالتزام الأخلاقي، والإمكانات المادية، قد ينحرف بعضهم، فيشكلون نواة تعمل على انتشار مختلف الآفات الاجتماعية، التي تثقل كاهل المجتمع وترهقه، وكل آفة تطرأ على المجتمع لا تظهر فيه صدفة، وإنما تتولد فيه، بفعل خلل ما، اعتراه في جانب من جوانبه، وهذا ما يجعل دراسة هذه الآفات، وإخضاعها للتحليل، من الأهمية بمكان، من حيث أن تلك الدراسة لا تفضي إلى السيطرة على تلك الآفة فحسب، وإنما تساعد المجتمع، على التعرف العوامل التي تتحكم فيها، فيعمل على منع ظهورها فيه مستقبلا، ولو أخضعنا ظاهرة احترام المرأة الجزائرية للإجرام للتحليل، لوجدنا أنها تعني فيما تعنيه الآتي:

- اختلال النظام التربوي بما جعله يعجز عن توعية المرأة بدورها الحقيقي في المجتمع وفقا لما يتناسب مع جنسها وطبيعتها الأنثوية.
- تخلي الرجل عن مركز القيادة في الأسرة وانحساره دوره فيها، بحيث تسنى للمرأة أن تأتي من الأفعال التي كان يستحيل عليها إتيانها فيما مضى حينما كان الرجل يمسك بزمام قيادة الأسرة بقوة.
- اختلال ميزان القيم في المجتمع بحيث لم يعد بمقدور الفرد أن يستدل على السلوك الإيجابي الذي يوافق سنه وجنسه ومكانته وفتته.



- انخيار الأسرة وزوال تأثيرها في سلوك أفرادها، بحيث لم يعد الفرد يعنيه إن كان سلوكه مما يشرف أسرته أو يسيء إليها.
- انعدام أو ضعف التكافل الاجتماعي، إذ لو ظل التكافل الاجتماعي قائما لما اضطر الفرد إلى احترام الإجرام طلبا للعيش مجرد العيش.
- أن المرأة الجزائرية لم تعد تنظر إلى نفسها باعتبارها من جنس مغاير للرجل، بل أصبحت تنظر لنفسها باعتبارها مجرد كائن عليه أن يضمن لنفسه أسباب البقاء.
- خطط السياسة المعتمدة في الدعوة إلى المساواة بين المرأة والرجل، التي فاتها أن تضع الحدود الفاصلة التي تبقى للتمييز الجنسي تأثيره في السلوك، مما جعل المرأة ترى أنه من حقها أن تتشبه بالرجل حتى في سلوكه الانحرافي.

انعدام نظام للتكافل الاجتماعي يعرض النساء عن عجز الأسرة عن التكفل بمحاجاتهن مما اضطرهن لطلبها بهذا السلوك الشاذ. (www1.albassair.org, 10/03/2009, 15.15) الحقيقة الأهم التي ينبغي أن لا تغيب عن الأذهان، هي أن هذا المسلك الشاذ للمرأة الجزائرية، ينبئ عن أن المجتمع الجزائري، مهدد بتفاقم ظاهرة الإجرام فيه، إلى درجة يستحيل عليه السيطرة عليها مستقبلا، إن لم يبادر بوضع إستراتيجية فعالة لمواجهة ظاهرة احترام المرأة الجزائرية للإجرام، ذلك لأن تفشي الإجرام في الوسط النسائي يعني بالضرورة انتشارها على نطاق أوسع في الوسط الذكوري، لارتضاع الذكور شهوة الجريمة من أنداء أمهاتهم، فهل يا ترى تعي السلطة في بلادنا هذه الحقيقة وتفكر فيها على النحو الذي يساعد على وضع حد لها، ذلك ما أرجوه وآمله (17)

2-2- أثر انحراف المرأة على الناشئة:

إن الأخطر في الجريمة هو ما قد ينجر عنها من فساد وانحلال الأسرة والمجتمع، خاصة كما أنها تعدّ البداية للطريق نحو الدعارة والتحريض على الفسق وجر القصر وتحريضهم على ذلك، لأنهم عادة ما يصبحون ضحايا لمثل هذه السلوكيات. وفي كل الأحوال فإن العديد من الدراسات والبحوث في مجال العلوم الاجتماعية والتربية وعلم النفس تؤكد على خطورة العنف العائلي وانعكاساته السلبية على الأسرة واستقرارها وعلى المجتمع في نموه وتقدمه. فالعنف له نتائج ضارة بالشخص الذي يمارس عليه، ولا ينبغي أن تكون ردود الأفعال لأن العنف يؤثر على الصحة النفسية والجسدية للمعنف، كما ينعكس العنف بين الزوجين على التنشئة الاجتماعية والنفسية للأطفال.



أمريكا، أجريت دراسة عن انحراف الأحداث، اشترك فيها علماء في التعليم وبعض أعضاء الكونجرس ومسؤولون حكوميون، وقد أشارت هذه الدراسة إلى أن أحد أسباب انحراف المراهقين هو أن الوالدين يقضيان أوقاتاً طويلة في العمل، كما أشارت أيضاً إلى أن عدد الأسر ذات العائل الواحد أصبح كبيراً مما يعني قضاء وقت أقل مع الأطفال .

ونحن نوقن بأن الله سائل كل راعٍ عما استرعى .. حفظ أم ضيع ؟، ونخشى الإثم المترتب على تضييع أبنائنا وفلذات أكبادنا، يقول الرسول صلى الله عليه وسلم “ كفى بالمرء إثماً أن يضيع من يقوت ”. لقد تلفت الأبناء حولهم فرأوا أنفسهم كاليتامى، بل أشد ، فاليتيم قد اشتهر أمره وأحاطه المجتمع برفق ورعاية ، أما هم فالتناس عنهم في غفلة وأشدهم غفلة آباؤهم.

وقد كشف بحث طبي جديد في القاهرة، أن 90% من الأطفال الذين يموتون بين سن 4-12 شهراً ولدوا من أمهات مدخنات. وفي إحصائية لمستشفى الملك خالد التعليمي نشرتها جريدة الشرق الأوسط في 1420/2/8 هـ تبين أن 35% من طالبات الثانوية مدخنات، و27% من طالبات المتوسطة مدخنات، 50% من المدرسات مدخنات. (بوخميس بوفولة، 20 أكتوبر 2008).

وما زاد التفكك الأسري حدة دعاة تحرير المرأة والجريمة التي أثارت زوبعتها الحضارة الغربية للهجوم على الحضارة الإسلامية القائمة على الدين الإسلامي. وقد انتهز المتأثرون بالثقافة الغربية الفرصة التي سنحت لهم من خلال تضخيم حوادث فردية تقع ضد المرأة مع أنها ممكنة الوقوع على صورة أكثر انحطاطاً حتى في قلب باريس مهد الحضارة الغربية للنيل من الحضارة الإسلامية والأمة الإسلامية. وقد نشر مكتب التحقيقات الفدرالي في الولايات المتحدة تقريراً يشير إلى إن معدل الجريمة بين النساء ارتفع ارتفاعاً شديداً مع نمو حركات التحرير النسائية. لقد تفشى الزنا وانتشرت الدعارة وأطلقت حرية الجنس للذكور والإناث، ودخلت ممارسة الشذوذ الجنسي في عداد الحريات الشخصية التي لا يحق للدولة التدخل فيها، وفي بعض الدول الغربية زاد عدد المواليد غير الشرعيين على عدد المواليد الشرعيين. فماذا كانت الثمار؟ أنها ارتفاع مستمر في معدلات الانتحار وانتشار متزايد للأمراض العقلية والنفسية. (www.Al-jazirah.com.sa/magazine, 4/03/2009, 09.30)

2-3- سبل المواجهة في ضوء الإعلان العالمي للقضاء على العنف ضد المرأة:

اقتناعاً من الجمعية العامة بأن هناك حاجة إلى وجود تعريف واضح وشامل للعنف ضد المرأة وبيان واضح للحقوق التي ينبغي تطبيقها لتأمين القضاء على العنف المرأة بجميع أشكاله، والتزام من الدول بتحمل



مسؤولياتها، والتزام من المجتمع الدولي بمجمله بالسعي إلى القضاء على العنف ضد المرأة، تصدر رسمياً الإعلان التالي بشأن القضاء على العنف ضد المرأة وتحت على بذل كل الجهد من أجل إشهاره والتقييد به:

* لأغراض هذا الإعلان، يعني تعبير ”العنف ضد المرأة“ أي فعل عنيف تدفع إليه عصبية الجنس ويترتب عليه، أو يرجح أن يترتب عليه، أذى أو معاناة للمرأة، سواء من الناحية الجسمانية أو الجنسية أو النفسية بما في ذلك التهديد بأفعال من هذا القبيل أو القسر أو الحرمان التعسفي من الحرية، سواء حدث ذلك في الحياة العامة أو الخاصة.

* للمرأة الحق في التمتع، على قدم المساواة مع الرجل، بكل حقوق الإنسان وحرياته الأساسية وفي حماية هذه الحقوق والحرريات، وذلك في الميادين السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمدنية أو أي ميدان آخر ومن بين هذه الحقوق ما يلي:

- الحق في الحياة.
- الحق في المساواة.
- الحق في الحرية والأمن الشخصي.
- الحق في التمتع المتكافئ بحماية القانون.
- الحق في عدم التعرض لأي شكل من أشكال التمييز.
- الحق في أعلى مستوى ممكن من الصحة البدنية.
- الحق في شروط عمل منصفه ومؤاتية.
- الحق في أن تكون في مأمن من التعذيب أو المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.
- * ينبغي للدول أن تدين العنف ضد المرأة وألا تتذرع بأي عرف أو تقليد أو اعتبارات دينية بالتصل من التزامها بالقضاء به، وينبغي لها أن تتبع، بكل الوسائل الممكنة ودون تأخير، سياسة تستهدف القضاء على العنف ضد المرأة.

* ينبغي منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة أن تسهم، كل في ميدان اختصاصها في ترويج الاعتراف بالحقوق والمبادئ الواردة في هذا الإعلان وتطبيقها عملياً

* ليس في هذا الإعلان أي مساس بما قد تتضمنه أية قوانين سارية في دولة ما، أو أية اتفاقية أو معاهدة أو صك دولي آخر نافذ في الدولة، من أحكام هي أكثر تيسيراً للقضاء على العنف ضد المرأة.



مما سبق من المهم جداً في العلاج التنبيه لدوافع الانحراف ومسبباته ، فإنها تعد مكامن الخطر التي يجب حسم مادتها والقضاء عليها. ولعل من المفيد أن نقول: إن مواجهة هذا النوع من الجرائم يأتي أساساً من مستوى الوقاية أي معالجة الأسباب والعوامل التي تؤدي إلى انحراف المرأة أو ارتكابها الجريمة ، ومن ذلك :

- التقيد بالعقيدة الإسلامية السمحاء وتدعيم القيم الخلقية ، فقد كفل الإسلام للمرأة المسلمة السلامة الطهر والعفاف بإتباعها الهدي الشرعي في جميع شؤونها.
- التعاون والتنسيق بين المسجد والمدرسة والبيت والمجتمع ووسائل الإعلام في بناء شخصية المرأة لتقوم برسالتها ودورها في التنمية وإنجاب أمهات الغد ورجال المستقبل.
- مواجهة الغزو الثقافي الغربي عبر القنوات الفضائية السبيل الأمثل لحماية المرأة من الوقوع في الجريمة .
- على المؤسسات التربوية والشبابية والإعلامية رسالة عظيمة في البناء العقدي والفكري والسلوكي ، وذلك بغرس القيم الحميدة وتوفير البيئة التعليمية، وتهيئة النساء ليصبحن أعضاء نافعات في المجتمع ومشاركات فاعلات في مكافحة الجريمة لا مصافحتها. فالميلول العدوانية في طبيعة الإنسان إما أن تصادف تصورات عقدية وثقافية ومناهج تربوية تخفف من وطأتها وتخضعها لضوابط العدل والإحسان، أو تصادف تصورات وأخلاقيات ومناهج تربوية تدفع الناس وتحرضهم على العدوان وهكذا مع ضياع الحب.. وارتفاع صورة الجريمة.. تاهت صورة المرأة الجميلة.. بل تحولت كثير من أدواتها الناعمة إلى وسائل لتنفيذ هذه الجريمة.
- وعليه يمكن أن يفسر العنف الصادر من النساء ضد الرجال، للتركيب النفسية للمرأة، حيث أنها تعامل بقسوة في طفولتها وأثناء شبابه، فتنشأ في هذه البيئة العنيفة، مما قد ينتج عنه عنفا مضادا من المرأة للدفاع عن نفسها، وعليه ينبغي المسارعة في اتخاذ الإجراءات الكفيلة بصيانة حقوق المرأة حتى تنمو بشكل طبيعي يساعدها على تكوين مجتمعات مؤسسة اجتماعيا وأخلاقيا.

3- العوامل الدافعة بالمرأة لارتكاب الجريمة :

3-1 : العوامل الذاتية :

يقصد بالعوامل الذاتية " مجموعة العوامل المتعلقة بالجرح ذاته، و يقصد بها العوامل التي يفرضي تفاعلها كلاً أو جزءاً مع الظروف الخارجة عن ذات المجرمة إلى تحقق السلوك الاجرامي"، واهم هذه العوامل هذه الذاتية التي اهتم بها الاجرام نذكر ما يلي:



3-1-1: العوامل الوراثية :

المقصود بها هو انتقال خصائص و صفات معينة سواء كانت عضوية أو نفسية، كالعاهات و الامراض العضوية... الخ من الاء إلى الاء فيمكن لتلك الخصائص و الصفات الوراثية ان تدفع الفرد حاملها لارتكاب الجريمة، و قبل البحث في علاقة الوراثة بالجريمة يجدر الاشارة إلى ان المقصود ليس وراثة بعض الامكانيات أو الاءات التي تعتبر مهية لارتكاب الجريمة اذا ما صادفتها ظروف معينة. (احمد عوض بلال، دون سنة نشر، ص73)

كما ان هناك اختلاف بين العلماء فنجد اتجاهين هما:

الاتجاه الأول: يرى ان ميراث خصائص اجرامية معينة بدنية أو عقلية أو نفسية هو الذي يقود حتما إلى ارتكاب الجريمة، وذلك هو فحوى نظرية "المبروزو" عن المجرم بالميلاد الذي يولد حاملا خصائص تجعله حتما مجرما. (محمود نجيب حسني، 1988، ص21)

الاتجاه الثاني: يذهب إلى انكار دور الوراثة في ارتكاب الجريمة، مؤكدا على ارتكابها يرجع إلى بعض العوامل البيئية المحيطة بالفرد.

وقد شاب كلا الاتجاهين السابقين التطرف في الرأي، فمن الصعب إغفال دور البيئة المحيطة في تكوين شخصيته الاجرامية، كما ان ما ينتقل بالوراثة ليس خصائص اجرامية معينة و انما مجرد امكانيات أو اتجاهات قد تولد لدى الفرد الميل أو الاستعداد لارتكاب الجريمة (احتمالاً). (المرجع السابق، 1988، ص22)

3-1-2: العامل البيولوجي أو التكويني :

ونقصد به التكوين العضوي للمرأة و الذي يحتوي على مجموعة من الخصائص الجسدية أو البدنية الظاهرة، ووظيفة اجهزة جسمها الداخلية.

والتساؤل الذي يطرح نفسه في هذا الصدد يتعلق بما إذا كان لهذه المجموعة من الخصائص دور في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة؟

لقد عني العلماء في القديم بفحص المرأة جسمانيا والمقارنة بينها وبين الرجل من خلال هيكل جسدها ودماعها وملامح وجهها ودمها وافرازها وقوتها وامراضها وشيخوختها وكذا اطرافها، كما كان هدف الباحثين الأوائل في المدرسة الإيطالية أيجاد صلة ترابط واقتران بين الخصائص الجسمانية للمرأة و نفسياتها بوجه خاص، فكانت خلاصتهم على ان المرأة لا تفعل أي شيء مثلنا وانها تفكر وتتكلم وتتصرف بطريقة مغايرة تماما



للرجل بالإضافة إلى أنها تتعرض بحكم تكوينها البيولوجي إلى تغيرات فيزيولوجية تؤدي إلى اضطرابات تؤثر على حالتها النفسية والعصبية مثال ذلك: حالة الحيض وانقطاعها عند بلوغ سن اليأس، وحالة الحمل والوضع والرضاعة فهي في هذه المراحل التي تمر بها تكون أكثر انفعالية ومزاجية مما يجعلها أكثر قابلية للإثارة وسهولة الاستجابة للمؤثرات الخارجية وبالتالي قد تندفع في ظروف معينة إلى ارتكاب الجرائم. (<http://www.startimes.com>)

وفي هذا الصدد أيضاً ثبت طبيًا أن الفترة التي تسبق نزول دم الحيض تؤدي إلى أعراض نفسية وعصبية متعددة منها الاكتئاب الذي يؤدي بها إلى الانتحار أو في حالات أخرى يمكن أن تؤدي بالألم بأذى وليدها ربما تصل إلى حد القتل، والميل للحدة والعنف الذي يؤدي بها إلى فقدان السيطرة والاعتداء على الآخرين، أو ربما تدفعها هذه التغيرات إلى الخمول مما يؤدي بها إلى إهمال الأطفال.

وإلى جانب ذلك نجد أن الخلل الذي يصيب افرازات الغدة التناسلية عند المرأة يؤثر إلى حد كبير في غريزتها الجنسية فزيادة إفرازاتها وخاصة في مرحلة المراهقة والشباب قد تدفع المرأة إلى تلبية رغباتها الجنسية بطريقة غير مشروعة وذلك تحت تأثير قوة غريزتها الجنسية، في ظل وجود عوامل اجتماعية مهيأة مثل البيئة الأسرية السيئة والعنوسة وغيرها وبالتالي تنشأ عن ذلك الجرائم الأخلاقية. (<http://www.startimes.com>)

3-1-3: عامل السن :

ونقصد به المرحلة العمرية التي تمر بها المرأة وتختلف خصائص المرأة من حيث التكوين البدني والنفسي في كل مرحلة من هذه المراحل، كما للبيئة المحيطة بها دورا هاما في تحديد اتجاهات سلوكها في كل مرحلة عمرية.

فالسن عامل مساعد في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة حيث يؤثر على حجم ونوعية جرائمها، فمعظم الدراسات والأبحاث توصلت إلى أن أغلب الجرائم المرتكبة من قبل المرأة - خاصة الجرائم الأخلاقية والسرقة - ترتكب في مرحلة المراهقة و سن الشباب، ويرجع ذلك إلى ما تتميز المرأة به في هذه المرحلة العمرية من صفات وخصائص بدنية ونفسية معينة، مما يجعلها عرضة للإغراءات المختلفة والتحرش الجنسي من قبل الرجال، فهذه الظروف قد توقعها في حالات كثيرة في جرائم الزنا ومن ثم البغاء والدعارة، وخاصة في ظل عدم نضوجها النفسي والعقلي، كما أن تهورها وعدم مبالاتها وحب المغامرة فيها وتقلب مزاجها وعدوانيتها وقلة خبرتها في الحياة في هذه المرحلة العمرية، إضافة إلى سوء ظروفها المعيشية قد تدفع المرأة في حالات عديدة إلى ارتكاب جرائم القتل الخطأ والأذى الجسماني والسرقة. (<http://www.startimes.com>)



في حين ان المشاكل الاسرية التي تعاني منها المرأة و العنف المسلط عليها و استغلالها اقتصاديا، جسديا، و جنسيا، بالإضافة إلى الحرمان العاطفي خاصة المتزوجة مما يدفعها إلى ارتكاب جريمة القتل لرفع الظلم عنها أو الانتقام لكرامتها و هذا في المرحلة النضوج، اما المرحلة العمرية الاخرى كالشيخوخة التي تمر بها المرأة فتقل فيها الجرائم مقارنة بمرحلة المراهقة و الشباب، و هذا ما ثبتته الاحصائيات الجنائية الرسمية.

3-1-4: عامل المسكرات :

يقصد بالمسكرات كل ما يذهب العقل و يجعل تصرفات المرأة خارجة عن إرادتها من مخدرات و خمر و ادوية.....الخ

أكدت دراسة ميدانية أنجزها المركز الوطني لترقية البحث العلمي بالجزائر أن المخدرات بدأت تنفشي في الوسط النسوي خاصة فيما تعلق بتناول المهلوسات و القنب الهندي، كما تم تسجيل نحو 12000 امرأة مدمنة على المخدرات و نسبة 13% من الطالبات يتعاطين المخدرات، و 18% يدخن السجائر و 9% يتناولون المشروبات الكحولية داخل الاقامات الجامعية.

اما عن اثر المخدرات فلها اثر كبير على المرأة و ذلك لأنها تفقدها و عيها و ادراكها و ارادتها، كما ان تأثير المخدرات لا يقتصر على المرأة التي تتناولها فحسب و انما يكون على ذريتها أيضا.(محمد احمد المشهداني، 2008، 86،

كما توصلت الابحاث إلى ان التي تدمن المخدرات يغلب عليها الاهمال في الاحوال الصحية مما يكون له اثارا سيئة على الجنين اذا كانت حاملا، و كذلك على عملية الوضع نفسها و التالي تزداد في حالة هؤلاء النساء نسبة المضاعفات التي تصاحب الولادة، و هذا تم رصده ما بين 10% و 15% من الحوامل المدمنات يصبن بما يعرف بالتسمم الحولي.

3-1-5: العوامل النفسية :

و نقصد بالعوامل النفسية المؤثرات أو العوامل الداخلية التي تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة و عندما نتحدث عنها نقصد بها: الشعور بالحرمان، عدم الاستقرار العاطفي، الميولات العدوانية، الشعور بالإحباط، الكبت، الاحساس بالظلم، الشعور بعدم الاهتمام و التقبل من الآخرين، الشعور بالذنب.....، إلى غيرها من العوامل النفسية التي تحفز دوافع داخل المرأة مثل الغيرة، الكراهية، الحسد، الرغبة في الانتقام مما يؤدي بها إلى حد الجريمة كالانتحار و أذى الآخرين و ربما القتل.



حيث يؤكد المختصون في علم النفس ان العوامل النفسية من اهم العوامل الدافعة لجريمة المرأة و معنى كون العامل نفسيا هو ان يكون من فعل النفس التي تختل و تتأثر بذاتها، و ليس باختلال بعض اعضاء الجسم، فللعوامل النفسية اثر لا يستهان به على سلوكها الانساني خيرا ام شرا، فقد ترتكب المرأة الجريمة إذا شعرت بفقد شيء من ذاتيتها أو احست بمساس لمشاعرها أو تعرضت مصالحا للخطر، و لذا فان أي محفز خارجي يستفزها يمكن ان يساعد على ظهور بعض العوامل الكامنة في نفسها و من ثم يؤدي إلى غضبها و اقترافها للجريمة. (احمد شلال نجيب، 1985، ص 187-188)

و عليه فالجريمة تنشأ من تغلب بعض الدوافع النفسية كدافع التملك، الخوف، الحب، الكراهية، العدوان، الغيرة.....، حيث اكد مختصو علم النفس ان هناك جرائم خاصة بالمرأة ترتكبها غالبا بدافع الحب و الخوف، فتلجأ إلى قتل زوجها بدافع الغيرة مثلا و يكون تخيل الخيانة هو المحرك الاساسي لذلك الشعور، فتقتله حتى لا تأخذها امرأة غيرها.

2-3 : العوامل الخارجية الدافعة بالمرأة لارتكاب الجريمة :

يقصد بالعوامل الخارجية مجموعة الظروف و العوامل التي لا تتعلق بالمجرم ذاته و انما بالوسط الذي يعيش فيه، و يكون من شأنها التأثير على سلوكه و توجيهه نحو اقتراف الجريمة. و عندما نتحدث عن العوامل الخارجية فإننا نقصد: العوامل الاجتماعية، الاقتصادية، الثقافية و التي تؤثر على سلوك المرأة مما يدفعها إلى ارتكاب الجريمة، و عليه فسوف نتعرض لهذه العوامل الخارجية المفسرة للسلوك الاجرامي لدى المرأة في الاتي:

1-2-3 : العوامل الاجتماعية:

عندما نتحدث عن العوامل الاجتماعية نقصد بها الاسرة، جماعة الرفاق، المدرسة، جماعة العمل..... و غيرها من العوامل التي لها تأثير على المرأة، فكما يشير علماء الاجرام إلى ان السلوك الاجرامي و غير الاجرامي على حد سواء يتعلمه الفرد من خلال اتصاله بجماعات أولية (الاسرة، الحي، الرفاق....)، و بما ان المحيط الاجتماعي الذي تعيش فيه المرأة متعدد و عوامله متنوعة فسنركز على اهمها و اكثرها تأثيرا على سلوك المرأة و بناء شخصيتها السوية أو المنحرفة.



3-2-1-1: الأسرة:

تعد الأسرة هي المصدر الرئيسي في عملية التنشئة الاجتماعية و هي المسؤولة عن اكتساب الفرد لأنماط السلوك و قواعده و ضوابطه. (وفيق صفوت مختار، 1999، ص12)، فالأسرة هي النواة الأولى التي يتكون منها المجتمع فإذا صلحت صلح المجتمع كله و اذا فسدت فسد المجتمع كله، أي اذا كانت الأسرة مفككة و غير مستقرة أو فاسدة فإنها تمثل وسط سيئاً قد يؤدي إلى انحراف الابناء نظراً لما يلمسونه من انحراف في سلوك افراد اسرتهم و لما يعانونه من اهمال و عدم رعايتهم في سن مبكر، وعليه فجهل الأسرة بكل هذا يؤدي إلى ظهور سلوكيات غير سوية ربما تصل لحد الجريمة.

كما تعد المرأة أكثر تأثراً بأسرتها نظراً لموقعها في الأسرة و ارتباطها الوثيق بها، لذا فان الاضطراب العلاقات الأسرية دور كبير في انحراف المرأة، و بهذا فالخبراء النفسيين أكدوا على ان جريمة المرأة يسبقها علاقة مضطربة و التعرض للإهانات شديدة و اذلال و انتهاكات من بعض افراد الأسرة، و هذا راجع إلى ان المرأة فد تعبت من الأيذاء المستمر و الإهانة و العنف بكل انواعه المسلط عليها سواء اكان من قبل الزوج أو غيره - كالأب أو الاخ أو الحماة.... الخ- مما يسبب لها ضغوط نفسية تصل إلى درجة الرغبة في الانتقام الذي يدفعها إلى ارتكاب الجريمة تنفيذا لتلك التوترات.

في حين انه توجد اسباب و دوافع اخرى لإجرام المرأة منها:

- عدم وجود النموذج السوي تقتدي به المرأة في اسرتها.
- التفكك الاسري.
- عدم احساس المرأة بوجودها الاجتماعي

3-2-1-2: الصديقات أو جماعة الرفاق:

يحتاج الفرد في كل زمان ومكان إلى من يوافقه في السن و الرأي و القيم و كذا الاتجاهات و المعارف و الرغبات و الخبرات، فكل فرد يرتاح لقرينه و يشعر بالألفة لعشرته و التوافق و الانسجام عند التعامل معه، و الصداقة لا تقل عن الأسرة سواء في السلوك السوي أو المنحرف فالإنسان مهما بلغت خبراته و تجاربه فانه يتأثر بمن حوله و بمن يعاشره و يجالسه، بمعنى ان هناك تأثير متبادل بين الاصدقاء ينشأ عنه اتجاه عام جماعي فيما بينهم.



و عليه فان كان هذا الاتجاه يتضمن احترام القوانين و المبادئ و القيم الاخلاقية السائدة في المجتمع، و هنا يمكن ان نقول ان جماعة الاصدقاء هذه تشكل احد العوامل المانعة من الاجرام، و قد يكون هذا الاتجاه العام فيما بينهم نحو مخالفة القوانين و الخروج على المبادئ و القيم السائدة داخل المجتمع، و لذلك يأتي سلوكهم منحرفا و متجها إلى ارتكاب الجرائم و في هذه الحالة يمكن القول بان جماعة الاصدقاء تشكل احد العوامل الدافعة إلى ارتكاب الجريمة. (عمود نجيب حسني، 1988، ص196)

إذن فمحاكاة المرأة لصديقات منحرفات يهيئ لها القوة المحركة لارتكاب سلوك الجريمة، لان المرأة اذا كان لديها استعداد نفسي للجريمة و ارتبكت بصديقة منحرفة تزيد رغبتها في الجريمة و الانحراف، فقد اكدت بحوث علماء مثل Cluck.Cho.Healy على ان ظاهرة الجنوح ظاهرة جماعية و ليست فردية فلا تقتصر على فرد واحد، بل تم جميع الافراد المنظمين لجماعة واحدة.

3-1-2: المدرسة:

تعتبر المدرسة أحد جوانب الوسط الاجتماعي الخاص الذي يؤثر في سلوك الفرد، و تلعب المدرسة دورا مهما في تهذيب م تربية الابناء و البنات، حيث ان دورها يقتصر أو لا يجب ان يقتصر فقط على الجانب التعليمي بل يجب ان يشمل كذلك الجانب التربوي و ما يتعلق بذلك من تلقين للقيم و المبادئ الاخلاقية التي يجب ان تسود المجتمع. (عمود نجيب حسني، المرجع السابق، ص194)

و يمكن توضيح العلاقة بين المدرسة و بين احتمال اقدام الفرد على ارتكاب الجريمة في حالة الفشل في القيام بدورها و فشل الطفل في دراسته يمثل قرينة على شخصية الفرد القابلة للانحراف، و حقيقة الامر فان ذلك قد يكون راجعا إلى عوامل داخلية لدى الطفل نفسه مما تجعله غير قادر على التكيف مع مجتمع المدرسة و بالتالي مع المجتمع الكبير فيما بعد، و قد يكون الامر راجعا فيحانب كبير منه إلى أسباب تتعلق بالمناهج الدراسية ذاتها و بأسلوب المعاملة داخل المدرسة و بعدم كفاءة اة تأهيل المعلم بدرجة كافية للتعامل مع الاطفال في سم مبكرة، و كل ذلك يدفع الطفل إلى التغيب عن المدرسة أو الهروب منها و قضاء وقت الدراسة ففي الشارع أو الاماكن العامة مما يعرضه ذلك للانحراف و ارتكاب الجريمة

و يلاحظ ان البنت أكثر تحلياً عن الدراسة إما لرسوبها المتكرر أو باختيارها لمقاطعة الدراسة نظرا للضغوط المباشرة أو غير المباشرة من الاسرة و المجتمع، و بصدد هذه النقطة بينت الاحصائيات التي توصلت اليها دراسة مغربية عن السلوك الاجرامي عند المرأة ان نسبة المجرمات غير المتمدرسات يشكلن 64.3% علة



عكس المتدرسات فيصل نسبتهن إلى 35.7% و ان الشهادات التعليمية المحصل عليها من طرف الصنف الاخير تتراوح بين الشهادة الابتدائية و شهادة البكالوريا. (<http://www.startimes.com>)

3-2-1-4: مجتمع العمل:

لا شك ان العمل في حد ذاته يمثل قيمة في حياة الفرد و المجتمع، و لاشك أيضا ان نوعية العمل الذي يمارسه الفرد يؤثر في تكوين شخصيته و تحديد اتجاهات سلوكه بصفة عامة، و لذلك يمكن القول ان بعض الاعمال أو المهن يمكن ان تمثل عاملا اجراميا نظرا لما يحيط بهذا العمل أو المهنة من ظروف معينة ترفع من معدل الاجرام أو تؤدي لارتكاب نوعية معينة من الجرائم.

و عليه فقد تهيئ طبيعة مهنة المرأة الفرصة في ارتكاب نوع معين من الجرائم مثل ارتكاب موظفة جرائم الرشوة أو الاختلاس أو الاستلاء علة المال العام، و ارتكاب الخادمة في المنزل لجرائم السرقة..... الخ و رغم ما سبق بيانه عن العلاقة بين المهنة و بين الاجرام فان القول بحتمية هذه العلاقة يجب ان يؤخذ على حذر، فمن غير الممكن القول بان من يحترف حرفة معينة سوف يتجه حتما إلى ارتكاب نوعية معينة من الجرائم، فما سبق بيانه لا يخرج عن كونه تفسيراً جزئياً للعلاقة المحتملة بين ممارسة مهنة معينة و بين ارتكاب نوعية معينة من الجرائم، كما انه يمكن القول بان الجريمة اصبحت امرا محتمل الوقوع بالنسبة لكافة المهن داخل المجتمع. (عبد المنعم العوضي، 1982، ص151)

3-2-2: العوامل الاقتصادية:

و نقصد بها المؤثرات الاقتصادية كالفقر و البطالة ، و التي تؤثر في المرأة فتتحرك الدافع المادي بداخلها مما يؤديها إلى اقتراف انماط مختلفة من الجرائم

3-2-1-2: الفقر:

و يقصد بالفقر: عدم قدرة الشخص على اشباع حاجاته الاساسية، و منه فالفقير هو من لم يظفر بمستوى من المعيشة يمكنه من اشباع حاجاته الكمالية بالقدر الذي تسمح به حدود الثروة في البلاد. كما يمكن القول ان دافع الحاجة الاقتصادية من اهم الدوافع التي تحرض الفرد بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى ارتكاب الافعال غير السوية و الاجرامية في المجتمع كالسرقة و جرائم القتل و الجرائم الاخلاقية. (فوزية عبد الستار، د س، ص167)، حيث تلجأ المرأة للحصول على ضرورتها إذا كانت لا تملك وسيلة أخرى لتعيش،



إذ ان الدعارة طريق للكسب لا يحتاج راس مال أو تعليم أو تدريب، و يعتبر في نظر المرأة من اسهل المهن و اكثرها ربحا و يزيد بكثير بالمقارنة مع أي عمل آخر.

و تجدر الاشارة كذلك إلى ان الفقر قد يكون عاملا غير مباشر لدفع الفرد لارتكاب الجريمة، و تفسير ذلك ان الحالة الاقتصادية السيئة للأسرة قد تدفع الاب إلى السفر أو الخروج للعمل و التغيب لفترة طويلة عن البيت، و قد يؤدي أيضا إلى خروج الام للعمل، و لاشك ان ذلك يؤثر سلبا على تربية الابناء و ممارسة واجب الاشراف و الرقابة عليهم، الامر الذي قد يعرضهم للانخراط في جماعات السوء و يندفعون نتيجة لذلك إلى ارتكاب جرائم السرقة و التسول.

2-2-2: البطالة و الفراغ:

يقصد بالبطالة الحالة التي توجد فيها المرأة دون ان تجد عملا تؤديه و ذلك رغم توافر القدرة لديها على العمل، و الجدير بالذكر ان العديد من الشابات سواء الخريجات منهن أو غير الخريجات يعانين من مشكل البطالة، أي عدم وجود الاعمال التي يرغبن بممارستها و التي تتجأوب مع تحصيلهن العلمي و ميولهن إزاء العمل، مما تكسر معنوياتهن و تحطم حالتهم النفسية و تجعلهن يشعرون بحالة من اليأس و الضياع و اللامبالاة و الانحراف و الولوج في عالم الشر و الجريمة.

و بهذا فالبطالة تدفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة لسد احتياجاتها الاساسية كالسرقة و الاختلاس، التزوير....، و قد تندفع المرأة إلى جرائم اخرى كإذاء الاخرين أو الجرائم الاخلاقية التي ليس الهدف من ورائها الدافع المادي، و انما لما تفرزه البطالة من حالة فراغ لدى المرأة مما يؤثر في حالتها النفسية كالتوتر و القلق، وذلك لان الفراغ ان لم يستنفذ في الجانب الايجابي ضيع في الجاني السلبي، و قد أوضح ذلك الامام الشافعي حين قال: "من لم يشغل نفسه بالحق شغلها بالباطل".

2-3-3: العوامل الثقافية:

نقصد بالعوامل الثقافية مجموعة القيم، المعايير، العقائد، العادات، و التقاليد المتعارف عليها في المجتمع، و التي لها تأثير على سلوك المرأة فتدفعها لارتكاب الجريمة، و عندما نتحدث عن العوامل الثقافية فإننا نقصد الدين، التعليم، وسائل الاعلام، شبكات الاتصال....و غيرها من العوامل التي لها تأثير علة سلوك المرأة سواء سلبا أو ايجابا.



2-3-1 وسائل الاعلام (التلفزيون):

على اعتبار ان المرأة تلجأ إلى ملئ فراغها عن طريق مشاهدة التلفزيون باعتباره اقوى وسائل الاعلام التي ظهرت في القرن العشرين، حيث يقدم للمشاهدين المعارف و الافكار و الخبرات في مشاهد متكاملة تعتمد على الصورة الحية المعيرة المقترنة بالصوت علة عمق المشاعر و مغزى الاحداث و الوقائع.(ابراهيم ابو عرقوب، 1993،ص93)

في حين فان للتلفزيون تأثيرا متنوعا على المرأة ربما بالسلب لما تروجه بعض القنوات من مواقف تبرز السلوكيات الاجرامية كالخيانة الزوجية، و زنا المحارم، و الكسب الغير مشروع عن طريق السرقة، الاختلاس و النصب و الاحتيال.... وغير ذلك من البرامج الموجهة و التي تثير بعض الدوافع الكامنة في نفس المرأة كالدافع الجنسي من خلال الدراما الهابطة، و هذا ما اكدته نظرية الغرس الثقافي حيث ترى ان العنف الذي يقدم في التلفزيون يؤثر في ارتفاع معدلات الجريمة كنتيجة لما يعرف بتراكم الصورة الذهنية لدى المشاهدين و قس ذلك على باقي انواع الجرائم.

و يمكن تلخيص الاثر الذي تلعبه و وسائل الاعلام في دفع المرأة إلى ارتكاب الجريمة فيما يلي:

- عرض الاساليب المختلفة التي يستعملها الجناة في ارتكاب جرائمهم خاصة فيما تعلق بطرق تنفيذ هذه الجرائم هذا في حالة اعتبار ميل الانسان بطبيعته إلى التقليد.
- كثرة ترديد اخبار الجريمة و تصويرها على انها من الامور العادية و الشائعة في المجتمع، يخلق نوعا من اللامبالاة لدى الفرد و يدفع إلى الاعتماد بان الجريمة اصبحت امرا غير مستهجن من قبل المجتمع.
- انتشار افلام العنف و الجنس من خلال السينما و التلفزيون يثير الغرائز المكبوتة خاصة لدى المراهقين نظرا لضعف مقأومتهم النفسية لإغراء الجريمة و لميلهم الشديد نحو التقليد.
- المبالغة في تمجيد الجريمة و المجرم و جعل هذا الاخير بطلا يتعاطف معه الجمهور، و ما يرتبط بذلك من تصوير للمزأيا التي يحصل عليها المجرم من وراء جريمته، بدلا من تصويره و هو ينال عقابه عما اقترفه من جرائم. وهذه المبالغة التي تقوم بها وسائل الاعلام تعطي صورة مزيفة عن الواقع الاجتماعي الذي يعيشه الفرد مما يخلق لديه نوعا من انعدام التوازن النفسي و ما قد يترتب على ذلك من نتائج خطيرة، وهكذا يتضح ان وسائل الاعلام بوضعها الحالي تلعب دورا كبيرا في انتشار الجريمة في المجتمع، من خلال اصرارها على بث ثقافة الشر و الهدم بدلا من نشر ثقافة الخير و البناء.



وعليه و حسب هذا العامل فالمرأة تقدم على الجريمة لما تتواصل مع الفضائيات المنحلة في ظل غياب الرادع الاسري و الوازع الديني.

2-3-2: الوازع الديني:

إن الدين عبارة عن مجموعة من القيم والمبادئ السامية التي تأمر بالمعروف وتنهي عن المنكر وتستمد قوتها من مصدر غيبي هو الله سبحانه وتعالى، وعليه فإن ضعف الوازع الديني عند المرأة يعني غياب أو ضعف قيمها الدينية والأخلاقية ومبادئها السامية، فتمسك المرأة بتعاليم دينها يعتبر مانعاً حصيناً يبعدها عن ارتكاب الجريمة، حيث أن الدين يمثل جزءاً من المقاومة النفسية التي تعترض الدوافع الإجرامية لدى الشخص فتحد من تأثيرها.

زد على ذلك فان الدين له دور اساسي في خلق الشخصية و تقويم السلوك الانساني، ويكون الفرد اكثر طمأنينة و راحة نفسية، فغياب الوازع الديني تصبح المرأة ليس لديها اساس مرجعي تميز فيه بين الخير و الشر، و السلوك السوي و غير السوي مما يسهل وقوعها في الانحراف و مهاوي الجريمة المختلفة.

فالعامل الديني له علاقة مع جميع العوامل الاجتماعية و النفسية المؤثرة على سلوك الفرد، فدرجة تدين الاسرة و جماعة الرفاق و تدين اعضاء الحي و العمل و المدرسة مهم في كون تلك العوامل ذات الاثر الايجابي على الفرد اذا كان مستوى تدينها جيد، و العكس من ذلك يكون اثرها سلبي اذا كان مستوى تدينها ضعيف و معدوم.

2-3-3: التعليم:

إن التعليم يسهم في بناء شخصية المرأة وفي توجيه سلوكها في المجتمع على النحو المطلوب، فالتعليم يهذب المرأة ويغرس في نفسها حب النظام والطاعة وتقدير الأمور وقيمة الحياة الاجتماعية. وهذه العوامل تساعد كثيراً المرأة على الابتعاد عن طريق الجريمة وحل مشاكلها المختلفة بوسائل عقلانية وبطرق مشروعة.

4- مظاهر و اسباب اختلاف اجرام المرأة عن اجرام الرجل:

1-4 مظاهر الاختلاف بين اجرام المرأة و اجرام الرجل:

لقد أثبت الباحثون في دراستهم في علم الإجرام وجود اختلاف كبير بين إجرام كل من المرأة و الرجل سواء من حيث نوع الإجرام أو كميته أو جسامته، و أن سبب ذلك يرجع إلى وجود فروق جوهرية بينهما



سواء من حيث التكوين العضوي أو النفسي أو من الدور الاجتماعي المفروض على كل منها (محمد أحمد المشهداني، 2002، ص 74)

4-1-1 اختلاف كمية الإجرام بين الرجل و المرأة:

أثبتت الإحصائيات الجنائية في كثير من دول العالم و في سنوات مختلفة أن إجرام المرأة أقل كمية من إجرام الرجل. من أمثلة ذلك أن إجرام المرأة في الجمهورية اللبنانية يمثل 2.7% من الإجرام الكلي، وفي جمهورية مصر العربية يمثل 4%، وفي فرنسا يمثل الإجرام العام للنساء 10%، وفي سويسرا 12%، وفي ألمانيا أثبتت الإحصائيات في فترة من الفترات أن إجرام يصل إلى 14% من الإجرام الكلي، وفي إيطاليا 17%، وفي كل من اليابان و اليونان ارتكبت النساء 6% من مجموع الجرائم. (فوزية عبد الستار ، د س، ص 98).

وفي الأردن تشير الإحصائيات الجنائية إلى أن نسبة المحكوم عليهن من الإناث البالغات في عام 1999م (1.71%) و في عام 2000م نسبة (30.37%)، وفي عام 2001م نسبة (1.78%) أما في عام 2002م فقد بلغت هذه النسبة (1.88%) كما كانت النسبة 2003 م (1.79%) من المجموع الكلي للمحكوم عليهم المقيدين في سجلات مراكز الإصلاح و التأهيل عن نسبة (3.37%) ولا نعتقد النسبة تغيرت كثيرا حتى الآن. (محمد عبد الله الوريكات، 2009، ص 170)

حديثا ذهب بعض الباحثون في علم الإجرام إلى الادعاء بأنه إذا أخذنا في الاعتبار فترة زمنية طويلة نسبيا، فسوف نجد تقاربا بين معدل إجرام النساء و الرجال، يرجع أساسا إلى التزايد المطرد لمساهمة المرأة في الحياة العامة وذهب آخرون إلى أن ما تظهره الإحصائيات من نقص ظاهري في كم إجرام المرأة عن الرجل لا ينبغي الاعتماد عليه لتقرير زيادة معدل إجرام الرجل عن معدل إجرام المرأة وذلك لسببين: (فتوح عبد الله الشاذلي، 2002، ص 186)

• الأول: إن كثيرا من جرائم النساء ترتكب في الخفاء و لا تسجل في الإحصاءات ومثالها جرائم السرقات من المحلات التجارية، وجرائم الإجهاض، في لا تتيح ظروف الرجل إخفاق ما يتركب من جرائم، فالرقم المطموس أو الأسود في جرائم النساء يزيد عنه في جرائم الرجال.

ويرد على هذا الرأي الجرائم التي ترتكبها النساء في الخفاء ، فإنها لا تشكل إلا جزءا محدودا من مجموع الجرائم، و لو أضيفت إلى جرائم النساء المعلنة، فإنها لا تساوي في مجموعها إجرام الرجال، نظرا للفرق بين إجرام كل منها، و ذلك ينبغي عدم المبالغة في تقدير الجرائم المطموسة للنساء. (محمد عبد الله الوريكات، المرجع السابق ص 181)



• الثاني: أن المرأة توهي إلى الرجل بارتكاب الجريمة دون أن تقدم هي عليها، فالكثير من الجرائم الرجال يرتكب تزلفا للمرأة و استجلايا لرضاها، ويعني ذلك أن الإحصاءات المتعلقة بأحكام الإدانة و سلب الحرية للمرأة تعد قناعا تخفي خلفه حقيقة إجرامها، فبالنسبة لهؤلاء الباحثين لن يكون إجرام المرأة أقل في حقيقته من إجرام الرجل، و إنما سيكون فقط أقل ظهورا منه.

وترتبا على ذلك يمكن القول مع بعض التحفظ بأن خلف مجرم تقبع إ امرأة و ذلك استكمالا للقول الشائع: وراء كل رجل عظيم امرأة، ومن الأقوال المشهورة: إن المرأة لا تقذف الحجر بيدها، و إنما بيد الرجل أو يقذفها الرجل بسببها. (فتوح عبد الله الشاذلي ، المرجع السابق، ص 187)

وتشير بعض الدراسات الإحصائية إلى أن المرأة تعتبر سببا في 40% من الجرائم الخلقية، وفي 20 % من جرائم القتال وفي 10% من جرائم السرقة. هذه الجرائم أضيفت إلى ما ترتكبه المرأة من جرائم لا ترفع معدل إجرامها عما يشير ظاهر الإحصائيات الرسمية. (فتوح عبد الله الشاذلي، 2009، ص159)

4-1-2 اختلاف نوع الإجرام بين الرجل و المرأة:

أثبتت الإحصائيات الجنائية في كثير من الدول حقيقة ما يتعلق باثر الجنس على ارتكاب الجريمة، و هي أن المرأة تختلف عن الرجل من حيث إقدامها مطلقا أو إقبالها بنسبة أكبر على نوع معين من الجرائم، لا يقدم الرجل على هذا النوع من الجرائم بنفس النسبة، من أمثلة ذلك كثرة إقدام المرأة على جرائم الإجهاض، وقتل الأطفال حديثي العهد بالولادة ، بينما يقل اهتمامها بجرائم الحريق، و الاعتداء على العرض، و الجرائم المضرة بالمصلحة العامة. (فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق ، ص 160-161)

وقد أثبتت الإحصائيات الجنائية في إيطاليا تفوق المرأة على الرجل في جريمة قتل المواليد إذ بلغ نصيبها في إحصائيات عام 1930م (95%) وفي جريمة الإجهاض بلغ نصيب المرأة 85%، كما تتفوق المرأة على الرجل في القتل بالتسميم، في حين يتفوق الرجل على المرأة في جرائم العنف و القتل و الاعتداء على العرض و خيانة الأمانة، و الجرائم المضرة بالمصلحة العامة، و جميع الجرائم التي تتطلب تنفيذها قوة عضلية، في حين نجد أن نسبة إجرام المرأة تزداد في حالة ارتكاب جرائم السرقات البسيطة خاصة من المحلات الكبيرة، وكذا تشجع الأولاد على الفجور، وجريمة إخفاء الأشياء المسروقة. (رمسيس بنهام، 1997، ص 235)

وما يمكن ملاحظته أنه في جرمي القذف و السب فإنه إجرام النساء فيها وإن لم يتفوق على إجرام الرجال، إلا أنه يدنو منه عددا، إذا سجل الإحصاء السابق الذكر أعلاه سنة 1929م أنه في كل مائة من



المحكوم عليهم في جريمة القذف 55 من الإناث، و 45 من الذكور، وفي جريمة السب سجل الإحصاء سنة 1930 م فقد سجل في جريمة القذف 59 من الإناث و 41 من الذكور، وفي جريمة السب 45 من الإناث، و 55 من الذكور.

وفي دراسة أجريت في الأردن، و طبقا للإحصائيات الجنائية لسنة 2000م فقد تبين إجرام المرأة على النحو الآتي :

- بلغت نسبة الناء المحكوم عليهن في مراكز الإصلاح و التأهيل بحسب الجرائم الواقعة على الأشخاص 26.36% في جرائم الأيذاء البسيط و 19.63% في المشاجرات، و 10.78% في جرائم الشروع بالقتل 4.90% في جرائم التهديد، وسجلت هذه الجرائم أدنى نسبة لها في صور القتل العمد أو التدخل بالفشل، و الدهس المسبب للأذى البسيط ، وحرمان الحرية، حيث بلغت النسبة 0.98% لكل جريمة من هذه الجرائم.
 - وبلغت نسبة المحكوم عليهن من الإناث بحسب الجرائم المخلة بأخلاق و الآداب العامة 34.38% في جرائم إدارة بيت الدعارة، ونسبة 26.56% في جرائم ممارسة البغاء، 15.63% في جرائم طلب فعل منافي للحياء، و 6.25% لكل من جرمي اغتصاب والتدخل بتهتك العرض.
 - أما في الجرائم الواقعة على الأموال، فقد بلغت نسبة المحكوم عليهن 68.6% في جرائم السرقة الجناحية، ونسبة 7.87% في جرائم إعطاء شيك بدون رصيد، ونسبة 8.80% في جرائم الاحتيال، 5.09% التوسط في بيع وشراء مسروقات، ونسبة 2.31% لكل من جرمي السرقة الجنائية، و الشروع في السرقة.
- (مديرية الأمن الأردنية ، إدارة مراكز الإصلاح و التأهيل ، الإحصائيات السنوية لعام 2000، ص 44.41).
- ويستنتج من الإحصائيات السابق ذكرها أن جرائم المرأة غير جسمية فهي ضئيلة في وتزداد في الجنح والمخالفات ، مما يؤكد أن خطر الرجل.

2-4 اسباب اختلاف إجرام الرجل و المرأة:

مما لا شك فيه أن العوامل الإجرامية لها تأثيرها على الرجل و المرأة سواء، ولكن الذي شغل الباحثين منذ أمد بعيد هو تفسير الفروق بين إجرام كل منهما، سواء من حيث الكم، أو من حيث الكيف، وقد اختلفت آراء الباحثين في تفسيرها ، وذلك حسب النظريات التالية:



4-2-1 : النظرية الأخلاقية:

يذهب أصحاب هذه النظرية إلى القول بأن المرأة أقل من الرجل ارتكاباً للجرائم لأنها أكثر منه استجابة لتعليم الدين، ولأنها تتميز عليه بسمو خلق جبلت عليه، فهي تتصف بالإثارة والتضحية، وتمتاز بالبرقة والعطف والحنان، مما يجعلها أبعد من الرجل عن طريق الإجرام. (فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص 100)

غير أن هذا القول يفتقر إلى الدليل المنطقي والأساس العلمي، فليس هناك دليل على تفوق المرأة على الرجل من حيث القيم الدينية والأخلاقية، ويكفي لدحض هذه النظرية ما تشير إليه الإحصائيات لارتكاب المرأة جرائم تتناقض رسالتها الطبيعية كجرائم الإجهاض (قتل الجنين)، و جرائم قتل الأطفال حديثي العهد بالولادة، بالإضافة إلى جرائم أخرى التي ترتكبها البغاء وشهادة الزور، ومثل هذه الجرائم وإن كانت تناقض أولويات القيم الأخلاقية، فهي ضد الدين في المقام الأول، ومن شأن هذه الحقيقة هدم الأساس الذي بنيت عليه هذه النظرية. (محمد عبد الله الوريكات، المرجع السابق، ص 174)

4-2-2 : النظرية البيولوجية النفسية:

يفسر بعض الباحثين قلة إجرام المرأة باختلافها عن الرجل في التكوين البدني والنفسي وتميزها بخصائص تنعكس على سلوكها، فمن الناحية البدنية تعد المرأة أضعف بنيتاً من الرجل، وهي لذلك أقل منه في القوة البدنية. وقد عنى الباحثون بعقد مقارنات بين أجزاء جسم المرأة وجسم الرجل من الطول والوزن سواء في ذلك الأعضاء الداخلية مثل القلب والرئتين والكبد والطحال والكليتين والمخ والغدد والكريات الدموية، أو الأعضاء الخارجية مثل طول القامة وعرضها ووزنها وتناسب أجزائها، وبعملية حسابية دقيقة قدر بعض الباحثين نسبة قوة المرأة البدنية إلى قوة الرجل، من هؤلاء العالم QUETELET الذي قدر قوة المرأة البدنية بنصف قوة الرجل. وقرر تبعاً لذلك أن نصيبها من الجرائم التي تتطلب جهداً بدنياً ينبغي أن يكون نصف نصيب الرجل، والغالب أن المرأة لا تقدم على جرائم العنف، وهي إن ارتكبت القتل تستعمل وسيلة التسميم، فهذه الصورة من القتل لا تتطلب مجهوداً بدنياً أو قوة عضلية تستلزمها الصور الأخرى من القتل، وتفضل المرأة حين تلجأ إلى القتل هذه الصورة لسهولة النسبة لها، إذ تتصل غالباً بطعام الجني عليه أو شرايه، كما أن احتمالات اكتشاف القتل في هذه الحالة تكون أضعف ويقابل القانون سهولة وبساطة ظروف ارتكاب هذه الجريمة بتشديد العقوبات المقررة لها، إذ التسميم يتم عن خلسة وغدر تستوجب هذا التشديد. (فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص 166)



ومن الناحية النفسية تتعرض المرأة لظروف خاصة بها، تؤثر على نفسياتها، وتدفعها إلى ارتكاب بعض الجرائم. ومن ذلك حالات الحيض و الحمل و الرضاعة، فهي تتعرض لانفعالات مختلفة قد تدفع بها إلى ارتكاب طائفة محددة من الجرائم، كالإجهاض وقتل الأطفال حديثي العهد بالولادة أو تعريضهم للخطر، لاسيما إذا كان الحمل ناتجا عن سفاح المحارم، إذ تلجأ المرأة في هذه الحالة إلى الإجهاض، فإن اختفت في تحقيق مرادها، كان البديل هو قتل الوليد أو تعريضه للخطر بتركه في الطريق العام تخلصا منه. (فتوح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق، ص 196)

إلا أن البعض انتقد القول بأن المرأة أضعف بدنا من الرجل، واستندوا في ذلك إلى أن الإحصائيات تثبت عكس ذلك، فمتوسط العمر لدى المرأة أطول منه لدى الرجل، وهي تقاوم الأوبئة و الأمراض أكثر من الرجل، و الإناث من الأجنة أقل تعرضا للإجهاض من الذكور، كما أن نسبة وفاة المواليد من الإناث أقل منها لدى الذكور.

ورد البعض الآخر على هذا الرأي بقولهم انه إذا كان مرجع قلة جرائم النساء إلى ضعفين، لوجب أن يقتصر هذا الأثر على جرائم العنف التي تتطلب قوة لا تتوافر لدى المرأة، ولكن الإحصائيات تدل على أن إجرام المرأة أقل من إجرام الرجل بصفة عامة فيم يتعلق بأنواع معينة من الجرائم العنف التي تتطلب قوة لدى المرأة، ولكن الإحصائيات تدل على أن إجرام المرأة أقل من إجرام الرجل بصفة عامة فيم يتعلق بأنواع معينة من الجرائم، فكيف يفسر هذا الرأي قلة إجرام النساء فيما يتعلق بجرائم لا تتطلب أي مجهود بدني كالاغتصاب؟ وذهب رأي ثالث إلى أنه حتى مع التسليم بضعف المرأة البدني إذا قورنت بالرجل، فإن هذا الضعف لا

يفسر الفارق الكبير بين نسبة إجرام كل منهما، وقد أثبت العالم البلجيكي كتليه Quételet

أن نسبة قوة المرأة إلى قوة الرجل هي النصف، فكان مقتضى هذا الرأي أن تكون نسبة إجرام المرأة إلى إجرام الرجل هي النصف أيضا أي يبلغ إجرام الرجال ضعف إجرام النساء مادامت قوتهم تعادل ضعف قوتهن. غير أن الحقيقة غير ذلك، فإجرام الرجال يعادل من خمسة إلى عشرة أمثال إجرام النساء و لا يستطيع

هذا الرأي أن يفسر هذا الفارق الكبير بين النسبتين. (فوزية عبد الستار، المرجع السابق، ص 103-104)

كما ينتقد العالمين سذرلند Sutherland Hardin Edwin و قريسي Gressey Donald R.، لوكان الفرق التكويني بين الرجل و المرأة هو المفسر للفرق في نسبة الإجرام بينهما لبقيت هذه النسبة على حالها عبر العصور وفي جميع البلدان طالما أن طبيعة المرأة لم تتغير من عصر إلى عصر و من بلد إلى بلد، فبالنسبة إليهما أن الفارق الموجود بين إجرام المرأة و إجرام الرجل لا يفسر بطبيعة المرأة و تكوينها العضوي أو



النفسى و إنما يفسر بمدى مشاركتها في الشؤون الاجتماعية أي بالدور المعطى لها في المجتمع، و هي النظرية الاجتماعية التي سنتطرق لها في الفرع الموالي .

3-2-4 : النظرية الاجتماعية:

يفسر كثير من الباحثين، أمثال يذر لند، الفرق بين إجرام المرأة و إجرام الرجل تفسيراً اجتماعياً، أي استناداً إلى الاختلاف في الدور الاجتماعي لكل منهما و في تقاليد كل من الجنسين، ويقرر سندر لند أن الفارق الأساسي بين الرجل و المرأة يأتي من أن المجتمع يراقب المرأة مراقبة دقيقة، فمنذ نعومة أظفارها يلقتها المجتمع ضرورة أن تكون مطبوعة، بينما يلقت الأولاد الخشونة و القوة، ذلك أن وضع المرأة في المجتمع يختلف عن وضع الرجل فيه، و هذا ما يؤثر على حجم إجرامها بالنقصان، فالمرأة تتمتع بحماية اجتماعية لا يضفر بها الرجل، وتفسير ذلك أنها في كل مراحل تحيا في كتف رجل يحميها و يوفر لها حاجاتها و يحمل عنها المسؤولية، سواء كان الرجل أباً أو أخاً أو زوجاً أو ابناً، ومن ثم تكون المرأة في غير حاجة إلى مواجهة المجتمع و الظروف التي قد تؤثر عليها فندفعها إلى الإجرام و ليس للرجل من تلك الحماية أدنى نصيب فهو يحمل مسؤولية الأسرة ويواجه المجتمع

هذه النظرية تبدو منطقية، إلا أن التفسير الاجتماعي بمفرده غير كاف لتبريد قلة إجرام المرأة مقارنة بإجرام الرجل للاعتبارات التالية :

- 1- إن المرأة المتزوجة تتمتع بقدر من الحماية في المجتمع أكثر من المرأة الغير متزوجة أي أن إجرام المرأة غير متزوجة أكثر من إجرام المرأة المتزوجة و لكن الإحصائيات الجنائية تثبت عكس ذلك
- 2- إن زيادة أعباء المرأة و مسؤوليتها ترتب عليه خروجها إلى المجتمع، فمنذ بداية القرن الماضي والمرأة تزداد تحرراً ، تتساوى في ظروفها الاجتماعية مع ظروف الرجل، و تمارس أغلب الأعمال التي يمارسها كما أنها لم تسجل تماثلاً في إجرامها مع الرجل من حيث النوع و الأسلوب.
- 3- اعتمدت هذه النظرية على اعتبارات اجتماعية بمفردها، و أنكرت تأثير الاختلافات البيولوجية بين الرجل والمرأة إلا أن هذا لا يبرر إنكارها بشكل تام في هذا المجال.

4-2-4 : التفسير التكاملي للاختلاف بين اجرام الرجل و المرأة:

يرى أصحاب هذه النظرية أن قلة إجرام النساء مقارنة بقلة إجرام الرجل لا يفسرها العلم البيولوجي و النفسى وحده كما لا يفسرها العالم الأخلاقي وحده، ولا يقوى عن تفسيرها العمل الاجتماعي فتكوين المرأة



عضويا ونفسيا يختلف عن تكوين الرجل، فاختلاف التكوين البيولوجي يمكن تفسير بعض جرائم المرأة وله أثر هام على حجم و نوع إجرامها، يبدو أن العامل البيولوجي لا يكفي وحده في تفسير قلة إجرام المرأة لأنه لو صلح ذلك لوجب إجرام النساء ثابتا في كمه و في نوعه رغم اختلاف الزمان و المكان، ولكن اختلاف إجرام المرأة كما و نوعا باختلاف البلدان و الأزمنة يعد من الثوابت العلمية التي لا مرء فيها.

و لا سبيل إلى تفسير هذا الاختلاف إلا إذا سلمنا بأن ثمة متغيرة في حياة المرأة، هذا المتغير هو العامل الاجتماعي، فتنطور المجتمع و خروج المرأة للحياة العامة جنبا إلى جنب مع الرجل في ميادين العمل و مشاركتها له في كافة الأنشطة، كان له أثره البالغ في رسم صورة إجرام المرأة وكلما تضاعف هذا الدور، قل نصيبها من الإجرام. ولا يمكن فهم ذلك إذا سلمنا بدور العامل الاجتماعي في تحديد نسبة إجرام المرأة وفي بناء هيكله، فمن الظروف البيئية ما تصمد له المرأة أكثر مما يصمد له الرجل.

وتشير الإحصائيات الجنائية إلى أن إجرام المرأة في الظروف العادية يقل بكثير عن إجرام الرجل، كما يقل أيضا في الظروف الاستثنائية كالحروب و الكوارث الطبيعية.

وهذا الاختلاف الواضح بين معدل إجرام كل من الجنسين لا يرجع إلى تكوين المرأة بقدر ما يرجع إلى تكوين المرأة بقدر ما يرجع إلى تأثير العوامل البيئية المحيطة بها. و يعني ذلك أن جنس الشخص ليس في ذاته عاملا من عوامل الإجرام. (فتح عبد الله الشاذلي، المرجع السابق ص 168-169)

5- الجريمة في الصحافة المكتوبة الجزائرية :

المجتمع الجزائري كغيره من مجتمعات العالم الثالث و العالم العربي الإسلامي مازال يتخبط في المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية ، حيث عرفت الجزائر منذ الاحتلال الفرنسي تشوهات جمة على مختلف الجوانب و الأصعدة من أبرزها الانشقاق الاجتماعي ، الفقر ، البطالة.....و مع دخول الجزائر عهدها الاشتراكي بعد الاستقلال مع الرئيس بومدين ، أخذت التحولات الاجتماعية تأخذ بعد آخر من خلال المشاريع التنموية التي كانت تحاول دفع المجتمع من التخلف إلى حالة التحضر ، فانتهجت الدولة سياسة التأمين و الإصلاح الزراعي، فاستعملت الصحافة المكتوبة في تلك الفترة كجسر لأبصال الفكر الاشتراكي و مسؤولة عن توعية المجتمع والحفاظ عليه .

لكن فشل الإستراتيجية الاشتراكية حيث يبقى سوى مجرد شعارات ، و مع دخول الجزائر عهد الشاذلي بن جديد حتى أخذ التحول مجرى آخر فمن الاشتراكية إلى اقتصاد السوق ، ليجد الجزائري نفسه مجبرا على خوض تحولات جديدة بل مناهضة لما قبلها ، من خصوصية للشركات و فتح أبواب الإعلام الحر ، فظهرت



أنواع مختلفة من الجرائد تتباين فيما بينها في الموضوعات و العناوين و تعددت الأحزاب و اختلفت الآراء و الآراء الأخرى .

أمست الصحف المكتوبة مسؤولة عن نقل كل هذه التحولات الاجتماعية كانت أو اقتصادية أو سياسية أو حتى فكرية .

لكن خرج الشعب الجزائري من هذه المرحلة ن التاريخ بثقل المديونية و تدني مستوى المعيشة بكل جوانبها و تدهور الوضع الأمني ، ليدخل في معركة عصبية يكون فيها الشعب هو الخاسر فأغلقت الصحف و حرمة معها قائمة من الموضوعات الممنوعة من النشر بمبدأ عدم التحريض و الحفاظ على الأمن الغام و كانت كالمعتاد مسؤولية الإعلام ككل و الصحافة المكتوبة بالخصوص ، إلى أن وصلت مرحلة حكم الرئيس عبد العزيز بوتفليقة ومشروع المصالحة الوطنية و الوثام المدني و الإنعاش الاقتصادي فكان للصحف الدور الهام في نقل هذه المشاريع و إيصالها للجمهور و أيضا مبادئها .

لكن هذه المرحلة ما هي إلا امتداد المراحل السابقة فقد هددت العديد من الشركات بالغلق الفقر ، البطالة ، السرقة ، الاغتيال ، حيث لا يمر يوم على الجزائريين من دون أن تطالعهم الصحف بأخبار الجريمة و التي انتشرت بشكل لافت و على الخصوص بين الأطفال و القصر الأمر الذي يدفع المسؤولين إلى إعلان حالة الطوارئ لشن حرب على الجريمة .

فبعد أكثر من عقد الجزائريون في مكافحة أعمال ممارسات إرهابية (الجريمة الكبرى) انفجرت ما تسمى بالجريمة الصغرى التي انتشرت بقوة من أعمال خطف ، اغتصاب ، ترويج المخدرات ولم تقر مصالح الأمن و الرقابة بانتشار الجرائم التي لم يعد الكشف والكلام عليها ممنوعا. وأصبحت الأجهزة الأمنية ترسل التقارير المفصلة إلى وسائل الإعلام حول مختلف الجرائم التي تسجلها يوميا و عدد الموقوفين أصبحت المحاكم مصدرا لموادها الإعلامية و موضوع الجريمة ركن مريح مثير و أساسي لا يمكن حذفه من الجريدة .

دون التفكير في تأثير هذا الركن على قراءها و جماهيرها سواء من الناحية الاجتماعية أو النفسية أو في ما قد تكون لهذا التكتيف الدور في ترويج السلوك الإجرامي .

إن هذين المتغيرين الصحافة و الجريمة يذكروننا بما حدث في نيويورك عام 1931 حيث قرر أحد الصحفيين في جريدة (أيفني نج بوست) تسليط الضوء على أحد الجرائم بسبب ارتباطها بأحد الأسر المعروفة وما أن انتشرت الجريدة الخبر حتى تدافعت الصحف في اليوم التالي لتغطية الجريمة و تداعياتها و اضطرت صحف أخرى للبحث عن جرائم أخرى حتى لا تجسر المنافسة ، وخاصة أن المجتمع الصحفي اكتشف أن



الناس لهم غرام بأخبار الجريمة و مستعدين لدفع المال لشراء صحيفة لأنها تغطي هذا النوع من الأخبار (www. Alarabiya.net).

(إلا أن استطلاع الرأي في ذلك الوقت كشف :

أن بعد التغطية المكثفة تزداد الجرائم في مدينتهم عند الإحساس العام بالخوف ، في حين كشف دراسات أن التغطية المكثفة لأخبار الجريمة تساهم في زيادة وعي الناس باحتمالات الجرائم ، و تجعلهم يتخذون الكثير من الحيلة و الحذر مما يساهم في التقليل من الجرائم عموما ، بينما تجاهل التغطية يعطي الناس الإحساس الواهم بالأمان و يجعلهم لقمة سائغة للمجرمين .

لكن العرض المتكرر لمشاهد العنف أو النماذج العدوانية و القصص الإجرامية الجد مغرية تخلق و تدعم لدى الأشخاص و الجماهير اتجاهات إيجابية نحو الجريمة مما يجبرهم إلى ممارسة السلوك العدواني .
فالتغطية الإعلامية و الأسلوب المعتمد بها و مراعاة الأخلاقيات الصحفية و مسؤولية الإعلام اتجاه جمهوره أساس ترويج الصحف الظاهرة الجريمة أو الحد منها.

وقد حرص الدستور على كفالة الحرية الشخصية و حماية كرامة المواطنين و سرية حياتهم ، ومن ثم فإن حق النشر يقابله ضرورة الحفاظ على حرية المواطن و حقه في الحياة و عدم الإساءة إلى سمعته و صورته فإذا كان ما نشر عن الحياة الشخصية صحيحا و سليما و ليس فيه ما يخذل الاعتبار ، فإن قيام الصحيفة أو الصحفي بنشره ، و إن كان مباحا قانونيا فإنه يمثل خروجا عن آداب و أخلاقيات الصحافة التي تنظمها مواثيق أخلاقيات المهنة .

فبجانب ما يتمتع به الصحفيون من حقوق و امتيازات و ضمانات عليهم أن يلتزموا في المقابل بمجموعة من المسؤوليات و الالتزامات هذه الأخيرة يفرضها عليهم القانون و يعاقبهم جنائيا في حالة مخالفتها ، وهي مجموعة من الضوابط التي يحكم من خلالها على مدى التزام الصحيفة بأخلاقيات الممارسة الصحفية عامة ، و نشر الجريمة بصفة خاصة و هي التي تتركز على مجموعة من النقاط التي اتفقت عليها معظم المواثيق الشرف الصحفي و معايير الأداء المهني التي وضعتها الهيئات الصحفية مثل مجلس الصحافة و نقابات و اتحادات و جمعيات و روابط الصحفيين في العالم و خبراء الإعلام. (فتحي حسين أحمد عامر، 2006، ص 43)

5-1 الضوابط القانونية لنشر أخبار الجريمة في الصحافة المكتوبة :

اهتم القانون الجزائري بمسألة تقنين المعالجة الإعلامية لأخبار الجريمة من أجل تفادي المخاطر و الآثار التي قد تخلفها المعالجة السيئة على جماهير المجتمع من خلال المواد القانونية التالية :



5-1-1 قانون الإعلام : 1982 :

خصص قانون الإعلام بابا كاملا للإجراءات العقابية ما بين المخالفات العامة و المخالفات الواقعة بواسطة الصحافة أي التي تكون الصحافة سببا في وقوعها و ترتبط هنا بدراستها كوننا نعالج العلاقة بين الجريمة و رواجها في المجتمع و المعالجة الإعلامية لأخبارها في الصحف الجزائرية سنركز على المواد القانونية التي حددت الحالة و الأساليب التي لابد على الصحفي عدم القيام بها حتى لا يقع في الجرم عند نشره لأخبار الجريمة ، و هذه المواد هي :

المادة 101: كل من يتعمد نشر أو اذاعة أخبار خاطئة أو مغرضة من شأنها المساس بأمن الدولة و قوانينها و اختياراتها يعاقب بالحبس من 6 أشهر إلى 3 ثلاث سنوات و بغرامة من 5000 دج إلى 20000 دج أو بإحدى العقوبتين فقط .

المادة 106: يعاقب على نشر أو اذاعة أي نبا أو صورة أو شريط مخالف للآداب العامة و لحسن الأخلاق بالوسائل المنصوص عليها في المادة 4 و كذلك مخالفة أحكام المادة 21 بالعقوبات المنصوص عليها في المادة 333 من قانون العقوبات .

المادة 107: كل نشر لأخبار أو وثائق تتضمن المساس بأسرار التحقيق الأولي للجنائيات أو الجنح بالوسائل المنصوص عليها في المادة 84 ، يعاقب عليها بغرامة من 100 دج إلى 200 دج .

المادة 113: يمنع استعمال أي جهاز تسجيل أو إذاعة صوتية أو آلة تصوير للتلفزة أو السينما أو آلة تصوير عادية عقب افتتاح الجلسة القضائية ، و يعاقب على المخالفة بغرامة من 300 دج إلى 6000 دج، إلا إذا رخصت بذلك الجهة القضائية المختصة .

5-1-2 قانون الإعلام 1990 :

المادة 26 : يجب ألا تشتمل الدورية المتخصصة الوطنية و الأجنبية كيفما كان نوعها و مقصدها ، على كل ما يخالف الخلق الإسلامي و القيم الوطنية و حقوق الإنسان ، أو يدعو إلى العنصرية ، التعصب ، و الخيانة ، سواء أكان ذلك رسما أو صورة أو حكاية أو خبرا أو بلاغا كما يجب ألا تشتمل هذه النشريات على أي إشهار أو إعلان من شأنه أن تشجع العنف و الجنوح .

المادة 36:

" حق الوصول إلى مصادر الخير لا يجيز صحافي أن ينشر أو يفشي المعلومات التي من طبيعتها ما يأتي :



- أن تمس أو تهدد الأمن الوطني أو الوحدة الوطنية أو أمن الدولة .
- أن تكشف سرا من أسرار الدفاع الوطني أو سرا اقتصاديا استراتيجيا أو دبلوماسيا .
- أو تتمس بحقوق المواطن و حرياته الدستورية .
- أو تمس بسمعة التحقيق و البحث القضائي .
- تحدد كفاءات تطابق هذه المادة عن طريق التنظيم بعد استشارة المجلس الأعلى للإعلام "

المادة 40:

" يتعين على الصحفي المحترف أن يحترم بكل صرامة أخلاق و آداب المهنة أثناء ممارسة مهنته و يجب عليه أن يقوم خصوصا بما يلي :

- احترام حقوق المواطنين الدستورية و حرياتهم الفردية .
- الحرص الدائم على تقديم إعلام كامل و موضوعي .
- تصحيح أي خبر يتبين أنه غير صحيح
- التحلي بالنزاهة و الموضوعية و الصدق في التعليق على الوقائع و الأحداث
- الامتناع عن التنويه المباشر و غير المباشر بعدم التسامح و العنف
- الامتناع عن استغلال السمعة المرتبطة بالمهنة أغراض شخصية أو مادية

2-5 الضوابط الأخلاقية والتشريعية لنشر أخبار الجريمة في الصحافة المكتوبة:

وهذه مجموعة المبادئ الإعلامية و الأخلاقية التي تعتمد عليها المؤسسات الإعلامية و الصحفيين عند معالجتهم لأخبار الجرائم على صفحات الصحف المكتوبة للحفاظ على استقرار الجماهير و أمنهم النفسي، و الاجتماعي و القانوني و هذه الضوابط هي :

1-2-5 مراعاة الحق في الخصوصية :

يعتبر مبدأ الحق في الخصوصية من أبرز المبادئ التي تقوم عليها أخلاقيات و سائل الإعلام بصفة عامة و الصحافة بصفة خاصة ، و يمثل هذا الحق الاستقلال الذاتي للإنسان و يشكل شخصية و ذاتية و تعني الحياة الخاصة خصوصيات الفرد التي ينبغي أن تكون بعيدة عن أعين الناس و ألسنتهم ، و هي التي لا تمس واجبات الفرد نحو المجتمع و ليس لها تأثير على الصالح العام وعدم استخدام و سائل النشر الصحفي في استغلال حياة المواطنين الخاصة للتشهير بهم أو التشويه بسمعتهم. (فتحي حسين أحمد عامر، مرجع سابق، ص 52 ص 45)



وهو حق لكل إنسان يستخدمه للحفاظ على حياته الخاصة و يدخل في إطار مبدأ احترام الخصوصية ، حظر نشر أسماء أو صور المتهمين قبل الحكم فبمجرد ارتكاب الفرد لجريمة ما يصنع نفسه بذلك في دائرة الاتهام و الاهتمام فتقوم الصحف بتسليط الضوء عليه بنشر بياناته و معلومات عن حياته و مثل هذا النشر قد يؤدي إلى أحد الأمرين إما إلى تعاطف أفراد المجتمع مع هذا الشخص بالشكل الذي يجعل أي حكم يصدر ضده مرفوضا أو يؤدي إلى أثار سخط أفراد المجتمع عليه بالخصوص عندما يعلق الأمر بجرائم الأحداث أو الجرائم التي تقع على القصر .

وقد نص على ذلك قانون الإعلام الجزائري لسنة 1990 في المادة 91 و هو نفس المبدأ جاء في قانون الإعلام و هذا إن دل إنما يدل على تبني قانون الإعلام الجزائري لضوابط نظرية المسؤولية الاجتماعية . أما عن نشر أسماء وصفات الأحداث يؤكد علماء نفس الطفل والعاملين في المجال الاجتماعي، أن حذف اسم الطفل من الخبر المنشور أو المذاع يقلل من احتمال عودته للإجرام . فهذه الفئة لم تبلغ بع مرحلة النضج الكامل. مما يجعلها عرضة للتأثير عليها من قبل الغير. إضافة إلى بعض العوامل الاجتماعية كالتفكيك الأسري الذي قد يدفع الحدث إلى الانحراف بسبب ضعف مقاومته في التغلب عليها ونشر الفعال الصادرة عن الحدث من شأنه أن يحوله إلى شبح يمنع اندماجه في المجتمع حين اكتمال نضجه ويدرك عواقب أفعاله .

5-2-2-2-5 عدم التأثير على سير العدالة والتحقيق :

منح القانون للصحف ومختلف وسائل الإعلام ونشر أخبار الجرائم و الحوادث والقضايا لكي تؤدي رسالتها داخل المجتمع مادام النشر يحقق الصالح العام . و يراعي فيه الضوابط التي تحكمه وتمنع خروجه عن حدود النشر وأخلاقياته . لكن الإعلان العالمي لحقوق الإنسان في المادة 11: نص على أن كل شخص يعتبر بريئا حت تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون : "(أحمد غاي ، 2005، ص86) وأيضا المادة 54 من الدستور الجزائري حيث تنص على أن . "(كل شخص يعتبر بريئا حت تثبت جهة قضائية نظامية إدانته مع كل الضمانات التي يتطلبها القانون. "(أحمد غاي، المرجع السابق، ص228)

فالمتهم يحاكم امام القاضي وليس من خلال الرأي العام أو المجتمع الذي تشكله الصحافة فادا برأته المحكمة بعد ذلك فإنه سوغ يواجه إدانة من مجتمعه كما أن النشر بالشكل المطلق لكل الأخبار عن الجريمة يمكن من أن يؤدي إلى المساس بسلطة القضاء من القيام بوظيفته في تحقيق العدالة . إذا يعتمد بعض الصحفيين أحيانا كثيرة لإثارة ملبسات من أجل جذب الجمهور ما يؤدي بتضليل العدالة. فالمحكمة في المواد المدنية تحكمه قاعدة البيانات حيث أنه لا يمكن للقاضي التقيد برأيه الشخصي وعلى العكس القضاء الجزائري



يقوم على مبدأ إقناعه القاضي وقد تبلور هذه القناعة من خلال ما تنشره الصحافة من تحليل و تفسير ودليل ذلك ما جاء في المادة 307 من قانون الإجراءات الجزائية : " أن القانون لا يطلب من القضاة أن يقدموا حسابا عن الرسائل التي بها قد وصلوا إلى تكوين اقتناعهم ولا يرسم لهم قواعد بها يتعين عليهم أن يخضعوا لها على شخصه

تقدير تمام أو كفاية دليل ما. ولمن يأمرهم أن يسألوا أنفسهم في صمت وتدبير وأن يبحثوا بإخلاص ضمائرهم في أي تأثير قد أحدثته في إدراكهم الأدلة المنسدة إلى المتهم ... " (احمد غاي، المرجع السابق، ص 86) وحاجتنا في ذلك ما جاء في المادة 98 من قانون الإعلام الجزائري لسنة 1990.

5-2-3 صدق الخبر:

إن الهدف الأول للصحافة في المجتمع يجب أن يكون توفير الأخبار اليومية للمجتمع بشكل صادق وشامل بدون تزيف للحقائق أو تأليف للقصص التي لا أساس لها من الواقع بهدف جذب الجماهير للصحيفة . وكذا التفريق بين الرأي يعبر عن وجهة نظر قابلة لنقاش إلى أن يتبين إن كان يعبر عن صدق أم عن زيف ". (احمد طلعت البشيشي سنة 2005 ص78)

وما يقوم به بعض الصحف اليوم من نشر أخبار مزيفة لا يقبلها المنطق من أجل إثارة مشاعر وأحاسيس الجماهير بغض النظر عما تخلفه من سلبية وأخطار على المجتمع فالصدق أهم القيم المهنية بل انه الأساس الذي يبنى عليه الخبر الصحفي ولا يقتصر صدق الصحفي مع الآخرين (المصادر . والجمهور) بل يمتد ليشمل صدقه مع نفسه . إذ يعتبر الصدق من أهم العناصر التي تتدخل في اختبار خبر واستبعاد خبر آخر.

وجاء ذلك في العديد من المواد الإعلامية من بينها المادة 98 و المادة 78 من قانون الإعلام لسنة 1990.

5-2-4 الالتزام بنشر الجريمة في حدود قيم المجتمع والآداب العامة :

إن حرية التعبير مسؤولة اجتماعية تأتي بالدرجة الأولى لخدمة الصالح العام والمجتمع وقيمه وتقاليده فالمسؤولية تعني التحلي بأخلاقيات المهنة والتصرف بشكل مسؤول اجتماعيا وإزاء الرأي العام ومصالحه وعدم نشر الموضوعات المثيرة والخليعة التي تحرض على الإجرام والانحرافات الجنسية وتناول والترويج للمخدرات وغيرها من الأنواع لهذه الظاهرة . (فتحى حسين احمد عامر ص 60) ومراعاة نشر الجرائم بالمبالغة في الأسلوب العرض لان الخطر ليس في نشر أخبار الجريمة إنما في طريق عرضها. والصور والرسوم والمصاحبة لها.



ولذلك فإن مراعاة الصالح العام تقتضي من الصحفي أن يسأل نفسه من هو مباح وما الذي ليس مباح عند معالجته لظاهرة الجريمة . ففي ظل الصحيفة التي قد تلعب فيها الإثارة دورا من اجل جذب المزيد من القراء قد يغفل الصحفي تماما العواقب الوخيمة و الآثار السيئة التي من الممكن أن تلحق بال جماهير العريضة .

الإطار التطبيقي:

- نبذة تاريخية عن جريدة النهار
- التحليل الكمي و الكيفي لفئات الشكل (كيف قيل) للعيينة المدروسة.
- التحليل الكمي و الكيفي لفئات الموضوع (ماذا قيل) للعيينة المدروسة.
- نتائج عامة.



1- نبذة تاريخية عن جريدة النهار:

هي جريدة يومية جزائرية مستقلة تصدر عن شركة الأثير للصحافة في حيدرة بالجزائر العاصمة، صدرت عام 2007، تعتبر هذه الجريدة أول يومية إخبارية مستقلة في الجزائر تصدر عن صحفيين لم يعملوا في الصحافة الحكومية من قبل، كما أنها لا تتبع لأي حزب سياسي، يدير هذه الجريدة " أنيس رحمانى " الذي كان قد اشتغل من قبل مدير تحرير جريدة جريدة الشروق اليومي، يتم سحب جريدة النهار الجديد في أربع مطابع وهي موجودة في الجزائر العاصمة، وهران، قسنطينة، وورقلة.

يصل سحبها اليومي إلى 400 ألف نسخة وتضم الجريدة العديد من الصحفيين الذين يعتبرون من أعمدة الجريدة، فإلى جانب رئيسة التحرير "سعاد عزوز" وهي من كبار المحققين ضمن صحيفة "الخبر" سابقا نجد كلا من "محمد بوسري"، "دليلة بلخير"، "حبيبة محمودي"، "نشيدة قوادري"، "سامي سي يوسف"، و "وسيم بن عورة". وكل هؤلاء من الجيل الجديد في قطاع الصحافة لكنهم أثبتوا مكانة وتفوقا كبيرا في الميدان. و تحأول النهار اليومي معالجة القضايا الوطنية و تحليلها و إيصال هموم المواطن من خلال عرض مشاكله عبر صفحاتها كي يصل صوته إلى السلطة، كما تنطرق الجريدة إلى انتقاد سياسة البلاد و كما تقوم بنشر الأخبار الرياضية. و للجريدة نسخة الكترونية عبر شبكة الانترنت و تم فتح قناة خاصة تابعة لها و هي قناة النهار.



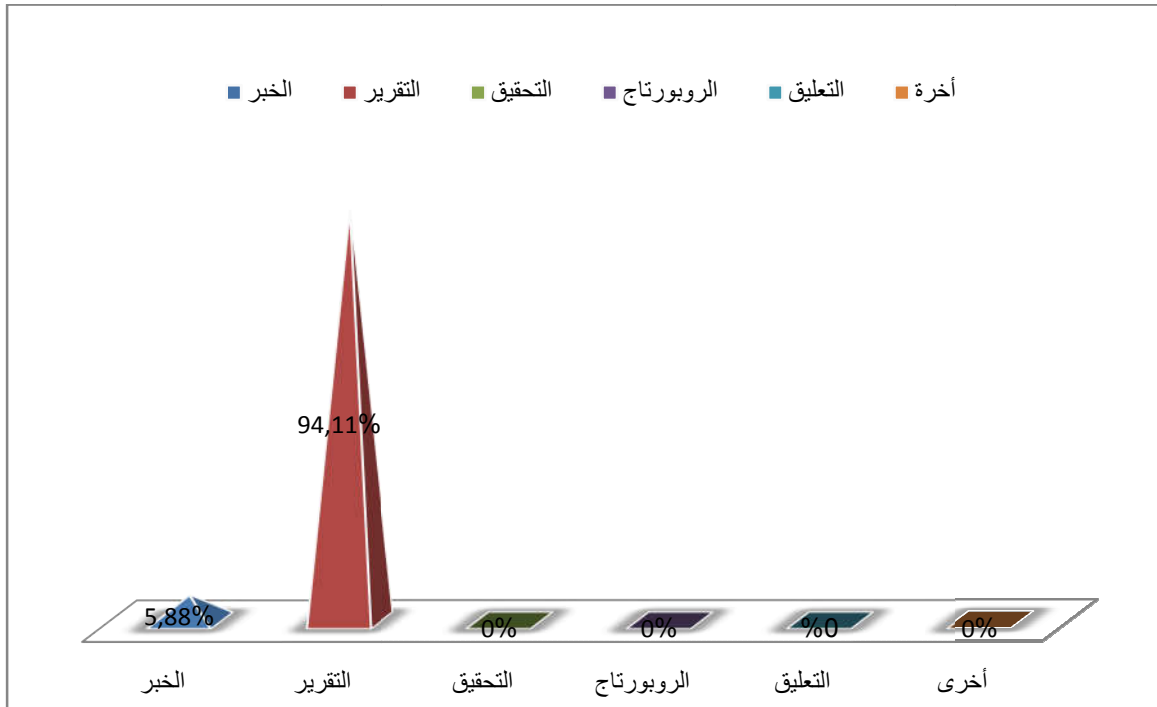
2- التحليل الكمي و الكيفي لفئات الشكل (كيف قيل) للعينة المدروسة:

1-2 الأنواع الصحفية المستخدمة:

إن لكل نوع صحفي هدفه كان إخباري أو إعلامي، و اختياره ليس بمحض الصدفة بل هو نابع من القناعات الخاصة لأسرة تحرير الجريدة، و لتبيان ذلك قمنا بدراسة الأنواع الصحفية في المادة المرتبطة بموضوع التغطية الصحفية لظاهرة لموضوع جرائم المرأى و أظهرت الدراسة كما يبين الجدول الآتي:

النسبة المئوية %	التكرار	الأنواع الصحفية
5.88%	01	الخبر
94.11%	16	التقرير
0%	0	التحقيق
0%	0	الروبورتاج
0%	0	التعليق
0%	0	أخرى
100%	17	المجموع

الجدول رقم (02) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة طبيعة الأنواع الصحفية.



الشكل البياني رقم (01) يوضح: توزيع مواضيع العينة حسب فئة طبيعة الأنواع الصحفية

1-1-2 التحليل الكمي:

نلاحظ من خلال الجدول الذي يوضح عناصر الأنواع الصحفية المتعلقة بموضوع جرائم المرأة ، أن في جريدة النهار اليومي قد وردت نسبة 94.11% لنوع التقرير الصحفي، يليها الخبر الصحفي بنسبة قدرت ب 5.88%، ثم يأتي التحقيق و الروبورتاج و التعليق و لم ترد الأنواع الأخرى.

2-1-2 التحليل الكيفي:

ومنه نقول أن تركيز جريدة النهار اليومي على التقرير الصحفي يعكس طبيعة الصحيفة محل الدراسة باعتبارها يومية إخبارية بالدرجة الأولى، تهتم بجمع الأخبار والترويج لها، لذلك اعتمدت على التقرير كنوع بارز لنقل الأخبار والوقائع الخاصة بجرائم المرأة، كما يوضحه الجدول أعلاه عن طريق نقل الخبر والتقرير لمواضيع جرائم المرأة وإهمال بعض الأنواع الصحفية الأخرى كالروبورتاج والعمود و التعليق، المقال الصحفي... الخ، فهما ينقلان الخبر كما هو دون تفسير أو تحليل أو الغوص في حيثيات الموضوع المتعلق بجرائم المرأة، هذا ما يعيب الجريدة في طريقة معالجتها لهذا الأخير، حيث أن الاعتماد على الأنواع الصحفية الأخرى يخدم المواضيع الحساسة أكثر كموضوع دراستنا. لأن التأثير على القراء و تشكيل الآراء يكون



بالتنوع و استخدام أكثر من نوع صحفي، فعلى سبيل المثال إستخدام التحقيق يتطلب وقت و مجال للنشر، بالإضافة إلى صحفي ماهر في التغطية لمثل هذه المواضيع و تتبع كل حيثياتها و عمق في التحليل.

2-2 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة المساحة للعينة المدروسة:

رقم العدد	المساحة بالسهم 2	النسبة المئوية %
01	72	%7.90
02	55	%6.13
03	75	%8.23
04	144	%15.80
05	102	%11.19
06	59	%6.47
07	44	%4.82
08	55	%6.03
09	95	%10.42
10	72	%7.90
11	84	%9.22
12	54	%5.92
المجموع	911	%100

الجدول رقم (03) يوضح: فئة المساحة بالسهم 2 المخصصة لمادة الموضوع على صفحات الجريدة

2-2-1 التحليل الكيفي:

ومن خلال معطيات جدول السابق يمكننا القول أن جريدة النهار اليومي قد منحت لموضوع جرائم المرأة قدرا ضئيلا من الأهمية، بسبب الحجم الصغير الذي خصصته له من إجمالي مساحتها التحريرية ، مما

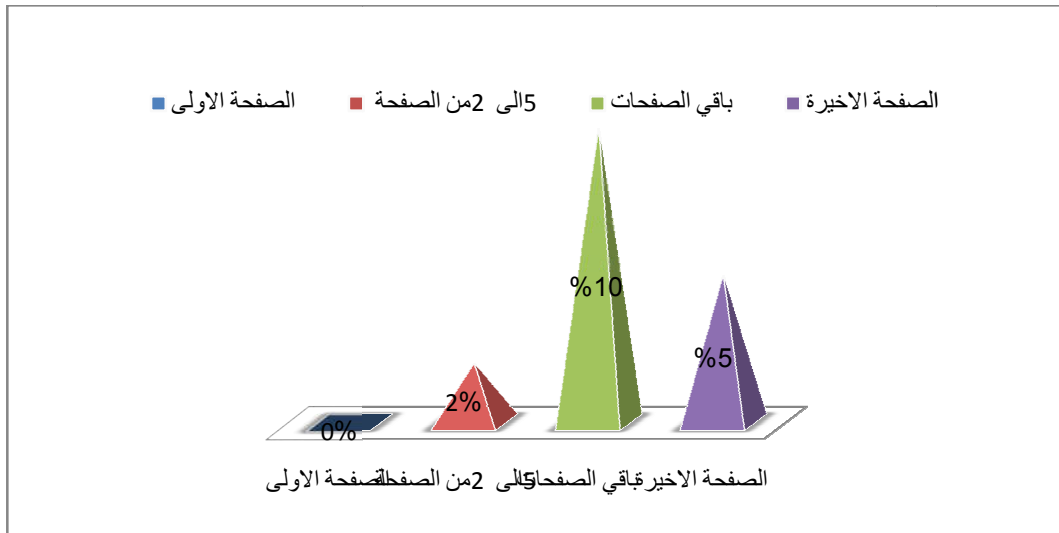


يدل على أن الجريدة لم تولي للموضوع أي أهمية بالرغم من حساسيته في المجتمع الجزائري خصوصا أننا مجتمع مسلم، مقارنة بالمواضيع الأخرى مثل: السياسية والرياضية... والتي تستحوذ على عدة صفحات كاملة في العدد الواحد من الجريدة.

2-3 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة موقع النص للعينة المدروسة:

الصفحة \ التكرار	التكرار	النسبة المئوية %
الصفحة الأولى	0	0%
من الصفحة 2 إلى 5	2	11.76%
باقي الصفحات	10	58.82%
الصفحة الأخيرة	5	29.41%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (04) يوضح: فئة توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة



الشكل البياني رقم (02) يوضح: فئة توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة



2-3-1 التحليل الكمي:

يتضح من خلال الجدول (04) الذي يمثل توزيع مادة الموضوع على صفحات الجريدة، أن جريدة النهار اليومي قد خصصت نسبة 58.82% في باقي صفحاتها في تناولها لموضوع جرائم المرأة ، ثم تليها الصفحة الأخيرة بنسبة 29.41%، في حين جاءت أقل نسبة للصفحات من 02 إلى 05 بنسبة 11.76% و منعدمة بالنسبة للصفحة الأولى.

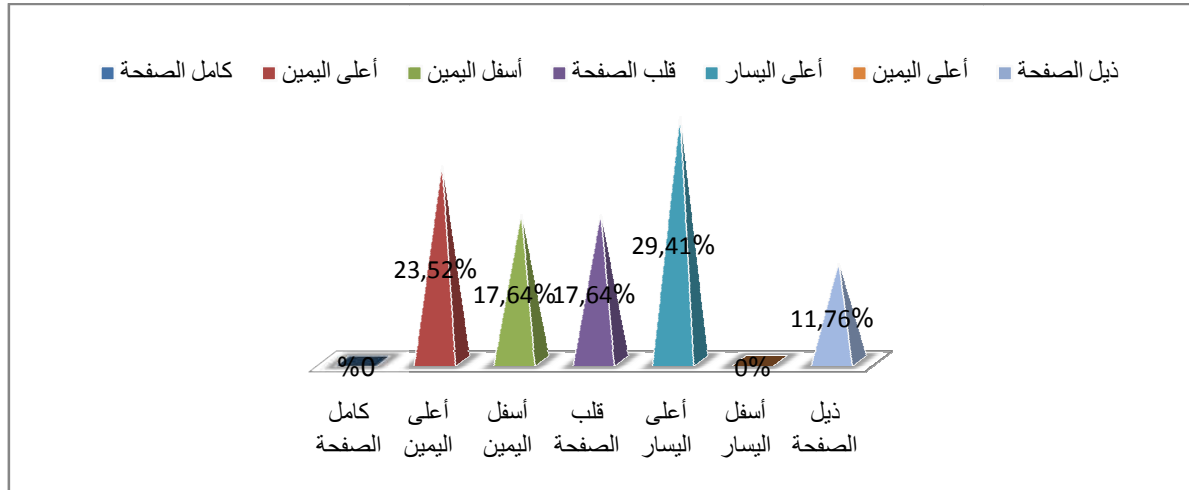
2-3-2 التحليل الكيفي:

انطلاقاً مما سبق نستنتج أن جريدة النهار اليومي قد حصرت معظم المواضيع الخاصة بجرائم المرأة في باقي الصفحات الوسطى من 6 إلى ما قبل الصفحة الأخيرة، و بإعتبار أن أهم الصفحات هي الصفحة الأولى والثالثة، فيمكننا القول أن جريدة النهار أعطت أهمية لأكثر الأحداث التي تشغل الرأي العام في هذه الفترة، مثل المواضيع السياسية و الرياضية، وبالتالي فقد أدرجتها في أهم صفحات الجريدة، بينما لم تدرج المواضيع المتعلقة بجرائم المرأة في هذه الصفحات. و تفسير ذلك ان جريدة النهار لم تولي أهمية للمواضيع المتعلقة بدراستنا على الرغم من كثرتها و تفشيها بشكل رهيب في المجتمع الجزائري، و تم ادراج مواضيع جرائم المرأة في صفحاتها الداخلية على غرار باقي المواضيع الأخرى.

2-4 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة موقع النص داخل الصفحة للعينة المدروسة:

الموقع	التكرار	النسبة المئوية %
كامل الصفحة	0	0%
أعلى اليمين	4	23.52%
أسفل اليمين	3	17.64%
قلب الصفحة	3	17.64%
أعلى اليسار	5	29.41%
أسفل اليسار	0	0%
ذيل الصفحة	2	11.76%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (05) يوضح: توزيع فئة موقع النص داخل الصفحة



الشكل البياني رقم (03) يوضح: توزيع فئة موقع النص داخل الصفحة

2-4-2 التحليل الكمي:

من خلال الجدول أعلاه الممثل لكيفية توزيع مواضيع جرائم المرأة على صفحات جريدة النهار اليومي ، نلاحظ أن التوزيع جاء بنسب متفاوتة أعلا نسبة هو موقع أعلى اليمين بنسبة قدرت 23.52%، تليها نسبة موقع أعلى اليسار بنسبة و 29.41%، في حين كانت النسبة متساوية لكل من أسفل اليمين والصفحة و كذا قلب الصفحة التي بلغت 17.64%، وبدرجة أقل لذيل الصفحة مقدرة بنسبة 11.76%، وأخر نسبة موقع أسفل اليسار و كامل الصفحة لم ترد.

2-4-2 التحليل الكيفي:

ومنه يمكننا القول أن جريدة النهار اليومي منحت موضوع جرائم المرأة أهمية بارزة لكن بدرجة قليلة، وهذا نظرا لنشرها معظم مقالاتها المتعلقة بموضوع جرائم المرأة في أعلى اليمين من الصفحة، فمواضيع النشر داخل الصفحة تختلف كل حسب أهميتها، فالمواضيع الأكثر أهمية بنجدها منشورة في أعلى الصفحة من اليمين، لأن القارئ عندما يفتح الجريدة تجذب عينه مباشرة في زاوية أعلى اليمين، بينما المواضيع الأقل أهمية بنجدها في أسفل الصفحة وفي زاويتها بحيث لا تقع عين القارئ عليها، ومن خلاله فإن إدراج جريدة النهار اليومي لمواضيع جرائم المرأة في أعلى الصفحة من الجهة اليمنى، ماهو إلا دليل على مدى اهتمام الجريدة بمثل هذه المواضيع، ورغبتها في إبراز الحدث للقارئ.



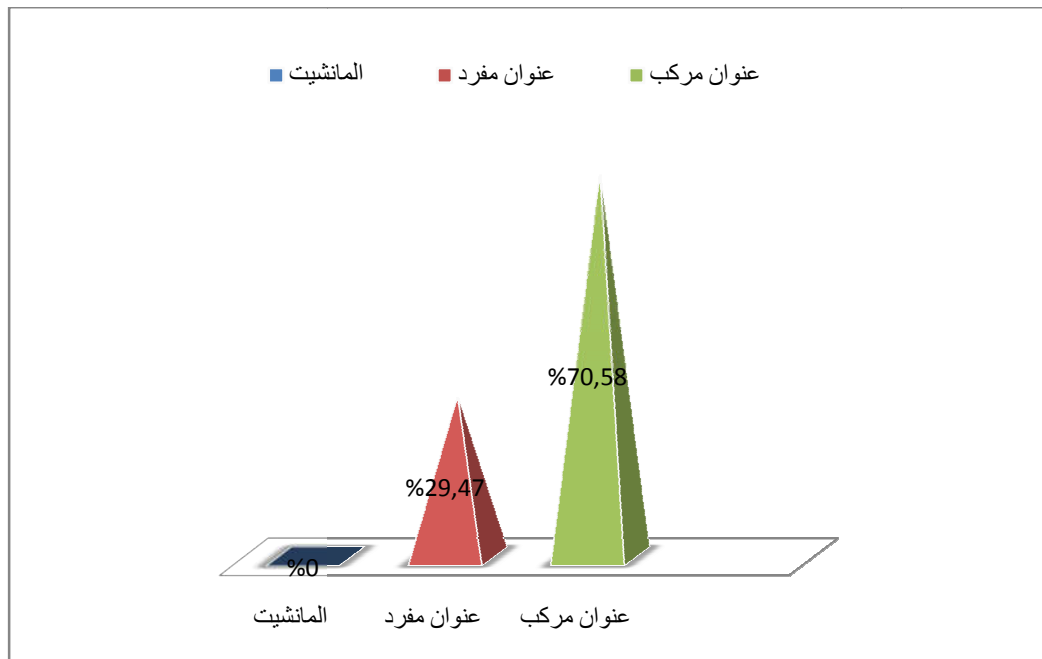
5-2 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة العناصر التيبوغرافية للعينات المدروسة:

1-5-2 العناوين:

يمثل العنوان الواجهة لأي نوع من الصحافة كانت مرئية أو سمعية أو مكتوبة، ويتضح إهتمام الجريدة بموضوع اختطاف الأطفال من خلال ما خصصته لهذا الموضوع من عناوين بارزة و ما أعطته من مساحة لها، وهذا ما يبينه لنا الجدول

العناوين	التكرار	النسبة المئوية %
المانشيت	0	0%
عنوان منفرد	5	29.41%
عنوان مركب	12	70.58%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (06) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة العناصر التيبوغرافية (العنوان)



الشكل البياني رقم (04) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة العناصر التيبوغرافية (العنوان)



2-1-5-1 التحليل الكمي:

من خلال الجدول أعلاه والذي يمثل فئة العناصر التيبوغرافية فنلاحظ أن الفئة الفرعية المتمثلة في العناوين، فإن عنصر العناوين المركبة تصدرت أول النسب والتي قدرت ب 70.58% يليها العنوان الفرعي بنسبة 29.41%، في حين جاء المانشيت لم ترد اطلاقا.

2-1-5-2 التحليل الكيفي:

العنوان يعتبر مؤشرا يعتمد عليه لمعرفة أهمية المواضيع المنشورة، حيث يلعب شكل العنوان دورا كبيرا في إثارة اهتمام القارئ وجذبه لقراءة موضوع معين، و تختلف أهمية كل موضوع تبعا لاختلاف العنوان المصاحب.

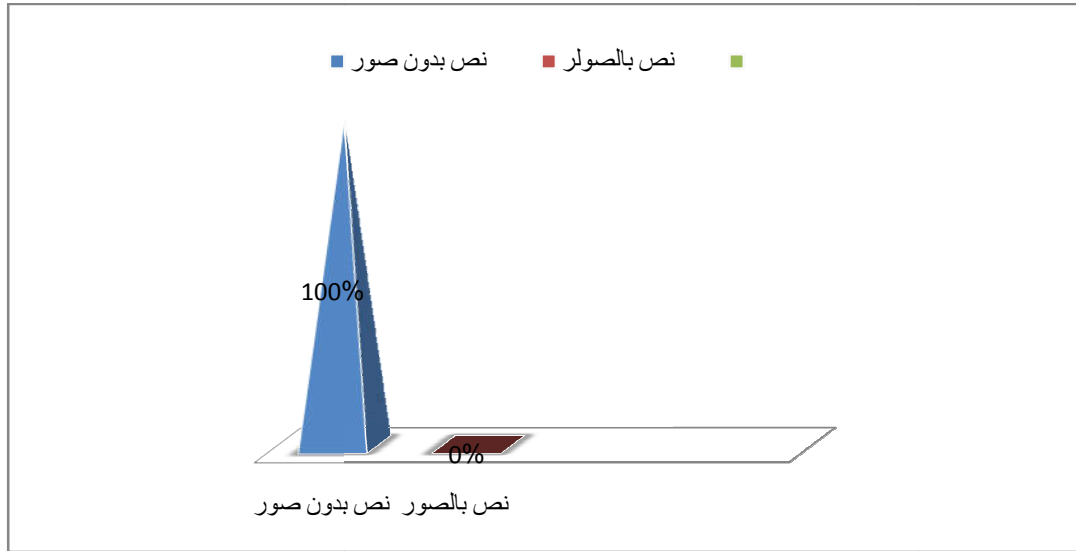
وانطلاقا من الجدول أعلاه يمكننا القول أن جريدة النهار اليومي اعتمدت على نوعين من العناوين أثناء معالجتها لجرائم المرأة، و الذي توضح قلة الإهتمام الذي توليه جريدة النهار اليومي لهذه الأخيرة، حيث لم يتم استخدام المانشيت بتاتا على اعتبار ان الموضوع المرافق له يكون بقدر اهميته، في حين وردت أغلبية مواضيع جرائم المرأة بعناوين مركبة، و يعاب عليها انها تغني القارئ عند قراءته لها عن التوغل في صلب الموضوع و معرفة باقي التفاصيل المتعلقة به، بمعنى ان العناوين المركبة تكون كافية و وافية بالمعلومات حول الحدث أو القضية، و هذا الشيء يضعف من قيمة الموضوع و إحداث الاثارة و التشويق في معرفة أكثر التفاصيل حوله عكس العنوان المنفرد و المانشيت.

2-5-2 الصور:

يعتبر التعرف على هذه الفئة امر ضروري حيث يوضح إلى أي مدى اهتمت الجريدة باستخدام العناصر التيبوغرافية المختلفة، في ابراز موضوع جرائم المرأة على صفحاتها.

النسبة المئوية %	التكرار	الصورة
100%	17	نص بدون صور
0%	0	نص مع الصور
100%	17	المجموع

الجدول رقم (07) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة العناصر التيبوغرافية (الصور)



الشكل البياني رقم(05) يوضح: توزيع مواضيع عينة البحث حسب فئة العناصر التيبوغرافية (الصور)

2-2-5-2 التحليل الكمي:

أما فيما يخص الصورة فيظهر لنا من خلال الجدول أعلاه أن عنصر النص بدون صور جاء في المرتبة الأولى بنسبة 100%، في حين لم يرد عنصر النص بالصور.

2-2-5-2 التحليل الكيفي:

وبالرجوع إلى بيانات الجدول المبينة أعلاه، تظهر لنا أن جل المواضيع المتعلقة بجرائم المرأة بدون صور، هذا ما يعكس لنا مجددا قلة الاهتمام الذي توليه جريدة النهار اليومي لمثل هذه المواضيع، فالصورة لها تأثير كبير على القراء، بل يذهب بعض العلماء إلى القول بأن الصورة أكثر تأثير من الكلمة المطبوعة، ولذلك فالصورة تعتبر أهم الوسائل التي يستعملها الصحفي لإبراز أهمية الموضوع و إضفاء الحيوية و التشويق عليه، وهو ما لم تعتمد عليه جريدة النهار اليومي في معالجتها الدراسة.

إن عدم وجود الصور المصاحبة لموضوع جرائم المرأة دلالة على عدم التغطية الفعلية للحدث من قبل مراسلي الجريدة، و إنما الإكتفاء بما يأتي لها من مصادر أمنية أو المحاكم، و هذا ما يضعف و يقلل من قيمة و تأثير المحتوى الاعلامي على القارئ و جذبه لمثل هذه المواضيع الحساسة و المتفشية في المجتمع الجزائري و كذا تبيان مخاطر إنتشارها و ما آلة إليه المرأة الجزائرية، بالإضافة إلى طبيعة النوع الصحفي المستخدم.

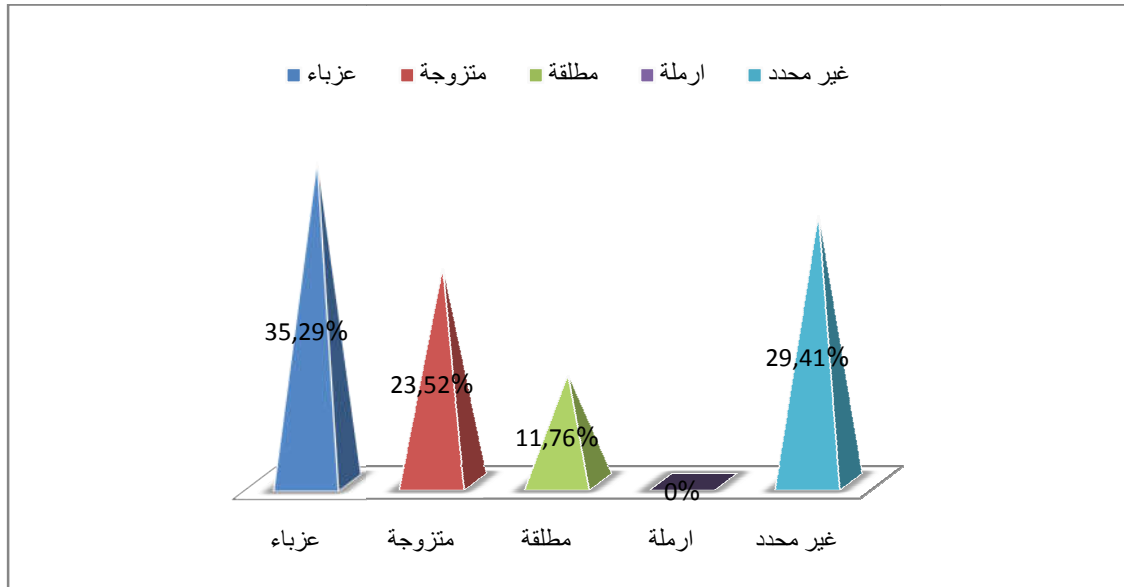


3- التحليل الكمي و الكيفي لفئات الموضوع (ماذا قيل) للعينة المدروسة:

1-3 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة الحالة الاجتماعية للعينة المدروسة:

الحالة الاجتماعية	التكرار	النسبة المئوية %
عزباء	6	35.29%
متزوجة	4	23.52%
مطلقة	2	11.76%
ارملة	0	0%
غير محدد	5	29.41%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (08) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الحالة الاجتماعية



الشكل البياني رقم (06) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الحالة الاجتماعية



1-1-3 التحليل الكمي:

تكشف قراءة الجدول السابق ان غالبية الجرائم ارتكبت من قبل العازبات بنسبة 35.29%، في حين وجدت نسبة اجرام المرأة الغير محددة الهوية بـ 29.41%، اما إجرام المرأة المطلقة فقد احتلت المرتبة الثالثة بنسبة 11.76%، في لم تسجل الارامل بأي نسبة.

2-1-3 التحليل الكيفي:

كشف تحليل مضمون جرائم المرأة ان الغالبية العظمى للمجرات مرتكبات مختلف انماط الجرائم من العازبات، و تفسير إرتفاع نسبة إجرام هذه الفئة انها تعيش نوعا من الظروف المختلفة صعبة، و قلة الرقابة الاسرية على تصرفات العازبات و منحها الحرية الزائدة عن اللزوم مما ادى إلى عدم القدرة على السيطرة عليها.

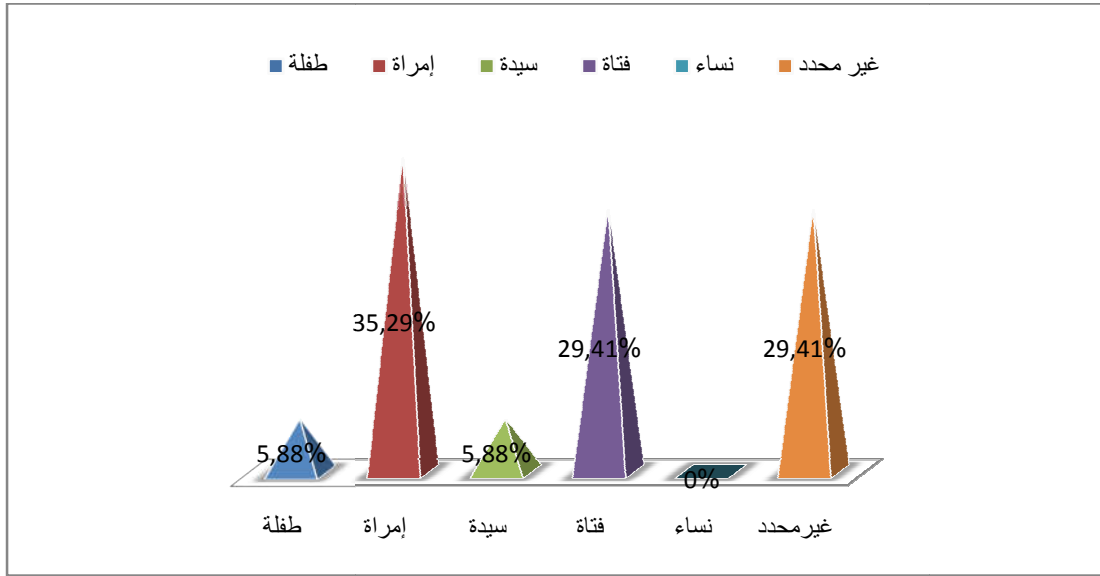
اما فيما يخص عدم تحديد هوية المرأة المجرمة إن كانت عزباء، أو مطلقة، أو أرملة، أو دون ذلك يؤكد بأن صحفي جريدة النهار لا يقوم بتغطية الاحداث بنفسه و إنما يعتمد في جمع المعلومات على

المحاكم و كذا مراكز الامن دون التنقل إلى مكان الحدث لحظة وقوعه.

2-3 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة الصيغة اللفظية الدالة على المرأة القائمة بالفعل:

النسبة المئوية %	التكرار	الصيغة اللفظية الدالة على المجربة
5.88%	1	طفلة
35.29%	6	إمرأة
5.88%	1	سيده
29.41%	5	فتاة
0%	0	نساء
29.41%	5	غير محدد
100%	17	المجموع

الجدول رقم (09) يوضح : توزيع المجرات حسب فئة الصيغة اللفظية الدالة على المرأة القائمة بالفعل



الشكل البياني رقم (07) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الصيغة اللفظية الدالة على المرأة القائمة بالفعل

1-2-3 التحليل الكمي:

انطلاقاً من قراءة الجدول سالف الذكر تبين لنا بأن صيغة امرأة الدالة على المرتكبة للفعل الاجرامي أي الجريمة احتلت المرتبة الأولى في هذه الدراسة بنسبة 35.29%، و اما المرتبة الثانية فكانت لصيغة فتاة بنسبة 29.41% متساوية مع مؤشر غير محدد، ثم تليها في المرتبة الثالثة صيغة سيدة و طفلة بنسبة 5.88%، في حين لم يرد لفظ النساء بأي نسبة.

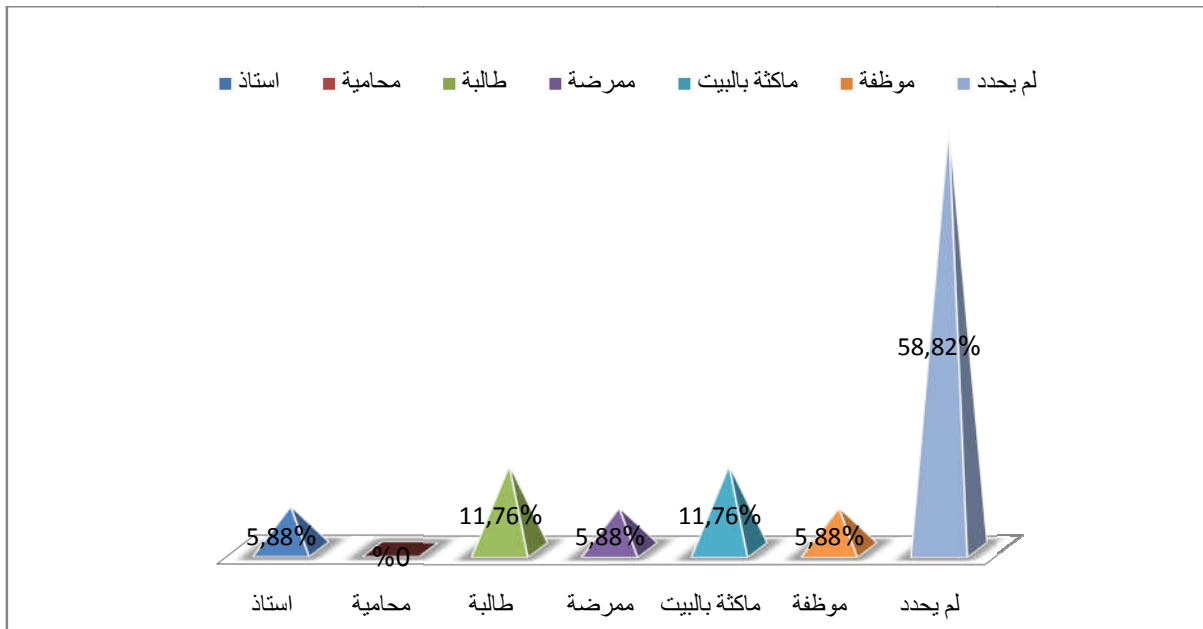
2-2-3 التحليل الكيفي:

إستخدام لفظ امرأة في التعبير عن الجريمة في أغلبية مواضيع الدراسة، دلالة على عدم التوصل الدقيق في تحديد هوية الجريمة، أي عدم المقدرة على تحديد الخصائص الديموغرافية للمرأة المجرمة بدقة، و التعليق على ذلك عدم مهنية و إحترافية صحفي الجريدة لانه يفترض منهم التدقيق في التغطية الإعلامية و نقل ادق التفاصيل حول الأحداث و القضايا المعالجة من طرفهم هذا من جهة، و من جهة أخرى يصعب التحديد في حالات يتم فيها التحفظ على هوية المرأة أثناء التحقيق.

3-3 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة الحالة المهنية للمجرمة:

النسبة المئوية %	التكرار	الحالة المهنية
5.88%	1	استاذة
0%	0	محامية
5.88%	1	طالبة
5.88%	1	ممرضة
17.64%	3	ماكثة بالبيت
5.88%	1	موظفة
58.82%	10	لم يحدد
100%	17	المجموع

الجدول رقم (10) يوضح : توزيع المرأة المجرمة حسب فئة الحالة المهنية



الشكل البياني رقم (08) يوضح : توزيع المرأة المجرمة حسب فئة الحالة المهنية



3-3-1 التحليل الكمي:

من خلال معطيات الجدول نجد ان حوالي نصف العينة لم تنشر الجريدة عن الحالة المهنية للمجربة كما توضحها نسبة 58.82%، في حين نجد نسبة 17.64% مأكنة بالبيت ، و تأتي فئة الموظفة و الطالبة و المرضة و الاستاذة بنسب متساوية تقدر بـ 5.88%، اما عن فئة المحامية فلم ترد.

3-3-2 التحليل الكيفي:

يعكس تحليل مضمون جرائم المرأة أن نسبة عدم تحديد الحالة المهنية للمرأة المجربة أخذت حصة الأسد، و تفسير ذلك راجع لعدم التوصل أو الحصول على المعلومات بشكل دقيق من مصادرها المعتمدة، أو ان القضية المعالجة قيد التحقيق فلا يتم الافصاح عن هوية المجربة فيقوم الصحفي بالتمويه للموضوع المعالج، و إلا ان التغطية الاعلامية للحدث في حد ذاتها غير انية و مواكبة لتطورات و مستجدات الحدث.

و يمكن تفسير أيضا عدم التصريح بالمهنة في خبر الجريدة، إلى اهتمام الناشر بالفعل الاجرامي أو نمط الجريمة في حد ذاتها و كيفية حدوثها دون الاهتمام بخصائص الجريمة المختلفة.

في حين يعكس تحليل المضمون وجود عدد كبير من الماكثات بالبيوت دون عمل بنسبة معتبرة ، و لعل هذا امر طبيعي كما ذهبت اليه معظم الدراسات بأن هناك علاقة بين البطالة و تفشي الجريمة.

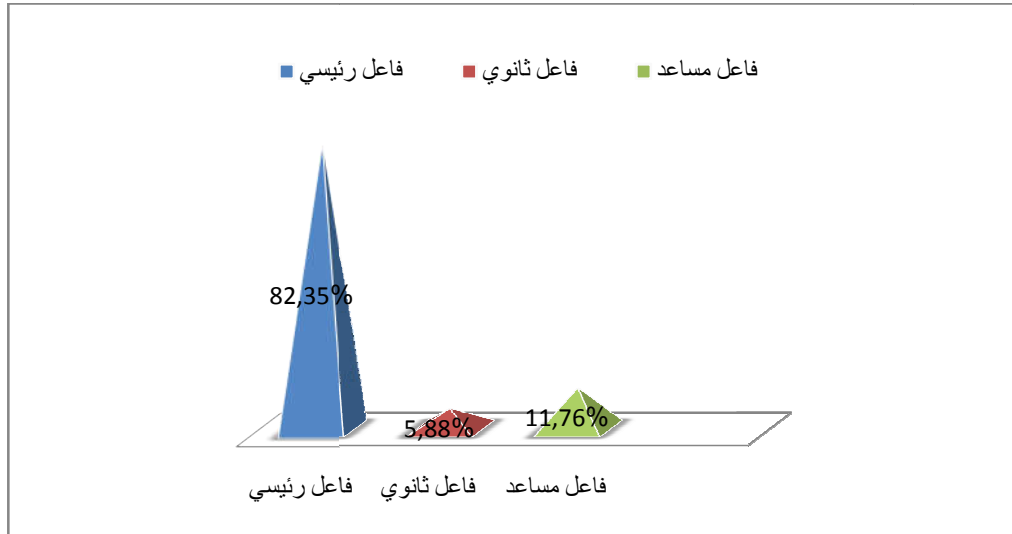
اما وجود الطالبة و الموظفة و كذا الاستاذة و المرضة بنفس النسبة و اقل من الفئة السابقة، فيمكن تفسيره بإرتباطه بطبيعة الجريمة المرتكبة و مكان حدوثها.

3-4 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة الفاعلة:

الفاعل المحوري هو الفاعل الذي دار في فلكه المضمون، حيث قسم إلى فاعل رئيسي كان له وقع على الأحداث و تكرر تدأوله في المضمون باستمرار، و فاعل ثانوي مؤثر لكن بدرجة أقل من الأولى، بالإضافة إلى الفاعل المساعد في عملية الاجرام.

الفاعل	التكرار	النسبة المئوية %
فاعل رئيسي	14	82.35%
فاعل ثانوي	1	5.88%
فاعل مساعد	2	11.76%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (11) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الفاعل



الشكل البياني رقم (09) يوضح : توزيع المجرمات حسب فئة الفاعل

3-4-1 التحليل الكمي:

يتضح لنا من خلال الجدول رقم 10 بان نسبة 82.35% كانت للفاعل المحوري الأساسي في قضايا إجرام المرأة و التي غطتها جريدة النهار اليومي، و هي نسبة كبيرة و صانعة للحدث مقارنة بنسبة الجريمة كفاعل مساعد في عملية الاجرام مقدرة بـ 11.76%، وكذا نسبة 5.88% لمجربة كفاعل ثانوي.

3-4-2 التحليل الكيفي:

إن تركيز الصحيفة على تحديد هوية المرأة المجرمة كونها فاعل رئيسي أو ثانوي أو فاعل مساعد في العمل الاجرامي، دليل على أن الصحيفة كانت متتبعة لما يجري بالساحة الجزائرية وملتزمة بجراة الصحيفة من خلال هذا التحديد الدقيق للمرأة المتورطة و تبيان مختلف خصائصها هذا من جهة.

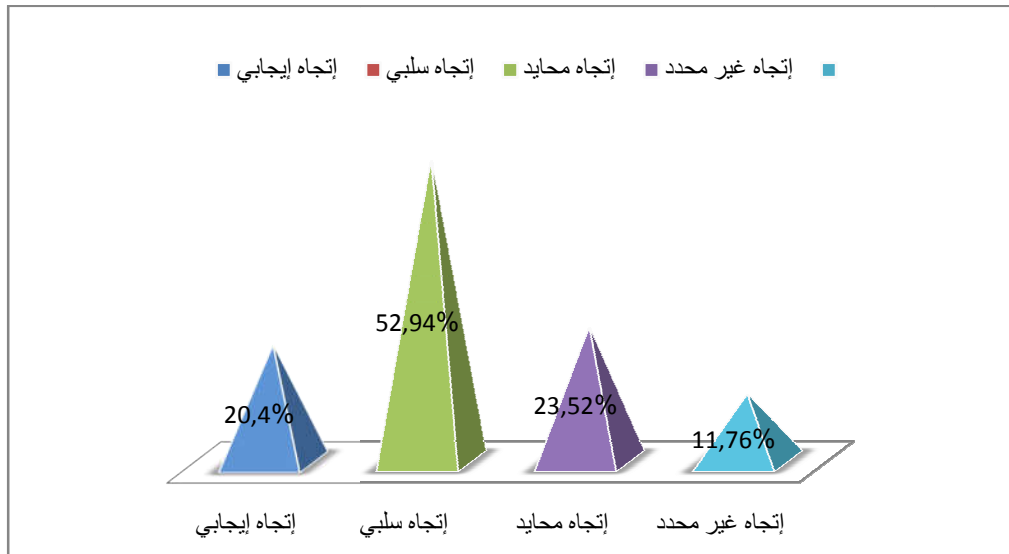
و من جهة ثانية إرتفاع معدل كون المرأة هي الفاعل الرئيسي في العمل الاجرامي، دليل على ان المرأة قد إقتحمت عالم الجريمة و الاجرام بإحترافية، و هي مخيرة غير مسيرة، و غير مجبرة بل متعمدة لإرتكاب الفعل الاجرامي، و يمكن تفسير ذلك بنقص الوازع الديني لدى المرأة المجرمة، و كذا التركيبة الاجتماعية التي تعيش فيها و عدم إحترامها و مراعاتها لضوابط الاخلاقية و الاجتماعية السائدة في المجتمع الجزائري، أو يرجع سبب كونها الفاعل الرئيسي في إرتكاب الجريمة إلى الظروف و الضغوطات الإجتماعية و النفسية التي تمر بها هذه المرأة مما قد تجعل منها وحشا بشريا بعدما كانت القلب النابض بالحب و الاحنان و الامان.



3-5 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة الإتجاه:

النسبة المئوية %	التكرار	الاتجاه
11.76%	2	إتجاه أيجابي
52.94%	9	إتجاه سلبي
23.52%	4	إتجاه محايد
11.76%	2	اتجاه غير واضح
100%	17	المجموع

الجدول رقم (12) يوضح : فئة طبيعة إتجاه الصحيفة الصادر عن الموضوع المعتمد



الشكل البياني رقم (10) يوضح : فئة طبيعة إتجاه الصحيفة الصادر عن الموضوع المعتمد

3-5-1 التحليل الكمي:

يتضح من خلال الجدول أعلاه الممثل في اتجاه المادة الإعلامية لجريدة النهار اليومي، من حيث تناولها لموضوع جرائم المرأة، أن موقف الجريدة جاء سلبي بنسبة 52.94%، ثم يليه الاتجاه المحايد بنسبة قدرت بـ 23.52%، ثم الاتجاه الإيجابي بنسبة 11.76%، متساوية مع اتجاه غير واضح.

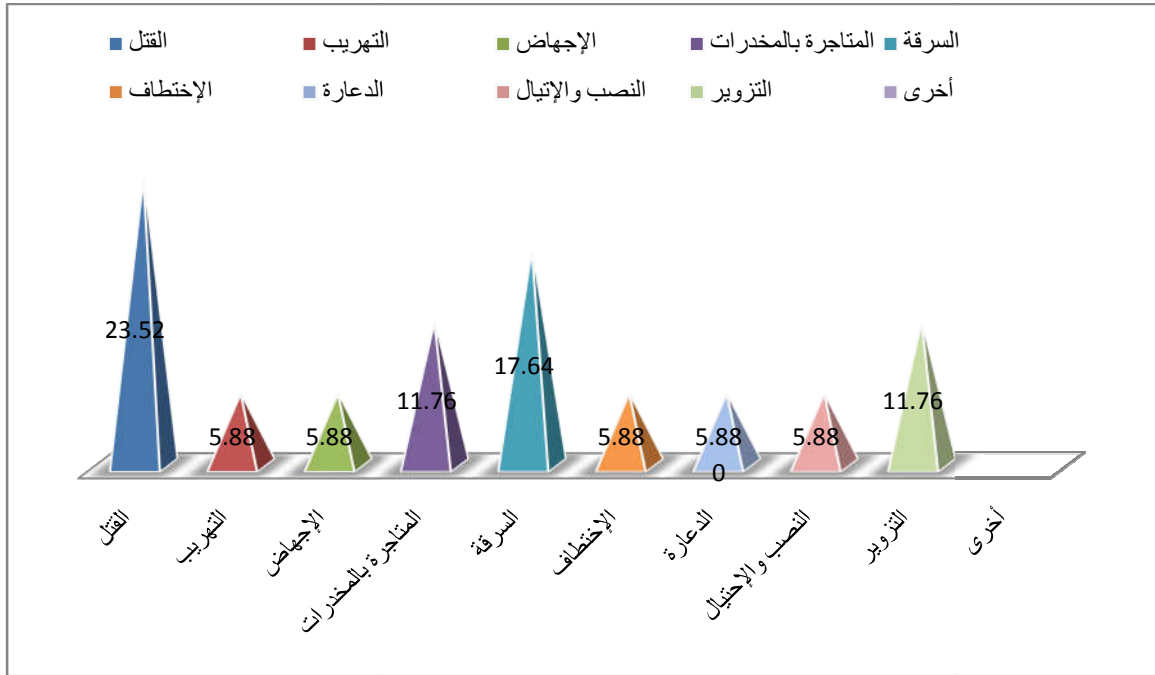
3-5-2 التحليل الكيفي:

ومنه نستنتج أن سبب ارتفاع الموقف السلبي لجريدة النهار اليومي اتجاه موضوع جرائم المرأة، إلى كون أغلب المواضيع المتناولة مجرد نقل وسرد للوقائع دون اتخاذ موقف إرائها، سواء عن طريق تقديم حلول أو توصيات لمحاولة التخلص من الظاهرة الخطيرة التي تتزايد في الأونة الأخيرة في المجتمع الجزائري.

3-6 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة طبيعة الجريمة:

النسبة المئوية %	التكرار	طبيعة الجريمة
23.52%	4	القتل
5.88%	1	التهريب
5.88%	1	الاجهاض
11.76%	2	المتاجرة بالمخدرات
17.64%	3	السرقه
5.88%	1	الإختطاف
5.88%	1	الدعارة
5.88%	1	النصب و الاحتيال
11.76%	2	التزوير
5.88%	1	اخرى
100%	17	المجموع

الجدول رقم (13) يوضح : فئة طبيعة الجريمة



الشكل البياني رقم (11) يوضح : فئة طبيعة الجريمة

3-6-1 التحليل الكمي:

يتضح لنا من خلال معطيات الجدول السابق أن أعلى نسبة كانت لجريمة القتل و التي بلغت نسبة 23.52%، تليها في المرتبة الثانية جريمة السرقة بنسبة 17.64%، اما المرتبة الثالثة و التي نسبتها 11.76% فهي متساوية بين جريمتي المتاجرة بالمخدرات و التزوير، و في المرتبة الرابعة جاءت كل من جريمة التهريب، الاجهاض، الاختطاف، الدعارة، النصب و الاحتيال، جرائم اخري بنسب تتساوية بلغت 5.88%.

3-6-2 التحليل الكيفي:

تبين من خلال البيانات السابقة و الملاحظات التي سجلت عن طبيعة و نوع الجرائم المرتكبة من قبل المرأة، و التي كشفت عنها تحليل المضمون أن المرأة لم تعد تقتصر على الجرائم التقليدية كالديعة، و السرقة و الضرب، بل برزت لنا أنماط أخرى تمارسها المرأة و كانت حكرًا على الرجال كالاختلاس، و الرشوة، و التزوير، وقضايا الارهاب، و كذلك إنتمائها إلى عصابات و شبكات الإختطاف و التهريب، و الإجهاض، و تزوير العملات... إلى غير ذلك من أنواع الجريمة المنظمة.

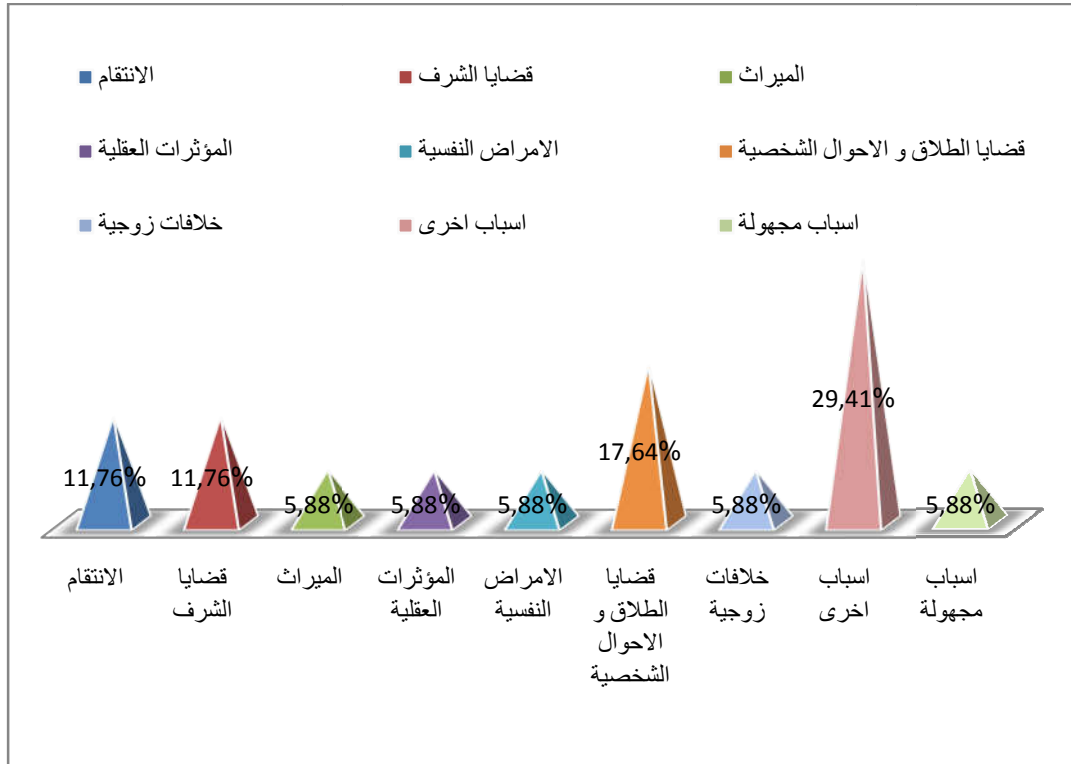


و عليه يمكن القول أن جرائم المرأة في الجزائر قد أخذت أبعادا جديدة تماشيا مع تطور أنماط الجريمة في المجتمع، كما ان المرأة أصبحت جد عنيفة في إرتكاب الجريمة دون ان يرف لها جف و تتعامل بكل قصوى في حق ضحاياها و حتى في حق نفسها.

3-7 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة الاسباب المؤدية لإجرام المرأة:

سبب الإجرام	التكرار	النسبة المئوية %
الانتقام	2	11.76%
قضايا الشرف	2	11.76%
الميراث	1	5.88%
المؤثرات العقلية	1	5.88%
الامراض النفسية	1	5.88%
قضايا الطلاق و الاحوال الشخصية	3	17.64%
خلافات زوجية	1	5.88%
اسباب اخرى	5	29.41%
اسباب مجهولة	1	5.88%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (14) يوضح : فئة الاسباب المؤدية لاجرام المرأة



الشكل البياني رقم (12) يوضح : فئة الاسباب المؤدية لاجرام المرأة

1-7-3 التحليل الكمي:

تكشف معطيات الجدول السابق على 29.41% هي اعلى نسبة لنوع جرائم المرأة، و هي عبارة عن اسباب اخرى متمثلة في الخوف من الفضيحة، التستر عن فعل شنيع، اسباب إقتصادية مختلفة، ظروف اجتماعية قاهرة....الخ، اما المرتبة الثانية هي قضايا الطلاق و الاحوال الشخصية بنسبة 17.64%، اما عن قضايا الشرف و الانتقام فجاءت بنسبة متساوية تقدر بـ 11.76%، في حين فان نسبة 5.88% كانت متساوية بين قضايا الميراث، المؤثرات العقلية (تعاطي المخدرات و الادمان)، الامراض النفسية و العقلية، خلافات زوجية و كذا اسباب مجهولة.

2-7-3 التحليل الكيفي:

من خلال تحليل بيانات الجدول رقم 12 نجد أن هناك تفاوت في دوافع المجرمات حسب نمط الجريمة التي ارتكبتها، فقد تبين أن من مجموع الجرائم كان ورائها الدافع الاقتصادي بدرجة كبيرة حيث تلجأ المرأة إلى السرقة و النصب و الاحتيال، و السطو، و تجارة المخدرات، و الاختلاس، و الرشوة، و التزوير لكسب المال



لتلبية إحتياجاتها، و في أغلب الاحيان تلجأ المرأة إلى ممارسة الدعارة كوسيلة أسهل و أوفر لكسب المال، بمعنى أن الفقر و الحاجة إلى المال هي التي تدفع بالمرأة إلى إرتكاب الجرائم.

في حين ان الدافع الاجتماعي يكمن في كون ان المشاكل و الصراعات العائلية و الشجار داخل الاسرة و خارجها تؤدي إلى ضغوط على المرأة مما تدفع بها إلى التنفيس عن هذا التوتر، فتلجأ إلى الاعتداء على الآخرين قد تؤدي إلى حدوث عاهة بالضحية و في بعض الحيات تؤدي إلى تصفيته من الوجود، يعني أن الاحساس بالضغوط الناجمة من الحياة الإجتماعية و الاسرية هي المسؤولة نوعا ما عما تأتيه المرأة من سلوكات انحرافية.

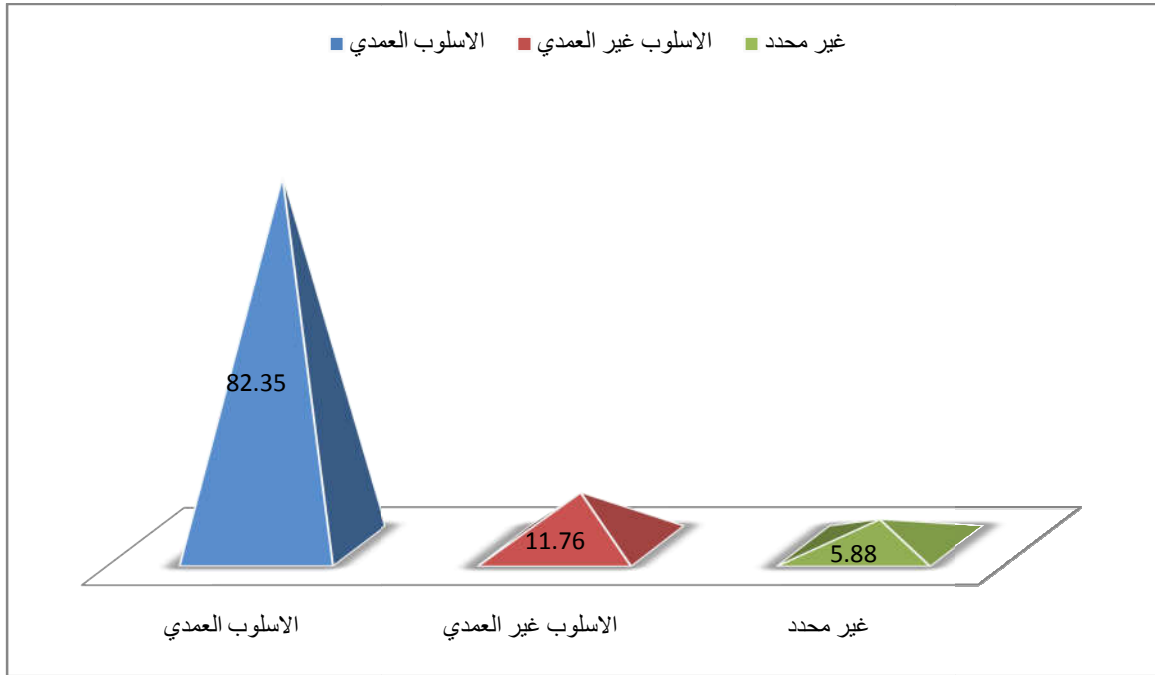
يليه الدافع النفسي، حيث تنبت جذور الغيرة و الحقد و التي بدورها تولد دافع الانتقام من الآخر إما بضربه و احيانا بقتله، في حين يكون الخوف من العار دافع نفسي يدفع بالمرأة إلى دفن ثمة خطيئتها و ذلك لإبعاد الفضيحة التي ستوصم بها كا العائلة.

أما عن عدم تحديد الجريمة لدوافع إرتكاب الجريمة فيها، لأن الخبر جاء مختصرا يهتم بالسلوك الإجرامي دون التعمق في الدوافع و العوامل التي كانت و راء ذلك.

8-3 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة أسلوب إجرام المرأة :

نوع الاسوب الاجرامي	التكرار	النسبة المئوية %
الاسلوب العمدي	14	82.35%
الاسلوب الغير عمدي	2	11.76%
غير محدد	1	5.88%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (15) يوضح : فئة أسلوب إجرام المرأة



الشكل البياني رقم (13) يوضح : فئة أسلوب إجرام المرأة

1-8-3 التحليل الكمي:

من خلال معطيات الجدول رقم 13 يتضح أن أعلى نسبة لاسلوب إجرام المرأة هو الاسلوب العمدي مقدرا بـ 82.35%، في حين جاءت نسبة 11.76% للاسلوب الغير العمدي، اما نسبة 5.88% فكانت للاسلوب الغير محدد للسلوك الإجرامي لدى المرأة.

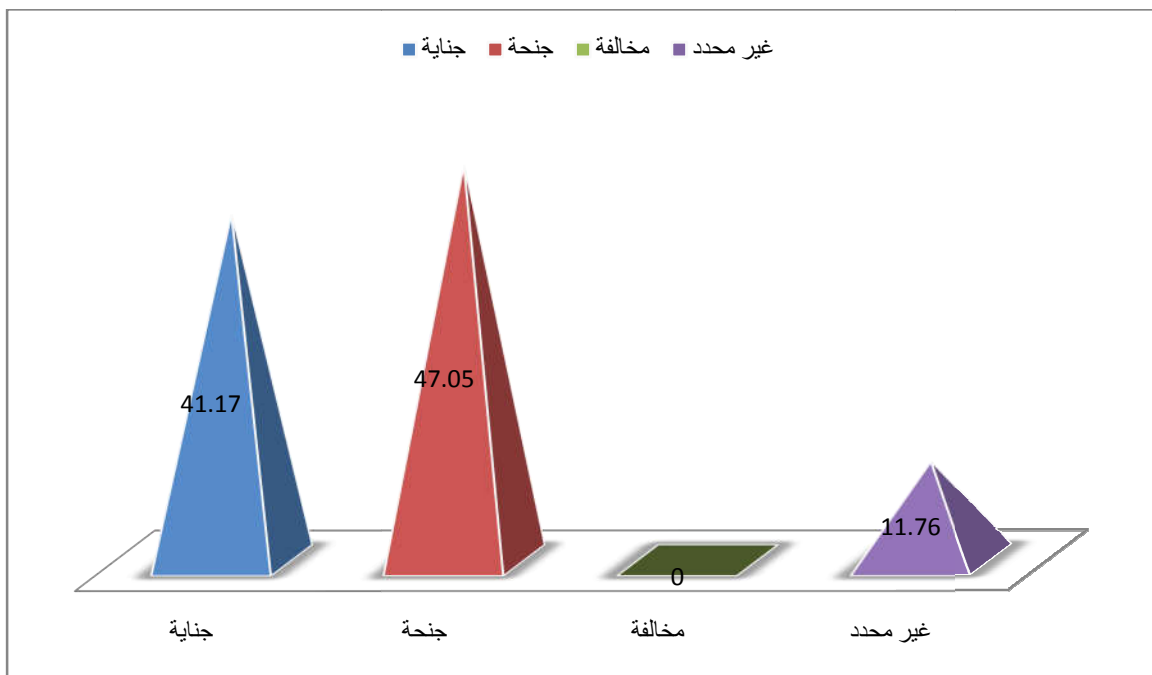
2-8-3 التحليل الكيفي:

أكدت معطيات جدول الأسلوب المستخدم في ارتكاب الجريمة على إصرار و تعمد المرأة في جرمها، وتأكيد كبير على كونها الفاعل الرئيسي في ذلك دون أي ضغط يسلط عليها أو تهديد يقع على عاتقها، و هذه مؤشرات على تطور الفعل الإجرامي و العدواني عند المرأة الجزائرية، و الذي يستوجب منا تسليط الضوء على أسباب تناميها.

9-3 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة نوع الجريمة :

نوع الجريمة	التكرار	النسبة المئوية %
جنائية	7	41.17%
جنحة	8	47.05%
مخالفة	0	0%
غير محدد	2	11.76%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (16) يوضح : فئة نوع الجريمة



الشكل البياني رقم (14) يوضح : فئة نوع الجريمة

3-9-1 التحليل الكمي:

من خلال معطيات الجدول سالف الذكر يتضح أن كل من الجنحة و الجنأية بنسب متقاربة و هي على التوالي: 47.05%41.17%، في حين كانت نسبة عدم تحديد نوع الجريمة قانونيا بـ 11.76%.

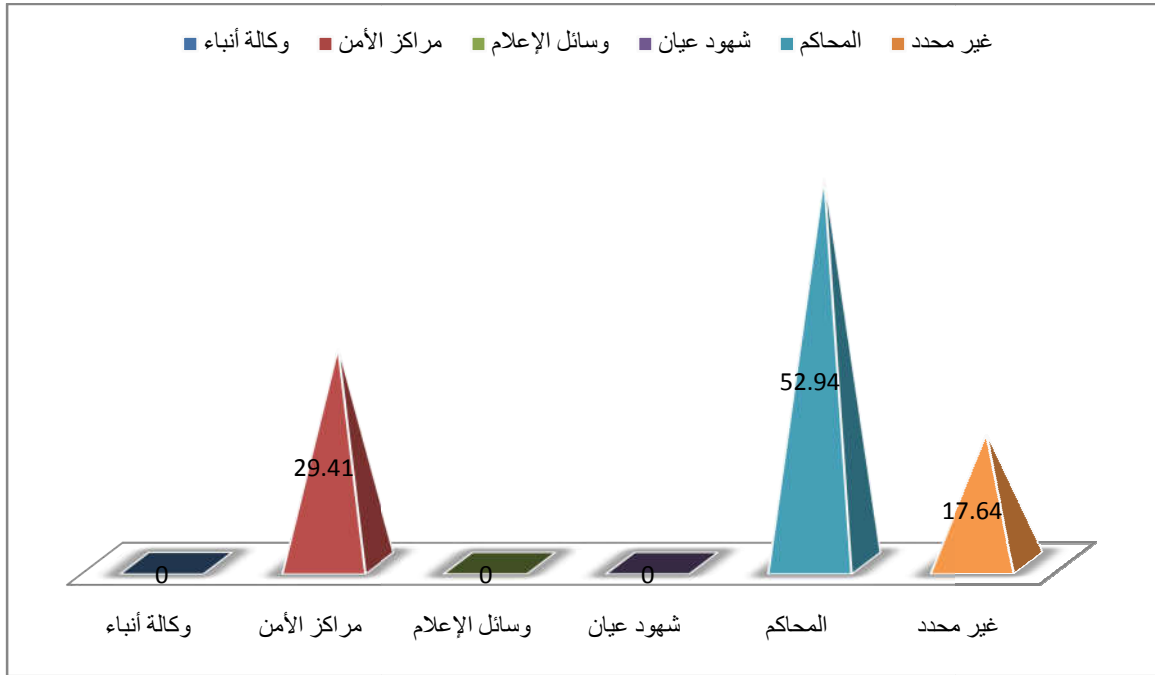
3-9-2 التحليل الكيفي:

يؤكد إرتفاع نسبة الجنأية عن باقي الانواع الاخرى إلى ما توصلنا اليه سابقا في نوع و اسلوب الجريمة المرتكبة من قبل المرأة، و هذا تأكيد ثاني على كونها الفاعل الرئيسي و كذا تجردها من رمز الامومة و العطاء، و اصبحت مصدرا للخوف و الذعر، فقد دخلت الجريمة من بابها الواسع، لأسباب قد لا تظهر من خلال المواضيع و أسلوب معالجتها، لكن علة الأغلب هناك دوافع كامنة مرتبطة بظروف الجريمة.

3-10 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة اهم المصادر :

أهم المصادر	التكرار	النسبة المئوية %
وكالة أنباء	0	0%
مراكز الامن	5	29.41%
وسائل الإعلام	0	0%
شهود عيان	0	0%
المحاكم	9	52.94%
غير محدد	3	17.64%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (17) يوضح: أهم امصادر المعلومات التي اعتمدتها جريدة النهار اليومي أثناء معالجتها لموضوع جرائم المرأة



الشكل البياني رقم (15) يوضح: أهم امصادر المعلومات التي اعتمدتها جريدة النهار اليومي أثناء معالجتها لموضوع جرائم المرأة

3-10-1 التحليل الكمي:

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه الذي يوضح مصادر المعلومات المعتمدة من طرف جريدة النهار

اليومي، أثناء معالجتها موضوع جرائم المرأة ، أن فئة المحاكم تصدرت أعلى النسب بلغت 52.94%، ثم تليها مصالح الامن بنسبة 29.41%، في حين جاءت فئة مصدر الغير محدد بنسبة 17.64%، أما عن وكالة الأنباء، ووسائل الإعلام و شهود العيان فكانت نسبتها 0%.

3-10-2 التحليل الكيفي:

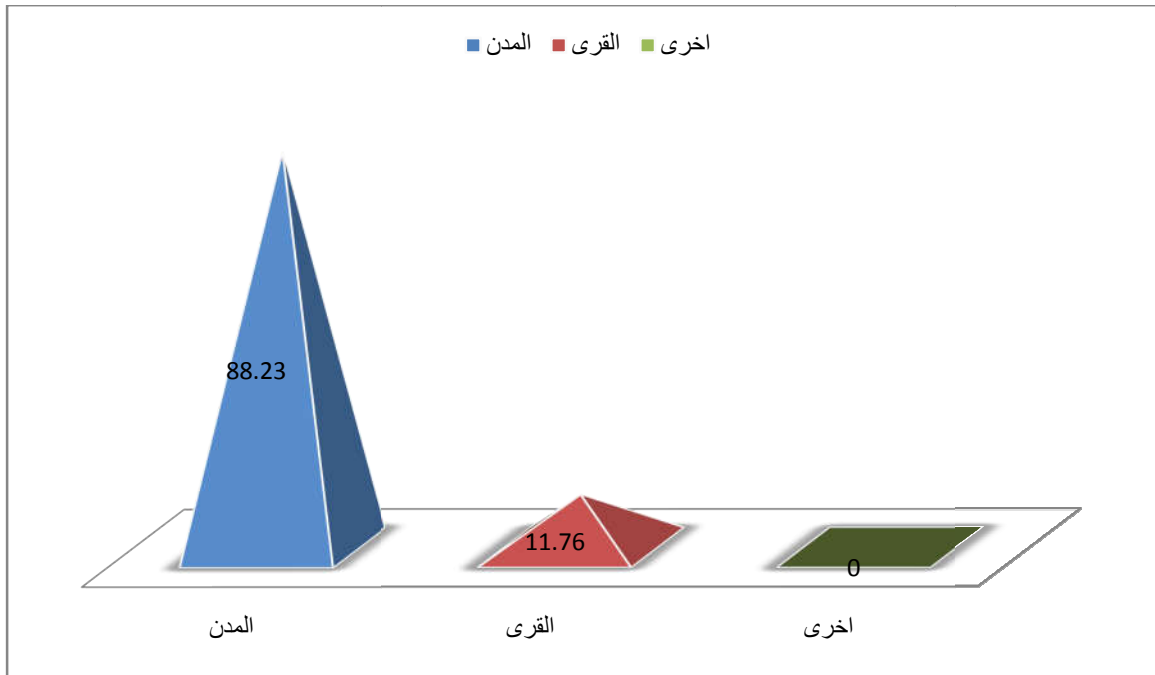
ومنه نستنتج أن اعتماد جريدة النهار اليومي على مصدر معلوماتها حول موضوع جرائم المرأة

عن طريق المحاكم و مراكز الامن و وتتبع كل جديد عن هذه القضايا ، دلالة ذلك انها تعتمد على المصادر الرسمية في متابعة الأحداث و كل مستجداتها دون توظيف مصادرها الخاصة ، و البحث في أبعاد الجريمة بمعنى عدم وجود إحترافية لدى الصحفي في الغوص اعمق و عدم التمتع بالسبق الصحفي في جمع المعلومات حول جرائم المرأة فور وقوعها أو حدوثها.

11-3 التحليل الكمي والكيفي لبيانات فئة المناطق الجغرافية :

أهم المناطق الجغرافية	التكرار	النسبة المئوية %
المدن (داخل المدينة)	15	88.23%
القرى و الارياف (خارج المدينة)	2	11.76%
أخرى	0	0%
المجموع	17	100%

الجدول رقم (18) يوضح: فئة التوزيع الجغرافية لجرائم المرأة



الشكل البياني رقم (16) يوضح: فئة التوزيع الجغرافية لجرائم المرأة



3-11-1 التحليل الكمي:

يتضح من خلال قراءة الجدول رقم 13 أن معدل إجرام المرأة يزداد في المدينة و ذلك بنسبة 88.23% عن خارجها و التي قدرت نسبتها بـ 11.76%.

3-11-2 التحليل الكيفي:

يعكس تحليل المضمون الارتفاع الكبير لجرائم المرأة في المدينة و نرجع تفسير ذلك إلى ارتفاع معدل السكان داخل المدن عن خارجها، و تفسير ذلك الإرتفاع الاختلاف الجذري لتكوين كل من سكان الريف و المدينة، ففي مجتمع الريف يسود التعاون و المصالح المشتركة ، و تكون الروابط قوية في العلاقات الانسانية، بينما في مجتمع المدينة تسود النزعة الفردية في العلاقات بين الأفراد و تضعف الروابط بينهم قد تدفع إلى السلوك الإجرامي، كما يزيد من فرص التقليد و المحاكاة في ارتكاب الجرائم بشكل يفوق مناطق خارج المدن. و هذا ما عكسته النسبة المرتفعة لمرتكبات جرائم المرأة و إن التفكك الاجتماعي يمكن أن يكون سببا من الاسباب المؤدية إلى زيادة حجم ظاهرة اللواتي ينتمين إلى المدينة.

يمكن القول أيضا أن خروج المرأة و إستقلاليته و عدم قدرة المجتمع على ضبطها و السيطرة عليها، وكذا ضعف التنشئة في المجتمع الذي تتواجد به و تراجع قيمه و تأثيرات التكنولوجيا الحديثة على عقل المرأة ، والمشاكل الاجتماعية و النفسية التي تعاني منها، كلها مجتمعة تدفعها إلى ارتكاب الجريمة بطريقة مباشرة أو دون ذلك.

نتائج عامة:

بعد الدراسة التي قمنا بها فيما يخص المعالجة الإعلامية لجرائم المرأة في جريدة النهار اليومي، من خلال تحليل مضمون أعداد معينة من الصحيفة المتعلقة بالموضوع محل الدراسة، وبالنظر إلى أسس السؤال التالي : كيف عالجت جريدة النهار اليومي موضوع

جرائم المرأة شكلا و مضمونا في الفترة الممتدة من 01 سبتمبر 2018 إلى 30 نوفمبر 2018 ؟ أظهرت نتائج تحليل المضمون الذي قمنا به النتائج التالية:

- 1- أظهرت مؤشرات الدراسة الميدانية قلة إهتمام جريدة النهار اليومي لموضوع جرائم المرأة ، حيث منحت الموضوع مساحة ضئيلة مقارنة بالمواضيع الأخرى وأبرزها السياسية والرياضية، رغم أن جرائم المرأة انتشرت بكثرة في الأونة الأخيرة بالجزائر، وأخذت أبعادا خطيرة فلا بد للإعلام أن يكون بمثابة المصلح في المجتمع لقوة تأثيره وعلاقته الوطيدة بالأفراد.
- 2- حرص الجريدة على رصد أخبار جرائم المرأة في المجتمع الجزائري، كما اعتمدت على تقديمها بطريقة مجردة بعيدة عن المبالغة في الوصف.
- 3- كشفت لنا الدراسة أن أسلوب المعالجة يطغى عليه الطابع القضائي دون التطرق للجانب الاجتماعي و التوعوي، و هو ما يقلل الوظيفة التفسيرية و التحليل من خلال نقل الأخبار من الشرطة و المحاكم.
- 4- كشفت لنا الدراسة أن جرائم المرأة يرتكبنها العازبات، و ان القتل و السرقة من اكبر الجرائم المرتكبة من قبل المرأة.
- 5- عدم تخصيصها الصفحات الأولى و الثالثة لعرض مواضيع إجرام المرأة و الإكتفاء بالصفحات الداخلية في ذلك، على اعتبارها من أهم المواقع التي تجذب القراء ونجد فيها المواضيع المهمة، لأن الصفحة تلعب دورا كبيرا في تحديد أهمية الموضوع.
- 6- أغلب المواضيع المتعلقة بجرائم المرأة جاءت في أعلى اليسار و أعلى اليمين من الصفحة.
- 7- جريدة النهار اليومي من خلال العناصر التيبوغرافية اعتمدت على العنوان المركب، ولم تستعمل الصور التي تلعب دورا كبيرا في التأثير على القراء لأنه كما قيل " الصورة أصدق تعبير من ألف كلمة "، هذا ما يدل على قلة اهتمام الجريدة بموضوع القتل.



- 8- عدم التنوع في استخدام الأنواع الصحفية خلال الفترة المدروسة، حيث تبين على أن الجريدة إتمدت على التقرير في جل المواضيع وإهمال الأنواع الصحفية الأخرى، التي كانت ستفيد كثيرا الموضوع نظرا لحساسيته وسط المجتمع الإسلامي، لكن جريدة النهار اليومي اعتمدت في طريقة معالجتها للموضوع على نقل الأحداث دون تفسير أو تحليل.
- 9- الإهتمام و التركيز على تداول الفعل الإجرامي للمرأة و إغفال خصوصيات الجريمة كالحالة الزوجية، السوسيو مهنية، و الخلفية الاقتصادية مما يؤثر على دقة التفسير لما لهذه الخصائص من أهمية في معرفة الدافع وراء الجريمة.
- 10- تظهر الدراسة أن المرأة لم تعد تكتفي بالمشاركة في الجريمة فقط كما كان في الماضي، بل أصبحت عنصرا فعالا و مسؤولا و لها دور متنامي في مجال الجريمة.
- 11- الارتباط بالمصادر الرسمية كمصالح الأمن و المحاكم في تغطيتها لأخبار جرائم المرأة بشكل كبير دون الإعتماد على مصادرها الخاصة في ذلك.
- 12- الإهتمام بتغطية قضايا إجرام المرأة مرتبط بإختلاف أنواع و معدلات الجريمة من منطقة لأخرى، و نجده أيضا يرتفع في المدن مقارنة بالأرياف.
- 13- جريدة النهار اليومي خلال نتائج الفترة المدروسة أظهرت أن موقفها كان سلبي في معالجتها لموضوع جرائم المرأة ، نظرا لاستعمالها الألفاظ والأساليب السلبية أثناء المعالجة الإعلامية، دون الحديث أو محاولة إيجاد حلول لها وتقديم نصائح للمواطنين، و يمكن إرجاع ذلك للمساحة المخصصة للموضوع و اسلوب معالجته أي الإكتفاء بنقل الخبر دون التوسع في مضامينه.
- 14- معالجة جريدة النهار اليومي لموضوع جرائم المرأة من حيث الشكل والمضمون، لم تعطي أهمية كبيرة له ولم تحاول إيجاد حلول لهذه الآفة الخطيرة، بقدر إعتمادها على نقل الحدث فقط، من خلال ما لاحظناه في أسلوب وطريقة معالجتها الإعلامية لموضوع الدراسة خلال الفترة المدروسة.

الخاتمة



إن دخول المرأة الجزائرية عالم الجريمة، تلك المرأة - الأم، الزوجة، الأخت وال بنت - التي لم يكن يخطر بالبال أنهما ستصل إلى هذا الحد، لارتباطها بعدد الصفات الحميدة على غرار الحشمة، والعفة، والطهارة، والتقوى، والأصالة، والوطنية، والتضحية. وأصبح ما كان محظورا الرجال تقوم به المرأة متجردة من الصفات التي جبلت عليها و متمردة عن أعراف المجتمع

وتعد جرائم المرأة من أبشع الآفات الاجتماعية الخطيرة التي تهتك بالمجتمع، فهي نتيجة تداخل عدة عوامل وأسباب منها ما هو متعلق بالأفراد بحد، ذاتهم ومنها ما هو متعلق بالحيث الذي يعيشون فيه، وقد شملت دراستنا هذه معالجة الصحافة المكتوبة لموضوع جرائم المرأة، ومدى الاهتمام الذي توليه للموضوع بما أن وسائل الإعلام خصوصا الصحافة المكتوبة لها دور بارز وفعال في المجتمع وهذا نتيجة تأثيرها الكبير على نفسية وسلوك الأفراد، فهي سلاح ذو حدين، وقد خلصت دراستنا إلى تحقق بعض الأهداف التي من بينها تعرفنا على دور الإعلام في معالجة جرائم المرأة في المجتمع الجزائري، وتعرفنا على أهم الأسباب والدوافع التي تؤدي إلى حدوث جرائم المرأة، ومن بين الأهداف التي توصلنا إليها في الجزء التطبيقي قلة الاهتمام الذي توليه جريدة النهار اليومي لموضوع جرائم المرأة، كما استنتجنا من دراستنا هذه أن طريقة المعالجة الإعلامية من خلال جريدة النهار اليومي هي طريقة سلبية هذا ما يتجلى من خلال المعالجة السطحية للمواضيع والنقل والمبالغة في التعبير عن الأحداث وإيصالها للقراء.

من خلال الدراسة توصلنا إلى أن الصحافة المكتوبة بمعالجتها الاعلامية لجرائم المرأة لم تلتزم بالاحترافية والمهنية بشكل كبير خاصة وما تتطلبه مثل هذه المواضيع، فمعظم المقالات التي تنشرها الصحيفة كشف عن تكرار ألفاظ جريمة القتل والوسائل المستخدمة فيها، والطرق التي ارتكبت من خلالها، كل هذه المتغيرات قد يكون لها دور في إعطاء القارئ فكرة عن كل جريمة وكيفية ارتكابها، مما يجعل إمكانية تقليد هذه الجرائم، هذا ما يتوجب من المؤسسات الإعلامية في البلاد أن تعيد النظر في طريقة نقل المعلومات ومعالجتها خصوصا المواضيع الحساسة مثل "جرائم المرأة"، باعتبار وسائل الإعلام هي المصدر الرئيسي الذي يوجه و يحرك عقول أفراد المجتمع، وكونها مؤسسة من المؤسسات التي لها القدرة في التأثير والتوجيه السلوكي للأفراد فإنها مطالبة في معالجتها لمثل هذه القضايا بالالتزام بالمسؤولية الاجتماعية و المعايير الاخلاقية للممارسة الاعلامية.

المراجع



المراجع باللغة العربية:

- 1- ابو عرقوب، إبراهيم. (1993). الاتصال الانساني ودوره في التفاعل الاجتماعي. دار مجدلاوي للنشر والتوزيع. عمان.
- 2- العمالي، عبد الله. اسلوب البحث الاجتماعي تقنياته. منشورة جامعة قار يونس. بن غازي.
- 3- العوضي، عبد المنعم. (1982). المبادئ العلمية لدراسي الاجرام والعقاب. دار الفكر العربي. القاهرة.
- 4- العيسوي، عبد الرحمان. سيكولوجية الجريمة والانحراف. دار المعرفة الجامعية. مطبعة الانصار. الاسكندرية.
- 5- السيد الخولي، محمود. (2006). العنف في مواقف الحياة اليومية، نطاقات وتفاعلات. ط1. دار ومكتبة الاسراء. الاسكندرية.
- 6- الشاذلي، فتوح عبد الله. (2002). علم الإجرام و العقاب. دار المطبوعات الجامعية. الاسكندرية.
- 7- الشاذلي، فتوح عبد الله. (2009). أساسيات علم الإجرام والعقاب. منشورات الحلبي الحقوقية. بيروت. لبنان.
- 8- المشاني، محمد أحمد. (2005). أصول علمي الإجرام والعقاب في الفقهين الوضعي والإسلامي. دار الثقافة. عمان. الأردن.
- 9- الوريكات، محمد عبد الله. (2009). أصول علمي الإجرام والعقاب. ط5. دار وائل للنشر والتوزيع. عمان. الأردن.
- 10- بن مرسل، أحمد. (2005). مناهج البحث العلمي في الاعلام والاتصال. ط2. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 11- بنهام، رمسيس. (1997). الجريمة و المجرم غي الواقع الكوني. منشأة المعارف. الإسكندرية.
- 12- بوفولة، بوخميس. الإجرام النسوي. صورة لانحراف الأسر. جريدة المساء، 20 أكتوبر 2008.
- 13- حسني، نصر. عبد الرحمان، سناء. (2004). الخبير الصحفي. دار الكتاب الجامعي. العين.
- 14- حضير، شعبان. (2001). مصطلحات الاعلام و الاتصال. ط1. دار اللسان العربي.
- 15- دليو، فضيل. عزلي، علي. (1999). منشورات جامعة منتوري. قسنطينة.
- 16- تمار، يوسف. (2007). تحليل المحتوى للباحثين و الطلبة الجامعيين. ط1. طاكسيج للدراسات والنشر والتوزيع. الجزائر.
- 17- س، سامية. د، رشيدة. وجه اخر للمرأة في المحاكم، صانعة اجرام تارة وضحية تارة اخرى. يومية الحوار الجزائري 10 مارس 2009، العدد 597.



- 18- شاكِر الشريبي، مروة.(2005). العنف الجسدي ضد المرأة ومكانتها في المجتمع تحت أضواء السيرة النبوية. دار الكتاب الحديث. القاهرة.
- 19- شحاتة ربيع، محمد. سيد يوسف، جمعة. سيد عبد الله، معتز. علم النفس الجنائي. دار غريب للطباعة و النشر. القاهرة.
- 20- شفيق، محمد.(د،ن). الجرائم والمجتمع، محاضرات في الاجتماع الجنائي والدفاع الاجتماعي. المكتب الجامعي الحديث. الاسكندرية.
- 21- شلال حبيب، محمود.(1985). اصول علم الاجرام. ط1. مطبعة جامعة بغداد. بغداد.
- 22- عبد الحميد، محمد.(1985). تحليل المحتوى في بحوث الاعلام. ديوان المطبوعات الجامعية. الجزائر.
- 23- عبد الستار، فوزية. مبادئ علم الاجرام و علم العقاب. دار النهضة العربية. مصر.
- 24- عبد الستار، فوزية. مبادئ علم الاجرام و علم العقاب. ط 5. دار النهضة العربية للطباعة و النشر. بيروت. لبنان.
- 25- عبد المجيد اراهيم ، مروان.(2000). اسس البحث العلمي لاعداد الرسائل الجامعية. مؤسسة الوراقة للطبع والنشر. عمان.
- 26- عوض بلال، احمد.(د،س). النظرية العامة و التطبيقات. ط1. دار الثقافة العربية.
- 27- عوض صابر، فاطمة. خفاجة، مرفت. (2004). اسس و مبادئ البحث العلمي في الاعلام و الاتصال. ط3. ديوان المطبوعات الجامعية . الجزائر.
- 28- غأي، احمد.(2005). ضمانات المشتبه فيه أثناء التحريات الأولية. ط1. دار هومة للطباعة و النشر والتوزيع.
- 29- صفوت مختار، وفيق.(1999). مشكلات الاطفال السلوكية- الاسباب و طرق العلاج. ط1. دار العلم والثقافة. القاهرة.
- 30- طعيمة، رشدي.(1998). البحث العلمي في الدراسات الإعلامية. دار الفكر العربي. القاهرة.
- 31- فتحي، حسين. أحمد، عامر.(2006). أخلاقيات الصحافة في نشر الجرائم. ط 1. إتريك للطباعة و النشر والتوزيع.
- 32- نجيب حسني، محمود.(1988). دروس في علم الاجرام وعلم العقاب. دار النهضة العربية. بيروت.

المواقع الالكترونية:

- 1- www.alarabiya.net
- 2- جليل الخفاجي، ولي، جرائم النساء، العوامل الاجتماعية والبيولوجية: www.alsabaah.com



- 3- السلوك الاجرامي عند المرأة: <http://www.startimes.com>
- 4- [https:// www.aljazeera.com/akbarelyoum/21560](https://www.aljazeera.com/akbarelyoum/21560)
- 5- العنف الأسري: www.Al-jazirah.com.sa/magazine, 4/03/2009,09.30

الملاحق



الملحق رقم 01:

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد بوضياف بالمسيلة

كلية العلوم الاجتماعية و الإنسانية

قسم العلوم الإعلام و الإتصال

تخصص : اتصال و علاقات عامة

استمارة تحليل المضمون حول:

المعالجة الإعلامية لجرائم المرأة

دراسة تحليلية لجريدة النهار اليومية (أنموذجاً)

من 01 سبتمبر 2018 إلى 30 نوفمبر 2018

يطيب لنا أن نتقدم إلى حضرتكم برجاء الإطلاع على الوثيقة التي بين أيديكم والمتمثلة في إستمارة تحليل المضمون الخاصة بإنجاز مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في تخصص إتصال و علاقات عامة، تحت العنوان المشار إليه أعلاه وذلك بغرض تحكيمها وتقديم الملاحظات القيمة حولها إن كان من حيث المبنى والصياغة اللغوية للفتات و مؤشراتها، أو من حيث مدى توافق هذه الفتات والمؤشرات مع موضوع و أهداف الدراسة. وفي الأخير تقبلوا مني فائق الاحترام والتقدير.

الأستاذ المشرف:

براردي نعيمة

الطالبة

✓ بوطيق مريم

السنة الجامعية : 2019/2018



استمارة تحليل المضمون :

ان وضع فئات التحليل في البحث يخضع بالدرجة الأولى إلى طبيعة الاهداف المسطرة لانه انطلاقا منها يتم تحديد الفئات المعمول بها، والتي يتضمن الباحث من خلالها العرض الموضوعي والشامل للعناصر محل البحث من خلال المادة المنشورة حول موضوع الدراسة في جريدة الضروق اليومية، حيث اعتمدت الدراسة على فئات التحليل التي تجيب على السؤال كيف قيل وماذا قيل؟

III. فئات الشكل (كيف قيل) وتحتوي على:

1: فئة اهم الانواع الصحفية:

- 1- خبر
- 2- تقرير
- 3- تحقيق
- 4- روبرتاج
- 5- تعليق
- 6- أخرى

2: فئة المساحة:

- 1- فئة المساحة بالسـم²

3: فئة الموقع (زوأيـا النشر)

4: فئة العناصر التـيـوـغـرافـية:

- 1- فئة العناوين
- 2- فئة الصور

IV. فئات المضمون (ماذا قيل) و تحتوي على:

تهدف للإجابة على السؤال حول ماذا يدور موضوع المحتوى

1: فئة البيانات الشخصية:

1-1/ فئة الحالة الاجتماعية:

- 1- عزباء



2- متزوجة

3- مطلقة

4- ارملة

5- غير محدد

2/ فئة الصيغة اللفظية الدالة على المرأة القائمة بالفعل:

1- طفلة

2- امرأة

3- سيدة

4- فتاة

5- نساء

6- غير محدد

3/ فئة الوظيفة:

1- استاذة

2- محامية

3- طالبة

4- ممرضة

5- مأكنة بالبيت

6- موظفة

7- لم يحدد

4: فئة الفاعل:

1- فاعل رئيسي

2- فاعل ثانوي

3- فاعل مساعد

5: فئة الاتجاه:



1- إتجاه أيجابي

2- إتجاه سلبي

3- محأيد

4- إتجاه غير واضح

6: فئة طبيعة الجريمة:

1- القتل

2- التهريب

3- الإجهاض

4- المتاجرة بالمخدرات

5- السرقة

6- الإختطاف

7- الدعارة

8- النصب و الاحتيال

9- التزوير

10- أخرى

7: فئة الاسباب المؤدية لاجرام المرأة:

1- الانتقام

2- قضايا الشرف

3- الميراث

4- المؤثرات العقلية (تعاطي المخدرات و الادمان)

5- الامراض النفسية و العقلية

6- قضايا الطلاق و الاحوال الشخصية

7- خلافات زوجية

8- أسباب أخرى



9- اسباب مجهولة

8: فئة اسلوب اجرم المرأة:

1- الاسلوب العمدي

2- الاسلوب الغير عمدي

4- غير محدد

9: فئة نوع الجريمة:

1- جنائية

2- جنحة

3- مخالفة

4- غير محدد

10: فئة اهم المصادر:

1- وكالة انباء

2- مراكز الامن

3- وسائل الاعلام

4- شهود عيان

5- المحاكم

6- غير محدد

11: فئة اهم المناطق الجغرافية:

1- المدن (داخل المدينة)

2- القرى والارياف (خارج المدينة)

3- أخرى

دليل التعريفات الإجرائية لفئات المضمون:

1/ فئة الوظيفة: المقصود بها هو تحديد و ضبط الوظيفة التي تشغلها القائمة بالفعل الإجرامي و مدى

تسليط الضوء على هذه الفئة وتبليها.



2/ فئة الفاعل: تبحث هذه الفئة عن المحركين الأساسيين في الموضوع، أي اذا ما كانت المرأة هي القائمة بالفعل الإجرامي أو هي عضو ثانوي و مساعد لهذا الفعل.

3/ فئة الاتجاه: بمعنى تحديد اتجاه الجريدة نحو القضية محل الدراسة هل هي مؤيدة أو معارضة أو محايدة لها، من خلال طريقة عرضها و سردها للإحداث و كذا المساحة و المكان التي خصصتها لها.

4/ فئة اسلوب اجرام المرأة: و المقصود هنا هو اذا ما كانت المرأة المجرمة اثناء قيامها بالفعل كانت متعمدة مع سبق الاصرار و التردد، أو ان اجرامها كان غير عمدي أو عن طريق الخطأ.

5/ فئة الأسباب المؤدية لإجرام المرأة: يقصد بها دوافع ارتكاب المرأة لجرائمها و الحاق الضرر بالغير و حتى بنفسها مهما كان نوع الجرم.

6/ فئة أهم المصادر: و هي تلك المصادر التي تستقي منها الجريدة أخبارها و تتمثل في: وكالة الأنباء، مراكز الأمن، وسائل الإعلام، شهود عيان.

7/ فئة العناصر التيبوغرافية:

7-1 العناوين: و هي تلك الكلمات المختصرة و التي تعبر عن محتوى النوع الصحفي ويعتبر أهم عامل لجذب القراء نجد: عنوان المانشيت، العنوان المفرد، العنوان المركب.

7-2 الصور: هي العناصر التيبوغرافية التي تستخدمها الصحيفة لتوضيح المعنى و إبرازه.

8/ فئة المساحة: و هي المساحة التي خصصتها الصحيفة للموضوع.

9/ فئة موقع النشر: أو الزاوية التي نشرت فيها موضوعات الدراسة في الصحيفة و تتمثل في:

-الصفحة الأولى: و هي الصفحة الرئيسية لكل جريدة.

-الصفحات الداخلية: و هي تلك الصفحات التي تبدأ بعد الصفحة الثانية و قبل الأخيرة.

-الصفحة الأخيرة: و هي من بين أهم الصفحات بحيث تعتبر مدخل للجريدة.

قائمة الملاحق



ملحق رقم (02)

قائمة الأساتذة المحكمين:

الأستاذة ولد جاب الله سعاد	أستاذة محاضرة بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة
الأستاذ غزال عبد الرزاق	أستاذ محاضر بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة
الأستاذ بوقرة رضوان	أستاذ محاضر بجامعة محمد بوضياف بالمسيلة